

كتاب

الأحكام الشرعية

في الأحوال الشخصية

على مذهب الإمام

أبي حنيفة

النعمان



طبع على ذمة

الشيخ مصطفى سيد احمد تاج وولده ابراهيم تاج

« الكتيب بجوار سيدى احمد البدوى بطنطا »

سنة ١٣٢٧ هجرية

مطبعة السعادة بجوار محافضة تبصر



سنة ١٣٢٧ هجرية - ١٩٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٩٤٥٣١١
١٦٩
٤٦٦٣

الحمد لله الذي جعل الحمد فاتحة الكتاب * ووفق من شاء بعنايته وارشاده للهداية والصواب
القاضي بين عباده بمحيط علمه * العادل في فضائه وحكمه * الفاضل في محكم كتابه *
وقوله الفصل (واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) والصلاة والسلام على سيدنا محمد
كنز الحقائق * وبحر العلوم الرائي * ودرها المختار * المتقي من سلاله الاطهار * صلى
الله عليه وعلى آله السادة الابرار * وأصحابه الكرام الاخيار * الذين شيد وافواعد الدين
على ما أسسه فعداهم على المنار * وبعد * فهذه جوهره في الصفة فريدة ودرجة نفيسة
فضيلة ملتزمة بقدر التيسير وقبح القدير من بحر مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان *
عليه سحائب الرحمة والرضوان * ومشتملة على الاحكام المختصة بذات الانسان من حين
نشأته * الى حين منيته * وتقسيم ميراثه بين ورثته * وفد نظمت لأهل البسمة قضاء بأنوارها
البهية * في المحاكم المصرية * وبالله التوفيق والعناية * والوفاية والكفاية * فهو الاول
بالبدء * والآخر بالانهاية

الجزء الاول في الاحكام المختصة بذات الانسان *
(الكتاب الاول في النكاح)

(الباب الاول في مفدمات النكاح)

(مادة ١) يجوز خطبة المرأة الخالية عن نكاح وعدة
(مادة ٢) تحرم خطبة المعتدة نصري يحاسوا كانت معتدة لاطلاق رجعي أو بائن أو وفاة
ويصح انظهار الرغبة نعيضا للمعتدة الوفاة دون غيرها من المعتدات ولا يجوز العقد على واحدة
منهن قبل انقضاء عدتها

(مادة ٣) يجوز للخاطب أن يبصر المخطوبة وينظر الى وجهها وكهفها
(مادة ٤) الوعد بالنكاح في المستقبل ومجرد قراءة الفاتحة بدون اجراء عقد شرعي

٢٩٤٥٣١١
١٦٩
٤٦٦٣

بإيجاب وقبول لا يكون كل منهما نكاحاً وللخطاب العدول عن خطبها وللخطوبة أيضاً رد الخطاب الموعود بتزويجها منه ولو بعد قبولها أو قبول وليها إن كانت قاصرة هدية الخطيب ودفعه المهر كله أو بعضه

﴿ الباب الثاني في شرائط النكاح وأركانه وأحكامه ﴾

(مادة ٥) ينعقد النكاح بإيجاب من أحد العاقدين وقبول من الآخر ولا فرق بين أن يكون الموجب هو الزوج أو وليه أو وكيله والقابل هو الزوجة أو وليها أو وكيلها إن كانت مكافئة أو بالعكس

(مادة ٦) يشترط لعقد النكاح اتحاد مجلس الإيجاب والقبول إذا كان العاقدان حاضرين وأن طال من غير اشتغال بما يدل على الاعراض وسماح كل منهما كلام الآخر وأن لم يفهما معناه مع علمهما أنه مقصود به عقد النكاح وعدم مخالفة القبول للإيجاب

(مادة ٧) لا يصح عقد النكاح إلا بحضور شاهدين حرين أو حر وحرتين عاقلين بالغين مسلمين لنكاح مسلم مساهة سامعين قول العاقدين معاً فهم من أنه عقد نكاح ولو كانوا عجميين أو فاسقين أو ابن الزوجين أو ابن أحدهما أو الأصم لا يصلح شاهداً في النكاح ولا النساء ولا السكران الذي لا يسمع ولا يذكره فلا ينعقد النكاح صحيحاً بحضورهم

(مادة ٨) إذا زوج الأب بنته البالغة العاقلة بأمرها ورضاها وكانت حاضرة بنفسها في مجلس العقد صح النكاح بحضور شاهد واحد رجل أو امرأتين وكذلك إذا أمر الأب غيره أن يتزوج بنته الصغيرة فتزوجها بحضور رجل أو امرأتين والأب حاضر بالمجلس صح النكاح

(مادة ٩) لا ينعقد النكاح بالكتابة إذا كان العاقدان حاضرين وينعقد بكتابة الغائب لمن يريد أن يتزوجها بشرط أن تقرأ أو تقرئ الكتاب على الشاهدين ونسبهما عبارته أو تقول لهما فلان بعث إلى يخطبني وتشهدهما في المجلس أنها زوجت نفسيهما منه

(مادة ١٠) ينعقد نكاح الأخرس بإشارته إذا كانت معلومة مؤدبه إلى فهم مقصوده

(مادة ١١) ينعقد النكاح صحيحاً بدون تسمية المهر ومع نفيه أصلاً بالعقد يجب مهر المثل للمرأة

(الأحكام الشرعية)

(مادة ١٢) لا ينعقد النكاح المعلق بشرط غير كائن أو واحدة غير محققة الحصول ولا يبطل النكاح المقرن بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط دونه كما إذا اشترط الزوج في العقد عدم المهر فشرطه فاسد والعقد صحيح

(مادة ١٣) لا ينعقد النكاح الموقت على الصحيح كنكاح المتعة

(مادة ١٤) نكاح المتعة هو أن يعقد الرجل عقداً على امرأة بالهظ المتعة وهو باطل لا ينعقد أصلاً وإن حضره الشهود ولا توارث به الزوجان

(مادة ١٥) نكاح الشغار وهو أن يجعل بضع كل من المرأتين مهر للآخرى ينعقد صحيحاً ويجب بالعقد مهر المثل لكل منهما

(مادة ١٦) لا يثبت في النكاح خيار رؤية ولا خيار شرط ولا خيار عيب سواء جعل الخيار للزوج أو للزوجة فإذا اشترط للزوج في العقد شههاً أو بالكتابة جمال المرأة أو بكارنها أو سلامتها من العيوب أو اشترطت المرأة سلامتها من الأمراض والعاهات فالعقد صحيح والشرط باطل حتى إذا وجد أحدهما صاحبه بخلاف ما اشترط فليس له الخيار في فسخ النكاح وإنما يكون الخيار بشرطه للمرأة إذا وجدت زوجه عتيماً أو ونحوه

(مادة ١٧) متى انعقد النكاح صححت ثبوت الزوجية لزوم الزوج والزوجة أحكامه من حين العقد ولو لم يدخل بالمرأة فيجب عليه بمجرد العقد مهر مثلها إن لم يكن مسمى لها مهراً وتلزمه نفقتها بأنواعها ما لم تكن تائزاً أو صغيرة لا تطيق الوطء ولا يستأنس بها في بته ويجعل استمتاع كل منهما بالآخر وثبت له ولاية التأديب عليها وتجب عليها طاعته فيما كان مباهاتهما وتقييد بلازمه بینه ولا تخرج به عن حق شرعي إلا بإذنه ولا تمنعه من الاستمتاع بها إلا عذر شرعي بعد إيفائها بمجهل مهرها وتثبت حرمة المصاهرة ويثبت الارث من الجانبين إلى غير ذلك من أحكام النكاح

(مادة ١٨) كل عقد نكاح لم تحضره الشهود أو فقد شرط آخره من شروط الصحة فهو فاسد لا تترتب عليه أحكام النكاح ويجب التفريق بين الزوجين إن لم يعترقا ولا تثبت به حرمة المصاهرة أو وقوع التفريق أو المتاركة قبل الوطء أو ما يقوم مقامه ولا توارث فيه الزوجان وإذا لم يسم الزوج مهر المرأة وقت العقد فلا يلزمه مهر مثلها إلا بعد اتيانها في القبل أو فسخ بكارتها إن كانت بكرًا

﴿ الباب الثالث في موانع النكاح الشرعية ﴾

(وبيان المحلات والمحرمات من النساء)

(مادة ١٩) يجوز للمرأة أن يتزوج أربع نسوة في عقد واحد أو في عقود منفردة
(مادة ٢٠) يشترط لصحة النكاح أن تكون المرأة محالة غير محرمة على من يريد
التزوج بها

(مادة ٢١) أسباب التعريم قسمان مؤبدة ومؤقتة فالمؤبدة هي القرابة والمصاهرة
والرضاع والمؤقتة هي الجمع بين محرمين والجمع بين الاجنبيات زيادة على أربع وعدم الدين
السموي والتطليق ثلاثاً وتعلق حق الغير بنكاح أو عدة

(مادة ٢٢) يحرم على الرجل أن يتزوج من النسب أمه وجدته وإن علت وبنته وبنت
بنته وبنت ابنه وإن سفلت وأخته وبنت أخته وبنت أخيه وإن سفلت وعمته وحمته أصوله
وخالته وخاله أصوله وتحمل له بنات العمات والاعمام وبنات الخالان والاخوال وكلما يحرم على
الرجل أن يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة التزوج بنظيره من الرجال ويجعل للمرأة أبناء
الاعمام والعمات وأبناء الاخوال والخالات

(مادة ٢٣) يحرم على الرجل أن يتزوج بنت زوجته التي دخل بها وهو مشتهى وهي
مشتهاة سواء كان في نكاح صحيح أو فاسد فإن دخل بها وهو غير مشتهى أو هي غير مشتهاة أو
ماتت قبل الدخول أو طلقها ولم يكن دخل بها فلا تحرم عليه بنتها وتحرم عليه أم زوجته بمجرد
العقد الصحيح عليها وإن لم يدخل بها وزوجه فرعه وإن سهل وأصله وإن علا ولو لم يدخل بها في
النكاح الصحيح

(مادة ٢٤) يحرم على الرجل أن يتزوج أصل منيته وفرعها وتحرم المرنى بها على أصوله
وفرعه ولا تحرم عليهم أصولها وفرعها

(مادة ٢٥) كل من تحرم بالقرابة والمصاهرة تحرم بالرضاع إلا ما استثنى من ذلك في باب
الرضاع

(مادة ٢٦) لا يحل للرجل أن يتزوج أخت امرأته التي في عصمته ولا أخت معتمده ولا
عمة أحد منهن ما ولا خالاتها ولا بنت أخيها ولا بنت أختها إذا ماتت المرأة المانعة أو وقعت العفة
بينها وبين زوجها بطلاق أو خلع أو فسخ زال المانع وجاز له بعد انقضاء عدتها أن يتزوج أختها

أو غيرها من محارم المتقدم ذكرهن

(مادة ٢٧) يحرم نكاح زوجة الغير ومعدته قبل انقضاء عدتها سواء كانت معدته لطلاق أو وفاة أو فرقة من نكاح فاسد أو وطء بشبهة

(مادة ٢٨) يحرم على الرجل أن يتزوج حرة طلقها ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها حقيقة ثم يطلقها أو يموت عنها وتنقض عدتها

(مادة ٢٩) يحرم نكاح الحامل الثابت نسب حملها ويصح نكاح الحامل من الزنا ولا يواقعها الزوج حتى تضع حملها ما لم يكن الحمل منه

(مادة ٣٠) من له أربع نسوة نكاح صحيح فلا يجوز له أن ينكح خامسة حتى يطلق إحدى الأربع ويترخص حتى تنقض عدتها

(مادة ٣١) يجعل نكاح الكتابيات المؤمنات بكتاب منزل سواء كن ذميات أو غير ذميات مستأنات أو غير مستأنات مع الكراهة

(مادة ٣٢) لا يجعل نكاح الوثنيات ولا المجوسيات ولا الصابئات اللاتي يعبدن السكواكب ولا يؤمن بكتاب منزل

﴿ الباب الرابع في الولاية على النكاح وفيه فصلان ﴾

(الفصل الاول في بيان الولي وشروطه)

(مادة ٣٣) يجب أن يكون الولي حرا عاقل بالغامسما في حق مسلم ومسلمة ولو فاسقا

(مادة ٣٤) الولي شرط لصحة نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما من الكبار غير المسكافين وليس الولي شرط لصحة نكاح الحر والحررة العاقلين البالغين بل ينفذ نكاحهما بلا ولي

(مادة ٣٥) الولي في النكاح العصبة بنفسه على ترتيب الارث والحب فيقدم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الأب ثم الجد الصحيح وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لاب ثم العم الشقيق ثم العم لاب ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم لاب ثم ولادة العتاقة فولى المجنونة في النكاح ابنها وان سفل دون أبيها عند الاجتماع

(مادة ٣٦) اذ لم يكن عصبة تنتقل ولاية النكاح للأم ثم لأب ثم للبنت ثم لابن ثم لبنت البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم للجد العاسد ثم للاخت الشقيقة ثم للاخت لاب ثم لولد الأم ثم لولد الأب ثم لبني ذوى الارحام العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام ثم اولادهم بهذا الترتيب

(مادة ٣٧) السلطان ولي في النكاح لمن لا ولي له ثم القاضي الذي يكتب له بذلك في منشوره

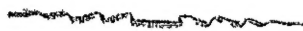
(مادة ٣٨) ليس للوصي أن يزوج اليتيم واليتيمة مطلقا وان أوصى اليه الاب بذلك مالم يكن قريبا لهما أو حاكما على ذلك الزوج ولم يكن ثمة من هو أولى منه
(مادة ٣٩) لا ولاية في النكاح ولا في المال لمسلم على ذمي إلا اذا كان سلطانا أو نائباعنه والذي للولاية في النكاح والمال على ذمي مثله

(مادة ٤٠) لا ولاية للولي الأبعد مع وجود الولي الأقرب المتوفرة فيه شروط الاهلية فاذا غاب الأقرب بحيث لا ينتظر الخاطب الكف باستطلاع رأيه جاز لمن يليه في القرب أن يزوج الصغيرة ولا يبطل تزويجه بعود الأقرب وكذا اذا كان الأقرب غير أهل للولاية جاز للأبعد أن يتولى تزويج الصغيرة

(مادة ٤١) اذا عضل الأقرب وامتنع من تزويج الصغيرة فليس للأبعد ولاية تزويجها بل يزوجه القاضي أو نائبه بطريق النيابة عن العاضل ولو كان أباً للصغيرة اذا تحقق القاضي أن امتناعه كان بغير سبب مقبول وان الزوج كفء لها والمهر مهرها وليس لاحد نقض النكاح الذي عقده القاضي أو نائبه ولو لم يكن الزوج صحيح منصوصا عليه في منشوره فان كان امتناع الأقرب من تزويجها السكون الزوج غير كفء لها أو السكون المهر دون مهر المثل فلا يهد عاضلا ولا يجوز للقاضي أن يزوجه

(مادة ٤٢) اذا استوى وليان في القرب فأيهما تولى النكاح بشرطه جاز سواء أجازاه الآخر أو لم يجزه

(مادة ٤٣) لا يجوز للحاكم الذي له ولاية النكاح أن يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من أصوله وفروعه



﴿ الفصل الثاني في نكاح الصغير والصغيرة ومن ﴾

(يلحق بهما والكبير والكبيرة المكلفين)

(مادة ٤٤) للاب والجد وغيرهما من الاولياء ولاية انكاح الصغير والصغيرة بشرط وطه
بجبر ولو كانت نيبا وحكم المعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة شهرا كاملا كالصغير والصغيرة
(مادة ٤٥) اذاولى الاب أو الجد بنفسه نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما من غير
المكلفين وكان غير معر وف قبل العقد بسوء الاختيار مجانة وفسق الزم النكاح بلا خيار لهما
بعد البلوغ ولو كان النكاح بغبن فاحش زيادة في المهر الذي دفعه الصغير ونقصا في مهر الصغيرة
أو كان الزوج غير كفء لها والمجنونة اذا زوجها ابنها الذي هو وليها بغبن فاحش في المهر أو
بغير كفء لزمها النكاح ولا خيار لها بعد افاقتها

(مادة ٤٦) لو كان الأب أو الجد مشهورا قبل العقد بسوء الاختيار مجانة وفسقما وزوج
صغيره أو صغيرة بغبن فاحش في المهر أو بغير كفء فلا يصح النكاح أصلا

(مادة ٤٧) اذا كان المزوج للصغير والصغيرة غير الأب والجد ولو القاضى فلا يصح
النكاح أصلا بغير كفء أو بغبن فاحش في المهر ويصح بالكفء وبمهر المثل ولكل منهما اذا
لم يرض بالنكاح ولو بعد الدخول خيار فسخه بالبلوغ أو العلم به بعده

(مادة ٤٨) اذا بلغ الصغير والصغيرة واختارا فسخ النكاح الذي باشره غير الأب والجد
لزمهما أن يرفعا الامر الى المحاكم ليفسخ النكاح اذا لم يوجد مسقط للخيار فاذا مات أحده
الزوجين قبل أن يفسخ المحاكم النكاح يرثه الآخر ويانزم كل المهر للمرأة أو لورثتها

(مادة ٤٩) الزوجة التي لم اختيار الفسخ بالبلوغ اذا بلغت وهى بكر واختارت فسخ النكاح
ينبغي لها أن تبادر باختيار نفسها وشهدها على ذلك فورا حال البلوغ ان كانت عاتمة بالنكاح
قبله أو عنده أو حال علمها ان لم تكن عاتمة به وقت البلوغ فان سكنت على اختيار نفسها
مختارة عاتمة بأصل النكاح يبطل خيارها بالسكوت ولا يقبل عذرهما اذا اعتذر بجهلها بالخيار
أو الوقت الذي يكون لها الخيار فيه ومتى اشهدت على اختيارها نفسها ساعة البلوغ أو ساعة

علمها بالنكاح فلا يضر تأخيرها رفع أمرها إلى الحاكم بل تبقى على خيارها وإن طال الزمن
ما لم يوجد منها ما يدل على الرضا

(مادة ٥٠) إذا بلغت الزوجة التي لها الخيار وهي ثيب وسكتت عن اختيار نفسها ساعة
البوغي أو ساعة علمها بالنكاح أن كانت غير عالمة به قبل البلوغ فلا يبطل خيارها بالسكوت
وإنما يبطل بالرضا صراحة أو دلالة وكذلك الغلام لا يبطل خياره بسكوته بل بإفصاحه بالرضا
أو بوقوع ما يدل عليه

(مادة ٥١) للحر البالغ العاقل الزوج ولو كان سفيهاً بالتوسط ولي ولا حرة المـ كلفة أيضاً
أن تزوج نفسها بالولي بكرة كانت أو ثيباً وينفذ نكاحها ويلزم إذا كان الزوج الذي
تزوجت به كفواً لها وكان المهر مهر مثلها

(مادة ٥٢) إذا تزوجت الحرة المـ كلفة بالرضا وليها بأقل من مهر المثل صح العقد وللولي
إذا كان عصبة حق الاعتراض على الزوج حتى يتم مهر المثل إن رضى أو يفسخ الحاكم
النكاح وإذا تزوجت بغير كف لها بالرضا وليها العاصب صراحة قبل العقد فالنكاح غير
جائز أصلاً ولا ينفع رضا الولي بعد العقد وإذا لم يكن لها ولي عاصب وزوجت نفسها من غير
كفء أو كان لها ولي ورضى بزواجه بغير الكفء فالنكاح صحيح

(مادة ٥٣) لتعبر الحرة البالغة على النكاح بكرة كانت أو ثيباً بل لا بد من استئذانها
واستئذانها فإن كانت بكرة واستأذنها الولي القريب أو وكيله أو رسوله قبل تزويجها أو
زوجها الولي وأخبرها هو أو وكيله أو رسوله أو فضولي عدل وعلمت بالزوج وبالمهر فسكتت
عن رد مختارة لا مكرهة أو تبسمت أو ضحكت غير مستزنة أو بكت بلا صوت فذلك إذن في
صورة استئذانها قبل العدة وإجازة بعده وإن استأذنها غير القريب من الأولياء وعين لها
الزوج والمهر فسكتت أو تبسمت أو ضحكت أو بكت فلا يعد ذلك منها رضا بل لا بد من الإفصاح
بالرضا أو من وقوع ما يدل عليها

(مادة ٥٤) البالغ الثيب إذا استأذنها الولي بعيداً كان أو قريباً فسكتت فلا يكون سكوتها
رضاً بل لا بد أن تعرب عن نفسها مفعلة برضاها أو يقع منها ما يدل عليه

(مادة ٥٥) من زالت بكارتها بعرض أو تعيس فهي بكرة حقيقة كمن فرق بينه وبين
زوجها بعنه أو فسخ أو طلاق أو موت بعد خلوة قبل وطء ومن زالت بكارتها بزنا فهي بكرة

حكما لم يتكرر منها أو تجد فان تكرر منها أو لم يتكرر وحدث فهي ثيب كالوطوءة بشبهة أو
بنكاح فاسد

(مادة ٥٦) لا تسلم الزوجة الصغيرة للزوج حتى تطبيق الوطاء ولا يجبر الأب على تسليمها
وله طلب ما يستحق من مهرها من الزوج فان زعم الزوج انها تطيقه وأنكر الأب ذلك فعلى
الحاكم أن يأمر من يثق بهم من النساء بالكشف عليها فان قلن بصلاحيتهن للرجال يأمر أباهما
بتسليمها والا فلا ولا عبرة بالسنة

❦ الباب الخامس في الوكالة بالنكاح ❦

(مادة ٥٧) يجوز للزوج والزوجة أن يتوليا عقد نكاحهما بأنفسهما وأن يوكل كل واحد منهما
شاهدا كانا حريين عاقلين بالغين وللولي أب أو غيره أن يوكل بنكاح من له الولاية عليهم
من الصغار ومن يلحق بهم

(مادة ٥٨) يصح التوكيل بالنكاح شفاه أو بالكتابة ولا يشترط الاشهاد عليه لصحته بل
لخسمة الجحود والنزاع

(مادة ٥٩) لا يجوز للوكيل بالنكاح أن يوكل غيره بلا إذن موكله أو موكلته أو بالتفويض
الامر الى رأيه

(مادة ٦٠) لا يطالب الوكيل بنسائم الزوجة للزوج ولا بمهرها الا اذا ضمنه لها فان ضمنه
وجب عليه أدائه وليس له الرجوع به على الزوج الا اذا كان الضمان باذنه

(مادة ٦١) يشترط للزوم عقد الوكيل ونهوضه على من وكله موافقة لما أمر به فان خالف
فلا ينفذ عليه النكاح الا اذا أجاز له

❦ الباب السادس في الكفاءة ❦

(مادة ٦٢) تعتبر الكفاءة من جانب الزوج لامن جانب المرأة فيجوز أن تكون أدنى منه
في الشروط المذكورة في المادة الآتية والكفاءة حق الولي وحق المرأة واعتبارها عند
ابتداء العقد فلا يضر زوالها بعده

(مادة ٦٣) اذا زوجت الحرة المكفئة نفسها بالرضا وليها العاصب فبطل العقد أو زوج
الصغيرة غير الأب والجد من الأولياء أو زوجها الأب أو الجد وهو ما جرت سيرة الاختيار مشهور

بذلك قبل العقد يشترط لصحة النكاح أن يكون الزوج كفؤاً للمرأة نسباً إن كانا عربيين أصلاً وإسلاماً ومالاً وصلاً وحرفة سواء كانا عربيين أو غير عربيين فإن كان الزوج غير كفؤاً للمرأة في شرط من الشروط المذكورة فالنكاح غير صحيح في الصور المتقدمة

(مادة ٦٤) يعتبر الاسلام بالنظر للزوج وأبيه وجدته لا غير مسلم لم بنفسه ليس كفؤاً للمسلمة أبوها مسلم ومن له أب واحد مسلم ليس كفؤاً لمن لها أبوان مسلمان ومن له أبوان في الاسلام كفؤ لمن لها آباء

(مادة ٦٥) شرف العلم فوق شرف النسب فغير العربي العالم كفؤ للعربية ولو كانت قرشية والعالم الفقير كفؤ للبنات الغنى الجاهل

(مادة ٦٦) لا عبرة بكثرة المال في النكاح فن قدر على المهر المتعارف بحجمله ونفقته شهران كان غير محترف أو قدر على كفاية المرأة بتكسبه كل يوم ان كان محترفا فهو كفؤ لها ولو كانت ذات أموال جسيمة وثروة عظيمة

(مادة ٦٧) لا يكون الفاسق كفؤاً للصالحات بنت صالح وانما يكون كفؤاً للعاسقة بنت فاسق أو بنت صالح

(مادة ٦٨) نعتبر الكفاءة حرفة في غير العرب وفيمن يعترف بنفسه من العرب فاذا تقاربت الحرفة فلا يعتبر التفاوت فيها وتثبت الكفاءة واذا تباعدت فصاحب الحرف الدينية لا يكون كفؤاً لبنت صاحب الحرفة الشريفة والعبرة في ذلك بعرف أهل البلد في شرف الحرف وخستها

(مادة ٦٩) اذا زوج الولي موليته الكبيرة برضاها جاهلاً قبل العقد كفاءة الزوج لها ثم علم بعده انه غير كفؤ لها فلا يس له خيار فسخ النكاح ولا لها ما لم يكن اشترط الكفاءة على الزوج أو أخبره الزوج انه كفؤ فاذا هو غير كفؤ فلم ولوليهما الخيار في الصورتين

﴿ الباب السابع في المهر ﴾

(الفصل الاول في بيان مقدار المهر وما يصلح تسجيته ومهر او مال يصلح)

(مادة ٧٠) أقل المهر عشرة دراهم فضة وزن سبعة مثاقيل مضروبة أو غير مضروبة ولا

- حد لا كثره بل للزوج أن يسمي ازوجته مهرأ أكثر من ذلك على حسب يسره
- (مادة ٧١) كل ما كان مقوماً بمال من العقارات والعروض والمجوهرات والأنعام والمكبات والموزونات ومنافع الاعيان التي تستحق بمقابلتها المال يصالح تسميته مهرأ
- (مادة ٧٢) كل مال ليس مقوماً بمال في ذاته أو في حق المسلم لا يصالح تسميته مهرأ وإن سمي فالعقد صحيح والتسمية فاسدة
- (مادة ٧٣) يصح تحجيل المهر كله وتأجيله كله إلى أجل قريب أو بعيد وتحجيل بعضه وتأجيل البعض الآخر على حسب عرف أهل البلد

﴿ الفصل الثاني في وجوب المهر ﴾

- (مادة ٧٤) يجب للزوجته المهر شرعاً بمجرد العقد الصحيح عليها سواء سمي الزوج أو الولي مهرأ عند العقد أو لم يسم أو نقاه أصلاً
- (مادة ٧٥) إذا سمي الزوج عشرة دراهم أو دونها مهرأ لا امرأته وجبت لها العشرة بتامها وإن سمي أكثر منها وجب لها ما سمي بالغاقدره ما باغ
- (مادة ٧٦) إذا لم يسم الزوج أو وليه مهرأ وقت العقد وجب عليه مهر المثل وكذلك لو سمي تسمية فاسدة أو حيواناً مجهول النوع أو ميكلاً أو وزناً كذلك أنفي المهر أصلاً ويجب أيضاً مهر المثل في الشغار وفي تعليم القرآن للامهار
- (مادة ٧٧) مهر المثل للحره هو مهر امرأة تماثلها من قوم أبيها كاختها وعمتها أو بنت عمها وعمتها ولا تمثل بأهلها أو خالتها إذا لم تكونا من قوم أبيها وتعتبر المائنة وقت العقد سناً وجمالاً ومالاً وبلداً وعصراً وعقلاً وصلاً وعفة وبكارة وثبوتاً وعاملاً وأدباً وعدم ولد ويعتبر أيضاً حال الزوج فإن لم يوجد من تماثلها من قبيلة أبيها في هذه الاوصاف كلها أو بعضها فن قبيلة أخرى تماثل قبيلة أبيها أو يشترط في ثبوت مهر المثل اخبار رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول ولغظ الشهادة فإن لم يوجد ذلك فالقول للزوج بيمينه
- (مادة ٧٨) المفوضة التي زوجت بسلام مهرأ طالبت من الزوج أن يعوض لها مهرأ بعد

العقد وقبل الدخول فلم يذلل ويجب عليه أن يفرض لها إذا امتنع ورفعت المرأة أمرها إلى الحاكم بأمره بالفرض فإن لم يفعل ناب منابه وفرض لها مهر مثلها بالنظر إلى من يمثلها من قوم أبيها بناء على شهادة الشهود ويلزم الزوج ما فرض لها سواء كان بالتراضي أو بأمر القاضي (مادة ٧٩) يجوز للزوج وأبيه أو جده الزيادة في المهر بعد العقد وتلزمه الزيادة بشرط معرفة قدرها وقبول الزوجة أو وليها في المجلس وبقاء الزوجة

(مادة ٨٠) كما يجوز للزوج الزيادة في المهر يجوز للمرأة البالغة أن تحبط برضاها في حال صحتها كل المهر أو بعضها عن زوجها إن كان من النكاحين ولا يجوز لها حبط شيء من الأعيان وليس لأبي الصغيرة أن يحبط شيئاً من مهرها ولا من مهر بنته الكبيرة إلا برضاها

﴿ الفصل الثالث في الأسباب التي تؤدي إلى بطلان المهر بقاء المرأة والأحوال ﴾

(التي يجب لها فيها نصف المهر والتي لا تستحق فيها شيئاً منه)

(مادة ٨١) بالوطء في نكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة وبالخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح وبموت أحد الزوجين ولو قبل الدخول يتأكد لزوم كل المهر المسمى والزيادة التي زبدت فيه بعد العقد في النكاح الصحيح وكل مهر المثل في الفاسد والوطء بشبهة وعدم صحة النسبية وما فرض للفوضة بعد العقد بالتراضي أو بفرض القاضي ولا يسقط المهر بعد تأكد لزومه بأحد هذه المعاني الثلاثة ولو كانت العرفقة من قبل الزوجة مالم تبرئه

(مادة ٨٢) الخلوة الصحيحة التي تقوم تمام الوطء وتؤكد لزوم كل المهر هي أن يجتمع الزوجان في مكان آمنين من اطلاع الغير عليهما بغير إذنهما وإن يكون بالزوج بحيث يتمكن من الوطء بالامتناع حسي أو طببي أو شرعي

(مادة ٨٣) حكم الخلوة الصحيحة حكم الوطء في تأكد لزوم المهر كله في النكاح الصحيح ولو كان الزوج عتيقاً في ثبوت النسب والنفقة والسكنى وحرمة نكاح أخت الزوجة وأربع سواها في عدها ولا تكون الخلوة الصحيحة كالوطء في الإحصان وحرمة البنات وحمل المرأة للزوج الأول والرجعة والميراث من الزوج إذا ماتت والمرأة في عدة الخلوة

(مادة ٨٤) إذا طلق الزوج امرأته قبل الوطء والمولود المصححة من نسكاح صحيح وكان قد سمى لها مهر أوقت العقد فلا يجب عليه الانصافه وإن لم يكن سميها إليها عاداً لنصف الآخر إلى ملكه بالطلاق مجرداً عن القضاء والرضا وإن كانت حصات زيادة في المهر قبل قبضه أو كانت متولدة من الأصل تنصف بين الزوجين سواء كان حصواً لها قبل الطلاق أو بعده فإن كان قد سلم المهر كله إليها فلا يعود النصف إلى ملكه بالطلاق بل يتوقف عوده إلى ملكه على الرضا والقضاء فلا ينفذ تصرفه فيه قبلهما وينفذ تصرفها في السكك قبل ذلك بجميع التصرفات الشرعية وإذا تراضى على النصف أو قضى للزوج به وكانت قد حصات زيادة في المهر قبل الطلاق أو بعده وقبل القضاء بنصفه للزوج فلا يبرئها الانصف قيمة الأصل يوم قبضه والزيادة التي زيدت فيه متصلة كانت أو منفصلة متولدة أو غير متولدة تكون لها خاصة ولا ينصف ما زاد بعد العقد على المهر المسمى بل يسقط بالطلاق قبل الدخول

(مادة ٨٥) الفرقة التي يجب نصف المهر المسمى بوقوعها قبل الوطاء حقيقة أو حكماً هي الفرقة التي جاءت من قبل الزوج سواء كانت طلاقاً أو فسخاً كالفرقة بالإيلاء والاعان والعنة والردة وإبائه الاسلام إذا أسلمت زوجته وفعله ما يوجب حرمة المصاهرة بأصولها وفرعها فان جاءت الفرقة من قبلها كردتها وإبائها الاسلام إذا أسلم زوجها وكانت غير كتابية وفعليها ما يوجب حرمة المصاهرة بفرع زوجها أو بأصله فلا يجب لها نصف المسمى بل يسقط وان كانت قبضت شيئاً منه نرد ما قبضت

(مادة ٨٦) مهر المثل وما فرض للمفوضة بعد العقد بالقضاء والرضا لا يتنافى بالطلاق قبل الوطء والخلاوة الصحيحة فمن طلق زوجته قبلها ولم يكن معنى لها مهر أو وقت العقد أو معنى تسمية فاسدة من كل الوجوه حتى وجب لها مهر المثل أو فرض لها فرضا بعد العقد سقط عنه مهر المثل كله وما فرضه بعد العقد وجبت لها عليه المتعة ان لم تكن الفقرة من قبلها

(مادة ٨٧) الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الوطاء في النكاح الفاسد فان كان النكاح فاسدا ووقع التفريق أو المتاركة بين الزوجين قبل الدخول حقيقة فلا مهر للمرأة ولو خلا بها الزوج خلوة صحيحة وان تفرق بعد الدخول وكان قد سمي لها الزوج مهرها فلها الاقل من المسمى ومهر المثل وان لم يكن سمي لها مهر أو سمي مالا يصح مهرها فلها مهر المثل بالغا

قدر ما بلغ

(مادة ٨٨) اذا تزوج صبي محجور عليه امرأه بلا إذن وليه ودخل بها فرد الولي نكاحها فلا مهر لها عليه ولا متعة

(مادة ٨٩) اذا بلغت الصبية التي زوجها غير الأب والجد من الأولياء زوجها كفوا لها ومهر المثل واختارت نفسها بالبلوغ قبل الدخول بها حقيقة أو حكماً فلا مهر لها على زوجها ولا متعة كما تقدم في المادة الخامسة والثمانين

(مادة ٩٠) المعتبر في المتعة عرف كل بلدة لأهلها فإما تنكس به المرأة عند الخروج واعتبارها على حسب حال الزوجين ويجوز دفع بدل المتعة نقداً ولا تزيد على نصف مهر المثل ان كان الزوج غنياً ولا تنقص عن خمسة دراهم ان كان فقيراً ولا تجب المتعة لمن طلق قبل الدخول ولها مهر مسمى ولا للمتوفى عنها زوجها وتستحب للطالقة بعد الدخول سواء سمي لها مهر أم لا

﴿ الفصل الرابع في شروط المهر ﴾

(مادة ٩١) اذا سمي الزوج للمرأة، مهر أو فل من مهر مثاها واشترط في نظير ذلك منفعة فان كانت مباحة الانتفاع ووفى بالشرط فلها المسمى وان لم يوف به وجب عليه تكميل مهر المثل وان كانت المنفعة التي شرطها غير مباحة الانتفاع بطل الشرط وجب المسمى ولا يكمل مهر المثل

(مادة ٩٢) اذا تزوج الرجل امرأة بأكثر من مهر مثاها على انها بكر فاذا هي ثيب وجب عليه مهر المثل لا الزيادة

(مادة ٩٣) اذا تردد الزوج في المهر كثرة وقلة بين صباحة المرأة وقباحتها صح الشرطان وجب المسمى في أي شرط وجد

(مادة ٩٤) اذا اشترط الزوج بكراً للمرأة فوجد هائياً يلزمه كل المهر المسمى وان لم يكن مسمى يلزمه مهر المثل ولا ينقص لثبوته

﴿ الفصل الخامس في قبض المهر ومال المرأة من التصرف فيه ﴾

(مادة ٩٥) للأب والجد والوصي والقاضي ولاية قبض المهر للقاصرة بكراً كانت أو ثيباً

وقبضهم معتبر بربأه الزوج فلا تطالبه المرأة بعد بلوغها والمرأة البالغة تقبض مهرها بنقبضها فلا يجوز لأحد من هؤلاء قبض مهر الثيب البالغة إلا بتوكيل منها ولا قبض مهر البكر البالغة إذا تمت عن قبضه فلولم تنه فلهن قبضه

(مادة ٩٦) ليس لأحد من الأولياء غير من ذكر في المادة السابقة ولا لأحد قبض صداق القاصرة إلا إذا كان وصيا عليها فإذا كانت الأم وصية ابتداء وقبض مهرها وهي صغيرة نعم أدركت فلها أن تطالب أمها به دون زوجها وإن لم تكن الأم وصية وقبضت عن بنت القاصرة فللبنت بعد الإدراك أن تطالب زوجها وهو يرجع على الأم وكذلك الحكم في سائر الأولياء غير من ذكر قبل

(مادة ٩٧) المهر ملك المرأة تتصرف فيه كيف شئت بالأمر زوجها مطلقا ولا إذن أبيها أو جدها عند عدمه أو وصيها إن كانت رشيدة فيجوز لها بيعه ورهنه وأجارته وأعارته وهبته بلا عوض من زوجها ومن والديه أو من غيرهم

(مادة ٩٨) إذا وهبت المرأة مهرها كله أو بعضه لزوجها بعد قبضه بتمامه ثم طلقها قبل الدخول به فله الرجوع عليها بنصفه إن كان من النكدين أو من المكيالات أو الموزونات فلولم تقبضه أو قبضت نصفه فوهبت الكل في الأولى أو ما بقي وهو النصف في الثانية لا رجوع ولو وهبته لأجنبي وسلطته على قبضه فقبضه من زوجها أو من ضامنه ثم طلقها الزوج قبل الدخول فله الرجوع عليها بنصفه أيضا فإن كان المهر مما يمين بالتمعين كالعرض وهبت زوجها النصف أو الكل ثم طلقها قبل الدخول فلا يرجع عليها بشيء مطلقا وليس لأبي الصغيرة أن يهب شيئا من مهرها

(مادة ٩٩) لا تجبر المرأة على فوات شيء من مهرها إلا أن زوجها ولا أحد من أولياءها ولا لوالديه وإذا ماتت قبل أن تستوفي جميع مهرها فلورثتها المطلبة زوجها أو ورثته بما يكون باقيا بنصفه من مهرها بعد إسقاط نصيب الزوج الآيل له من إرثها إن علم موتها قبله

الفصل السادس في ضمان المهر وهلاكه واستهلاكه واستحقاقه

(مادة ١٠٠) ولي الزوج أو الزوجة يصح ضمانه مهرها في حال صحته صغيرة كانت الزوجة أو كبيرة بشرط قبولها الضمان في المجلس إن كانت كسيرة أو قبول وليها إن كانت

صغيرة ولا يصح ضمانه في مرض موته ان كان المكفول له أو عنه وارثا له فان لم يكن وارثا صح ضمانه بقدر ثلث ماله

(مادة ١٠١) للمرأة المكفول مهرها أن تطالب به أيأشأت من الزوج بعد بلوغه أو الضامن سواء كان وليا أو وليه وإذا أدى الضامن رجوع على الزوج ان أحضره بالضمان عنه والافلار رجوع له عليه

(مادة ١٠٢) اذا زوج الأب ابنه الصغير الفقير امرأة فلا يطالب بمهرها الا اذا ضمنه فان ضمنه وأداه عنه فلا يرجع به عليه الا اذا شهد على نفسه عند التأدية انه أداه ليرجع به ولو مات أبو الصغير الفقير قبل أداء المهر الذي ضمنه عنه فلا مرأه أخذه من تركته ولباقي الورثة حق الرجوع به في نصيب الصغير من ميراث أبيه ولو كان للصغير مال يطالب أبوه ولو لم يضمن المهر عنه يدفعه من مال ابنه لا من مال نفسه لماله من ولاية التصرف في مال أولاده الصغار

(مادة ١٠٣) اذا كان المهر معيناً فذلك في يد الزوج أو استهلك قبل التسليم أو استحق بعده فلا مرأه الرجوع عليه بمثله ان كان من ذوات الأثمان أو بقيمة ان كان قيمياً ولو استحق نصف العين المجهولة مهرها فالمرأة بالخيار ان شاءت أخذت الباقي ونصف القيمة وإن شاءت ردت وأخذت كل القيمة فان طلقها زوجها قبل الدخول بها فلها النصف الباقي

﴿ الفصل السابع في قضايا المهر ﴾

(مادة ١٠٤) بعد تسليم المرأة نفسها للزوج لا تقبل دعواها عليه بعدم قبضها كل مجمل مهرها الا اذا كان التعجيل غير متعارف عند أهل البلد فان ادعت ببعض المجمل تسع دعواها وما يمنع المرأة من الدعوى بمنع ورثتها

(مادة ١٠٥) اذا اختلف الزوجان في أصل تسمية المهر فادعى أحدهما تسمية قدر معلوم وأنكر الآخر التسمية بالكلمة وليس للمدعى بينة يحلف منكر التسمية فان نكل ثبت ما اعاه الآخر وان حلف يقضى بمهر المثل بشرط أن لا يز يدعى ما دعت المرأة ان كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج ان كان هو المدعى لها واذا وقع الاختلاف بينهما بهما

الطلاق قبل الدخول حقيقة أو حكما تجب لها المنة

(مادة ١٠٦) إذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح قبل الدخول أو بعده أو بعد الطلاق والدخول يجعل مهر المثل حكما بينهما فإن شهدا بأن كان كما قالت أو أكثر قبل قولها يمينها ما لم يقر الزوج بینه على دعواه وإن شهد به بأن كان كما ادعى أو أقل يصدق بيمينه ما لم تقم عليه البينة وإن كان مهر المثل مشتركا بينهما لا شاهدا له ولا لهما فالفا فان خلفا أو أقاما البينة ونهاترت البينة أن يقضى به المثل ومن نكح من نكح من ماعن اليمين في الصورتين حكم عليه بما ادعاه صاحبه ومن أقام البينة منهم ما قبلت بينته وقضى له بها وإن اختلفا في قدره بعد الطلاق قبل الدخول فتحكم بمنة المثل على التفصيل المتقدم

(مادة ١٠٧) موت أحد الزوجين كحياته ما في الحكم أصلا وفدرا فاذا مات أحدهما ووقع الاختلاف بين ورثته وبين الحي في أصل المهر أو في قدره يحكم على الوجه المتقدم في المادة السالفة فاذا مات الزوجان واختلف ورثتهما في قدر المهر المسمى فالقول لورثة الزوج ويلزمهم ما يعترفون به وإن اختلفوا في أصل التسمية يقضى بمهر المثل على ورثة الزوج إن جحدوا التسمية ونكحوا عن اليمين وكذلك إذا اتفقا على عدم التسمية في العقد

(مادة ١٠٨) إنما يقضى بجميع مهر المثل للمرأة في الصور المتقدمة إذا وقع الاختلاف قبل تسليمها نفسها فإن وقع الاختلاف بعد التسليم سواء كان وقوعه في حياتهما أو بعد موتهما أو أحدهما وادعى الزوج أو ورثته إيصال شيء من المهر إليها وفدجرت عادة أهل البلد بأن المرأة لا تسلم نفسها إلا بعد قبض شيء من مهرها تقر بما وصلها من المهر إلا أن تقر به يقضى عليها بأسقاط قدر ما يتعارف تعجب له للمثلها ويعطى لها الباقي منه إن حصل اتفاق على قدر المسمى والافان أنكر ورثة الزوج أصل التسمية فلها بقية مهر المثل وإن أنكر والقدر فالقول لمن شهد له مهر المثل وبعد موتها القول في قدره لورثة الزوج

(مادة ١٠٩) إذا أنفق الخاطب على متعدة الغير وأبت أن تنزوجه بعد انقضاء هبتها فإن اشترط عليها الزوج بها فله حق الرجوع بما دفعه اليها من النقدين للانفاق على نفسها وإن لم يشترط الزوج بها فلا رجوع له بشيء وكذلك إذا تزوجه وأما

الاطمة التي أطعمها فلا يرجع بقيمتها ولو اشترط عليها تزويج نفسها منه (مادة ١١٠) إذا خطب أحد امرأته وبعث إليها هدية أو دفع إليها المهر كله أو بعضه ولم يتزوجها ولم يزوجها وليها منه أو ماتت أو عدل هو عنها قبل عقد النكاح فله استرداد ما دفعه من المهر عينا إن كان قائما ولو تغير ونقصت قيمته بالاستعمال أو عوضه إن كان قد هلك أو استهلك وأما الهدايا فله استردادها إن كانت قائمة أعيانها فإن كانت قد هلكت أو استهلكت فليس له استرداد قيمتها

(مادة ١١١) إذا بعث الزوج إلى امرأته شيئا من النقدين أو العروض أو مما يؤثر كل قبل الزفاف أو بعد البناء ولم يذكر وقت بعثه أنه من المهر ولا غيره ثم اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقالت هو هديته فالقول له بهينه فيما لم يجز عرف أهل البلد بالسال هدية للمرأة ولها فيما جرى به فإن حلف الزوج والمبعوث قائم فهي بالخيار إن شاءت أبقتة محسوبا من مهرها وإن شاءت ردت به ورجعت بباقي المهر أو كله إن لم يكن دفع لها شيئا منه وإن هلك أو استهلك تحتسب قيمته من المهر وإن بقي لأحد منهما بعد ذلك شيء يرجع به على الآخر وإن أقام الينة فيئنتها مقدمة

❖ الفصل الثامن في الجهاز ومتاع البيت والمنازعات التي تقع بشأنهما ❖

(مادة ١١٢) ليس المال بمقصود في النكاح فلا تجبر المرأة على تجهيز نفسها من مهرها ولا من غيره ولا يجبر أبوها على تجهيزها من ماله فلو زفت بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه الزوج أو بجهاز أصلا فليس له مطالبتها ولا مطالبة أبيها بشيء منه ولا تنقص شيء من مقدار المهر الذي تراضيا عليه وإن بالغ الزوج في بذله رغبة في كثرة الجهاز

(مادة ١١٣) إذا تبرع الأب وجهاز بنته البالغة من ماله فإن سألها الجهاز في حال صحته ملكته بالقبض وليس لأبيها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شيء منه وإن لم يسأله إليها فلا حق لها فيه ولو سألها إليها في مرض موتها فلا تملكه إلا بإجازة الورثة

(مادة ١١٤) إذا اشترى الأب من ماله في حال صحته جهازا لبنته القاصرة ملكته بمجرد شرائه سواء قبضته بنفسه أو هي مميزة في حال صحته أو في مرض موتها أو لم تقبضه في حياته وليس له ولا لورثته أخذ شيء منه ولو مات قبل دفع ثمنه يرجع البائع على تركته ولا سبيل

للورثة على القاصرة

(مادة ١١٥) اذا جهز الأب بنته من مهرها وقديق عنده شيء منه فاضلا عن تجهيزها فلها مطالبة به

(مادة ١١٦) الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه وليس له أن يجبرها على فرش أمتهن له ولا ضيافته وانما له الانتفاع بها باذنها ورضاها ولو اغتصب شيئا منه حال قيام الزوجية أو بعدها فلها مطالبة به أو بقيمة ان هلك أو استهلك عنده

(مادة ١١٧) اذا جهز الاب بنته وسلمها الى الزوج بجهاز هائم ادعى هو أو ورثته ان ماله اليها أو بعضه عارية وادعت هي أو زوجها بعدم موتها انه ملك لها فان غلب عرف البلد ان الأب يدفع مثل هذا الجهاز الاعارية فالقول لها ولزوجها ما لم يقيم الأب أو ورثته البينة على ما ادعوه وان كان العرف مشتملا على ذلك أو كان الجهاز أكثر مما يجيز به مثلها فالقول للأب وورثته والام في ذلك كالأب

(مادة ١١٨) اذا اختلف الزوجان حال قيام النكاح أو بعد الفراق في متاع موضوع في البيت الذي يسكنان فيه سواء كان ملك الزوج أو الزوجة فيما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة الا أن يقيم الزوج البينة وما يصلح للرجال أو يكون صالحا لهما فهو للزوج ما لم تقم المرأة البينة، وأيهما أقامها قبلت منه وقضى له بها ولو كان المتاع المتنازع فيه مما يصلح لصاحبه وما كان من البضائع التجارية فهو لمن يتعاطى التجارة منهما

(١١٩) اذا مات أحد الزوجين ووقع النزاع في متاع البيت بين الحي وورثة الميت فالملك الذي يصلح للرجل والمرأة يكون للحي منهما عند عدم البينة

﴿ الباب الثامن في نكاح الكتابيين وحكم
(الزوجية بعقد إسلام الزوجين أو أحدهما) ﴾

(الفصل الاول في نكاح المسلم الكتابيات)

(مادة ١٢٠) يصح للمسلم أن يتزوج كتابية نصرانية كانت أو يهودية ذمية أو غير ذمية وان كرهه يصح عقد نكاحها بمباشرة وليها الكتابي وشهادة كتابيين ولو كانا مخالفين لدينها ولا

يثبت النكاح بشهادتهما إذا جعده المسلم ويثبت بها إذا أنكرته الكتابية.

(مادة ١٢١) يصح نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم
سيان

(مادة ١٢٢) لا تزوج المسلمة إلا مسلمات فلا يجوز تزوجها مشركا ولا كتابيا يهوديا
كان أو نصرانيا ولا ينعقد النكاح أصلا

(مادة ١٢٣) إذا تزوج المسلم نصرانية فتم هودت أو يهودية فتصيرت فلا يفسد النكاح
(مادة ١٢٤) الأولاد الذين يولدون للمسلم من الكتابية ذكورا كانوا أو أنثى يتبعون دينه
(مادة ١٢٥) اختلاف الدين من موانع الميراث فلا يرث المسلم زوجته الكتابية إذا ماتت
فقبل أن تسلم وهي لا ترثه إذا ماتت وهي على دينها



الفصل الثاني في حكم الزوجية بعد اسلام الزوجين أو أحدهما

(مادة ١٢٦) إذا كان الزوجان غير مسلمين فأسمت المرأة بعرض الاسلام على زوجها فان
أسلم يقران على نكاحهما ما لم تكن المرأة محرمة له وان أبى الاسلام أو سلم وهي محرم له يفرق
الحاكم بينهما في الحال ولو كان صغيرا مميزا أو معتوها فان كان غير مميز ينتظر تمييزه وان كان
مجنونا فلا ينتظر شفاؤه بل بعرض الاسلام على أبيه لا بطريق الإلزام فان أسلم أحدهما تبعه
الولد وبني النكاح على حاله وان أباه كل منهما يعرف بينه وبين زوجته وان لم يكن له أب ولا أم
يقوم القاضي عليه وصيا له يقضي عليه بالهرقة وتفرق القاضي لبراءة الصبي المميز وأحد أبوي
المجنون طلاقا فسخ وما لم يفرق القاضي بينهما فالزوجية باقية

(مادة ١٢٧) إذا أسلم الزوج وكانت امرأته كتابية فالنكاح باق على حاله وان كانت غير
كتابية يعرض عليه الاسلام فان أسلمت فهي زوجته وان أبى الاسلام أو أسلمت وكانت
محرمة له يفرق بينهما والتفرق بابائهما فسخ لا طلاق وما لم يعرف الحاكم فالزوجية باقية حتى
يحصل التفرق

(مادة ١٢٨) إذا أسلم الزوجان معا بقي النكاح على حاله ما لم تكن المرأة محرمة له فان كانت

كذلك يفرق الحالك بينهما وليس له أن يفرق بين الزوجين المحرمين غير المساهين الا اذا ترافعا اليه معاوله أن يفرق من غير مراضة بين الزوجين اذا كانت كتابية معتدة لمسلم وتزوجت قبل انقضاء عدتها

(مادة ١٢٩) اذا أسلم أحد الزوجين وكان بينهما ما ولد صغيراً أو ولد لهما ما ولد قبل عرض الاسلام على الآخر أو بعده فانه يتبع من أسلم منهما ان كان الولد مقيماً في دار الاسلام سواء كان من أسلم من أبويه مقيماً بها أو في غيرها فان لم يكن الولد مقيماً بدار الاسلام فلا يتبع من أسلم من أبويه

(مادة ١٣٠) لا يتبع الولد جده ولا يصير مساماً باسلامه ولو كان أبوه ميتاً وتسقط تبعية الولد لمن أسلم من أبويه مدة صغره سواء كان عاقلاً أو غير عاقل ولا تنقطع إلا ببلوغه عاقلاً فلو بلغ مجنوناً أو موهماً فلا تزال تبعيته مستمرة

﴿ الباب التاسع في النكاح الغير الصحيح والموقوف ﴾

(الفصل الأول في النكاح الغير الصحيح)

(مادة ١٣١) اذا تزوج أحد احدى محارمه نسباً أو رضاعاً أو صهرية فالنكاح لا يصح أصلاً ويفرق بينهما ان لم يفترقا ويعاقب الزوج بأشد العقوبات التعزيرية سياسة ان فعل ذلك عالماً بالحرمة أو بعقوبة تليق بحاله ان فعله جاهلاً بها

(مادة ٢٣٢) اذا تزوج أحد امرأة الغير أو معتدته فلا يصح النكاح أصلاً ويرجع عقوبة ان دخل بها عالماً بالحرمة ويعاقب بما يليق به ان فعله غير عالماً بها وفي صورة العلم لاعادة على المرأة بعد التفريق فلا يحرم وقاعها على الزوج الاول ولو متزوجة وفي صورة عدم العلم تحب عليها العدة ويحرم على زوجها الاول وقاعها قبل انقضائها

(مادة ١٣٣) اذا تزوج الرجل أختين خاليتين عن نكاح وعدة في عقد واحد فنكاحهما غير صحيح ويجب التفريق بينهما ان لم يفرقهما ولا مهر لهما وإن وقع التفريق قبل الدخول فان كانت إحداهما متزوجة أو معتدة فنكاحها غير صحيح ونكاح الخاليفة

صحیح فان تزوجهما في عقدین متعاقبین وعلم الاسبق منهما وكان صحیحا فنكاح الثانية غير صحیح و یفرق بينهما عند عدم المتاركة وان كان واقعها یحرم علیه قبل مضي عدتها وقاع الاولى فان لم یعلم الاسبق منهما أو علم ونسی بطل العقدان معا ما لم یکن أحدهما بعینه غير صحیح من الاصل فیصح الآخر وان وقع التفريق بینهما قبل الدخول بهما فله أن یتزوج أيهما شاء في الحال ویكون لهما ما نصف المهر في حالة التفريق قبل الدخول ان كان مهرهما مسمیين في العقد وتساوی بین جنسا وقدر او ادعت كل منهما أنها الاولى ولا یثبت لهما ولو أقامت احدهما بینة على أسبقية عقدها فنكاحها هو الصحیح ولها نصف المهر دون التي بطل نكاحها فان اختلف مهرهما جنسا أو قدرا فلم على الأقل من نصفی المهر بین المسمیين وان لم یکن لهما مهر مسمی فالواجب لهما مائة واحدة وان كانت الفارقة بعد الدخول وجب السكل منهما مهر کامل

(مادة ١٣) اذا تزوج الرجل مطلقة فلا تأقبل أن یصیها زوج غیره ویحلم له أو تزوج مجوسية أو خامسة قبل تطليق الرابعة وانقضاء عدتها أو تزوج امرأة بلاشهود فالنكاح غير صحیح أيضا والتفريق بینهما واجب والسكل منهما فسخته وترك صاحبه واخباره بذلك بلا توقف على القضاء قبل الدخول أو بعده

(مادة ١٣٥) كل نكاح وقع غير صحیح لا یوجب حرمة المصاهرة اذا وقع التفريق قبل الوطء ودواعیه ولا یرث أحد منهما الآخر ویثبت فيه النسب كما تقدم في المادة الثامنة عشرة (مادة ١٣٦) اذا استوی ولیمان في القرب و زواج كل منهما المصیبة من رجل آخر صحح الأسبق من العقدین وبطل الآخر فان جهل الأسبق منهما أو وقعا معا فهما باطلان (مادة ١٣٧) اذا تزوج الولی نفسه من مولیته البالغة التي تحل له بغیر اذنها قبل العقد فالنكاح غير صحیح ولو سكت حين بلغها النكاح أو أفصحت بالرضا

❦ الفصل الثاني في النكاح الموقوف ❦

(مادة ١٣٨) اذا تزوج الصغير أو الصغيرة المميزان غیر المأذونین أو الكبير أو الكبيرة المعتبران بدون اذن وليهما توقف نفوذ العقد على إجازته فان أجازته وكان بغیر غبن فاحش

نقصافي مهر الصغيرة وزيادة في مهر الصغير نفذوان لم يجزه بطل وكذلك ان كان بغبن فاحش في المهر وان أجازته الولي

(مادة ١٣٩) اذا زوج الولي الابعد الصغيرة مع وجود الولي الاقرب المتوفرة فيه شروط الالهية توقف نفاذ النكاح على اجازة الاقرب فان أجازته نفذوان نقضه انتقض وبطل (مادة ١٤٠) اذا أمر الموكل الوكيل بتزويجه امرأة غيبه عينه فزوجه امرأه ولو بها عيب أو عاهة من العاهات جاز عليه النكاح وليس له رده فان زوجه بنته الصغيرة أو موليته القاصرة فلا يلزمه النكاح الا اذا أجازته صراحة أو دلالة ولو أمره أن يزوجه امرأة تخالف أمره وزوجه امرأتين في عقد واحد فلا يلزمه المرأتان ولا واحدة منهما الا اذا أجازهما أو أجاز إحداهما فلوزوجه إياهما في عقدين لزمه الاول وتوقف الثاني على إجازته

(مادة ١٤١) اذا أمر الموكل وكيله أن يزوجه امرأة معينة تخالف وزوجه غيرها فلا يلزمه النكاح وان أمره أن يزوجه امرأة وعين له مقدار المهر فزوجه بأكثر مما عينه فلا ينفذ عليه النكاح أيضا ما لم ينفذه ولا يسقط خياره بدخوله بالمرأة غيرة عالم بالزيادة التي زادها عليه الوكيل في المهر وليس للوكيل أن يلزمه بالنكاح ولو التزم بدفع الزيادة من ماله

(مادة ١٤٢) اذا أمرت المرأة وكيلها أن يزوجهها ولم تعين أحدًا فزوجه من نفسه أو من أبيه أو من ابنه فلا يجوز عليها النكاح ولها رده فان زوجهها بأجنبي منه وبغبن فاحش في المهر فلها ولوليها فسخ النكاح اذا لم يتم الزوج لهما مهر المثل وان زوجهها بغير كف لم يجز النكاح أصلا ولو زوجهها بكف ومهر المثل لزمها النكاح ولو كان بالزوج عيب أو مرض

(مادة ١٤٣) اذا غر الزوج المرأة بانتسابه لها نسب غير نسبه الحقيقي ثم ظهر لها بعد العقد باطلاع الولي أنه دونها في الكفاءة فلها أو لوليها حق الخيار في اجازة النكاح ونقضه

(مادة ١٤٤) الفضولي الذي يوجب النكاح أو يقبله بلا وكيل ولا ولاية ينعقد نكاحه موقوفا على اجازة من له الاجازة فان أجازته نفذوان أبطله بطل



﴿ الباب العاشر في اثبات النكاح والاقرار به ﴾

(مادة ١٤٥) اذا وقع نزاع بين الزوجين في أمر النكاح يثبت بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول فاذا ادعى أحد على امرأة أنها زوجته أو ادعت هي أنه زوجها ويحسد المدعى عليه ويجزأ المدعى عن البيعة فله أن يستحلف الجاحد فان حلف سقطت الدعوى وان نكل قضى عليه بنكوله

(مادة ١٤٦) لا يثبت النكاح بشهادة ابني الزوجين لمن ادعاه منهما وكذا لو كان أحد الشاهدين ابناً للزوج والآخر ابناً للزوجة فان كانا ابني الزوج وحده أو ابني الزوجة وحدها فادعى أحدهما النكاح وأنكره الآخر قبل شهادتهما على أصلهما اذا استشهد بهما الآخر (مادة ١٤٧) لا يعتبر اقرار الولي على الصغير والصغيرة بالنكاح إلا أن يشهد الشهود على النكاح أو يبلغ الصغير والصغيرة ويصدقانه

(مادة ١٤٨) اذا أقر أحد لامرأة أنها زوجته ولم يكن نعمته محرم لها ولا أربع سواها وصدقه وكانت خالية عن زوج وعدة تثبت زوجيتها له باقراره وتلزمه نفقتها ويتوارثان

(مادة ١٤٩) اذا أقرت المرأة في حال صحتها أو في مرضها أنها تزوجت فلانا فان صدقها في حياتها ثبت النكاح وورثها وان صدقها بعد موتها فلا يثبت النكاح ولا يرثها

﴿ الكتاب الثاني فيما يجب لكل من الزوجين على صاحبه ﴾

﴿ الباب الأول فيما يجب على الزوج من حسن المعاملة للزوجة ﴾

(مادة ١٥٠) يجب على الزوج أن يعامل زوجته بالمعروف ويعسن عيشها ويقوم بنفقتها وهي تشمل الطعام والكسوة والسكنى

(مادة ١٥١) يجب قضاء على الزوج أن يواقع زوجته مرة واحدة في مدة الزوجية

(مادة ١٥٢) اذا تعددت الزوجات وكن أحرارا كلهن يجب عليه أن يعدل بينهن فيما يقدر عليه من التسوية في البيوتة للأمانة وعدم الجور في النفقة

(مادة ١٥٣) البكر والثيب والجديدة والتديمة والمسامة والسكتاية سواء في

وجوب العدل والتسوية فلا تنزاحدهن على الاخرى ولا فرق في القسم بين أن تكون المرأة صحيحة أو مريضة أو حائضا أو نفساء أو رتقاء أو قرناء فلا يقبل عذر الزوج ان قصر في العدل معتذرا بمرض المرأة أو حيضها أو نفاسها أو بعيب في أعضاء تناسلها

(مادة ١٥٤) يقيم عند كل واحدة منهن يوما ليلة أو ثلاثة أيام وان شاء جعل لكل واحدة منهن سبعة أيام والرأى له في تعيين مقدار الدور وفي البداء في القسم وانما تجب التسوية لئلا يلبأن يعاشر فيه إحداهن بقدر ما يعاشر الاخرى ولا يلزمه ذلك نهارا ما لم يكن عمله ليلا فيقسم نهارا

(مادة ١٥٥) لا ينبغي له أن يقيم عند إحداهن أكثر من الدور الذي قدره الا باذن الاخرى ولا يدخل عليها إلا لعيادتها ان كانت مريضة فان اشتد بها المرض فلا بأس باقامته عندها حتى يحصل لها الشفاء

(مادة ١٥٦) اذا تركت إحداهن نوبتها الى غيرها من ضرائرها صح تركها ولها الرجوع في المستقبل ان طلبت ذلك

(مادة ١٥٧) لا قسم في السفر بل له أن يسافر بمن شاء منهن والقرعة أحب وليس للتي لم تسافر معه ان تطالب منه بعد عودته الاقامة عندها قدر ما أقام في السفر مع التي سافرها (مادة ١٥٨) اذا مرض الزوج في بيت له خال عن أزواجه فله أن يدعو كل واحدة منهن عنده في نوبتها ولو مرض في بيت احدى زوجتيه ولم يقدر على التحول الى بيت الاخرى فله أن يقيم به حتى يشفى بشرط أن يقيم عند الاخرى بعد الصحة بقدر ما أقام مريضا عند ضررتها

(مادة ١٥٩) اذا أقام الزوج قبل تعيين مقدار الدور وترتيبه عند احدى زوجتيه مدة كسهر في غير السفر فخاصته الاخرى يأمره الحاكم بالعدل بينهما في المستقبل وينهاه عن الجور فان عاد اليه بعد ذلك بعزرو ويوقع عقوبة بغير الحبس

﴿ الباب الثاني في النفقة الواجبة على الزوج للمرأة ﴾

﴿ الفصل الأول في بيان من تستحق النفقة من الزوجات ﴾

(مادة ١٦٠) تجب النفقة من حين العقد الصحيح على الزوج ولو فقيرا أو مريضا

أو عينا أو صغيرا لا يقدر على المباشرة للزوجة غنية كانت أو فقيرة مسامة أو غير مسامة كبيرة أو صغيرة تطبق الوقاع أو تستهى له

(مادة ١٦١) تجب النفقة للزوجة على زوجها ولو هي مقيمة في بيت أبيها ما لم يطل بها الزوج بالنقله وتمنع بغير حق

(مادة ١٦٢) تجب النفقة للزوجة لو أبت أن تسافر مع زوجها فيها هو مسافة قصر أو فوقها أو منعت نفسها الاستيفاء ما تعورف تعجيله من المهر سواء كان قبل الدخول بها أو بعده

(مادة ١٦٣) إذا مرضت المرأة مرضا يمنع من مباشرتها بعد الزفاف والنقله الى منزل زوجها أو قبلها ثم انتقلت اليه وهي مريضة أو لم تنتقل ولم تمنع نفسها بغير حق فلها النفقة عليه فالمرضت في بيت الزوج ثم انتقلت الى بيت أهلها فإن طالها الزوج بالنقله ولم يمكنها الانتقال بمحضة أو نحوها فلها النفقة وإن امتنعت بغير حق مع قدرتها على الانتقال بنحو ماذكر فلا نفقة لها

(مادة ١٦٤) إذا كان الزوج محبوسا ولو بدین عليه للزوجة فلا تسقط نفقتها وإن كان غير قادر على أدائه

(مادة ١٦٥) إذا كان الزوج موسرا وكان لامرأته خادمة تجب عليه نفقتها بقدر ما يكفيها على حسب العرف بشرط أن تكون الخادمة مملوكة لها ملكا تاما ومتمرة غنة خادمة لها لا شغل لها غيرها وإذا زفت اليه بخدم كثير استحققت نفقة الجميع عليه إن كان ذا يسار وإذا رزق أولادا لا يكفيهم خادم واحد يفرض عليه نفقة خادمين أو أكثر على قدر حاجة أولاده

الفصل الثاني في بيان من لا نفقة له من الزوجات

(مادة ١٦٦) إذا كانت الزوجة صغيرة لا تصلح للرجال ولا تستهى للوقاع ولو فسادون الفرج فلا نفقة لها على زوجها إلا إذا أمسكها في بيته الاستئناس بها

(مادة ١٦٧) المريضة التي لم تزف الى زوجها ولم يمكنها الانتقال أصلا لا نفقة لها

(مادة ١٦٨) الزوجة التي تسافر الى الحج ولو لأداء فريضة بدون أن يكون معها زوجها لا نفقة لها عليه مدة غيابها وإن سافرت مع محرم لها فإن سافر زوجها وأخذها معه فلها عليه

نفقة الحضر ونفقة السفر ولوازمه وان سافرت هي وأخذت زوجها معها فلها عليه نفقة الحضر لانفقة السفر

(مادة ١٦٩) الزوجة المخدومة التي تسكن خارج البيت نهارا وعند الزوج ليلا اذا منعها من الخروج وعصته وخرجت فلانفقة لها مادامت خارجة

(مادة ١٧٠) اذا حبست المرأة ولو في دين لا تقدر على ايغائه فلا يلزم زوجها نفقتها مدة حبسها الا اذا كان هو الذي حبسها في دين له

(مادة ١٧١) الناشئة وهي التي خالفت زوجها وخرجت من بيته بلا اذنه بغير وجه شرعي يسقط حقها في النفقة مدة نشوؤها وان كانت لها نفقة مفرضة متجمدة تسقط أيضا بنشوها وكذا المستدانة بغير أمر الحاكم وأمر الزوج وتكون ناشئة أيضا اذا كان البيت المقيمان به ملكا لها ومنعته من الدخول عليها لم تكن سألته النقلة منه فلم يلقها فان عادت الناشئة الى بيت زوجها ولو بعد سفره أو دعيته يدخل عليها اذا كان المنزل لها عدا حقها في النفقة ولا يهود ما سقط منها بنشوها وان منعته من الاستمتاع بها وهي في بيته فلا تكون ناشئة نشوذا موجبا لسقوط النفقة

(مادة ١٧٢) المنكوحه نسكا حاسدا او موطوءة بشبهة لانفقة لهما الا المنكوحه بلا شهود فاذا فرض الحاكم لاحداهما نفقة قبل ظهور فساد النكاح وفرق بينهما ما فالزوج الرجوع عليها بما أخذته منه بأمر الحاكم لا بما أخذته بلا أمر

الفصل الثالث في تقدير نفقة الطعام *

(مادة ١٧٣) تقدر نفقة الطعام بقدر حال الزوجين يسارا واعسارا فان كانا مسرين فنفقة اليسار وان كانا مسرين فنفقة الاعسار وان كانا مختلفين حال فنفقة الوسط ولو كان الزوج هو الفقير لا يجتأب الا بقدر وسعه والباقي دين عليه الى الميسرة

(مادة ١٧٤) تفرض النفقة أصنافا أو تقوم الأصناف بدرهم على حسب اختلاف أسعار المأكولات في البلدة غلا وورخصار عاية للجانبين فاذا غلا السعر تزداد النفقة المقدرة للمرأة واذ حصص تنقص عن الزوج ولو بعد القضاء بها

(مادة ١٧٥) يعتبر في فرض النفقة واعطائها للمرأة الاصلح والايسر فان كان

الزوج محترفا يكتب قوته كل يوم تقدر النفقة عليه يومياً ويعطىها نفقة كل يوم
مجالاً عند مساء اليوم الذي قبله وان كان من العناق الذين لا ينقضى عليهم الا بضى الاسبوع
تقدر عليه كل أسبوع وان كان تاحراً أو من أرباب الماهيات تعرض عليه كل شهر وان كان
مزارعاً تعرض عليه كل سنة فان ما طالها الزوج في دفع النفقة في مواعيد المقررة فلها أن
تطلب نفقة كل يوم

(مادة ١٧٦) للزوج أن يلج الانفاق بنفسه - لي زوجته حال قيام الشكح فاذا استسكت
مطلقة الانفاق عليها ثبت ذلك عند الحاكم ولا يمكن الزوج صاحب مائة وثمانين كثير بحيث
يتمكن أن تتأول منه مقدركها ثم يضر الحاكم وقدر النفقة بخلافه - لي لوجه المتقدم
في المادة السابعة وأمره بأن يطالبها بالانفاق على نفسها فاذا امتنع مع اليسر من تطالبها بعد
أمر الحاكم وطالب المرأة حبس - له أن يجلس - لا أن ينفق في حبس في أول مرة قبل يؤخر
الجلس إلى مجلسين أو ثلاثة يعيظه في كل مجلس فإلا يدفع - به - يتنكر للحاكم من بدع عليه
من أمواله ما ليس من أصوله أو شيء يصرف ثمنه في نفقتها

(مادة ٧٧) اذا ثبت اعسار الزوج وعجزه عن القيام بنفقة زوجته فلا يجلس الحاكم
ولا يفرق بينهما بسبب عجزه بل يعرض لها النفقة يأمرها بالاستدانة عليه فحبس الادانة لي
من تجب عليه نفقتها من أقاربها عند عدم الزوج ان كان له - ولادة - ما تجب لادانة
لأجلهم على من تجب عليه نفقته لولادة - ود الأب - يجلس - عليه لادانة دائمة
(مادة ١٧٨) اذا فرض الحاكم النفقة أو تراضى الزوجان - لي شيء - عين للمرأة - اذا لم
أو خافت غيبة زوجها أن تأخذ عليه كمالاً بهر يخص لها نفقة شهر أو أكثر على قدر المدة التي
يمكن أن يغيبها الزوج

(مادة ١٧٩) النفقة المقررة لا تبقى بحال واحدة بتدبيرها لي تتغير تبعاً لغير احوال
الزوجين بحيث لو قضى بنفقة الاعسار أو بنفقة اليد أو بأبسر - أحدهما - أو سرقته رغبة
لوسطاوان أو يسرا بعد اعسارهما تنقذ اليسار للتمثيل

(مادة ١٨٠) لا يجوز للمرأة أن تأخذ من زوجها على ما يشبه من الطعام لا كلها وان
كان لا يجب عليها ذلك قضاء وإنما يجوز لها أخذ الاجرة على ما يسويها من الطعام بأمر بالبيع

﴿الفصل الرابع في تقدير الكسوة والسكنى﴾

(مادة ١٨١) كسوة المرأة واجبة على الزوج من حين العقد الصحيح عليها ويفرض لها كسوتان في السنة كسوة للشتاء وكسوة للصيف ويعتبر في تقديرها حال الزوجين يسارا واعسا وعرف البلدار

(مادة ١٨٢) تفرض الكسوة ثيابا أو ثيابا بدرهم ويقضى بقيمتها وتعطى لها مججلة

(مادة ١٨٣) لا يقضى للمرأة بكسوة جديدة قبل تمام المدة الا اذا تخرقت كسوتها بالاستعمال المعتاد واذا ضاعت الكسوة عندها فهي المسؤلة عنها ولا يجب لها على الزوج غيرها قبل حلول المدة

(مادة ١٨٤) تجب السكنى للمرأة على زوجها في دار على حدة ان كانا موسرين وإلا فعليه اسكانها في بيت من دار على حدة به المرافق الشرعية وله خير ان يحسب حال الزوجين

(مادة ١٨٥) ليس للزوج أن يجبر المرأة على اسكان احد معها من اهلها ولا من اولاده الذين من غيرها سوى ولده الصغير الغير المميز وله اسكان امته وام ولده معها وليس لها ان تسكن معها في بيت الزوج احد من اهلها ولو ولدها الصغير من غيره ولا يكون ذلك إلا بالرضا

(مادة ١٨٦) اذا أسكن الزوج امرأته في مسكن على حدة من دار فيها أحد من أقاربها فليس لها طلب مسكن غيره الا اذا كانوا يؤذونها فعلا أو قولا ولها طلب ذلك مع الضرر فان كان في نفس المسكن المقعدة هي به ضرر لها أو إحدى أقارب زوجها فلها طلب مسكن غيره ولو لم يؤذوها فعلا أو قولا

(مادة ١٨٧) اذا كانت المرأة تستوحش من المسكن الذي أسكنها فيه زوجها بأن كان كبيرا كالدار الخالية من السكان المرتفعة الجدران أو كان الزوج يخرج ليلا لبيت عند ضررها ولم يكن لها ولد أو خادمة تستأنس بها فعليه أن يأتيا بمؤنسة أو ينقلها الى حيث لا تستوحش

(مادة ١٨٨) يفرض للمرأة ما تنام عليه من فراش ولحاف وما تنفرشه للقعود على قدر حالها ولا يسقط عنه ذلك ولو كان لها أمتعة من فراش ونحوه وعليه أيضا ما يانم من سائر

أدوات البيت وما تتطلب وتنظيف به المرأة على عادة أهل البلد

﴿ الفصل الخامس في النفقة زوجة الغائب ﴾

(مادة ١٨٩) تفرض النفقة لزوجة الغائب في ماله ان كان له مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالغلال ونحوها من أصناف المأكولات والذهب والفضة المضروبين وغير المضروبين أو كان له مال من ذلك مودع عند أحد أو دين عليه وأقر المودع أو المدينون بالمال وبالزوجة أو لم يقرأ وكان الحاكم يعلمها أو أقامت المرأة بينة على الوديعة أو الدين وعلى النكاح وان كان لا يقضى لها به على الغائب ويبدأ الحاكم في فرض النفقة بمال الوديعة ثم بالدين فلو كان للغائب مال حاضر في بيته من جنسها فرضا فيه ويأخذ الحاكم عليها كفيلاً بالمال الذي تقبضه ويحلفها أن زوجها الغائب لم ينزك لها نفقة وانها لم تكن ناشزة ولا مطلقة، وضت عدتها

(مادة ١٩٠) اذا لم يخلف الغائب مالا وأقامت المرأة بينة على النكاح يقضى لها الحاكم بالنفقة دونه ويأمرها بالاستدانة على زوجها ويكفلها ويحلفها كما تقدم وان طلبت فسخ النكاح فلا يقضى

(مادة ١٩١) اذا حضر الزوج الغائب وادعى انه عجل لها النفقة قبل سفره وأقام البينة على ذلك أو لم يقيم واستحلفها فنكحت فهو بالخيار ان شاء استرد النفقة من المرأة وان شاء رجع بها على الكفيل وان أقرت المرأة انه عجل لها النفقة يرجع بها عليها لاعليه

(مادة ١٩٢) اذارجع الغائب وأنكر النكاح ولا بينة للمرأة فالقول قوله مع حلفه فاذا حلف وكان المال الذي قبضه وديعة فله أن يرجع به على المرأة أو على المودع وان كان ديناً فله الرجوع على الغريم وهو يرجع على المرأة

(مادة ١٩٣) اذارجع الزوج الغائب وأقام البينة على الطلاق وانقضاء العدة وعدم استحقاق المرأة النفقة التي أخذتها في غيابها ضمننت هي لا الدافع من المودع أو المدينون الا اذا شهدت بينة الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق فحينئذ يكون عليه الضمان

(مادة ١٩٤) اذا ادعى المودع أو المدينون الذي أمره القاضي بالاتفاق على زوجة الغائب انه دفع اليها المال للنفقة وانكرت المرأة ذلك يقبل قول المودع بلا بينة ولا يقبل قول

المديون الابينة

(مادة ١٩٥) اذا كانت الوديعة أو المال الذي في بيت الزوج الغائب من غير جنس النفقة فليس للزوجة أن تباع منه شيئاً في نفقة نفسها ولا للقاضي بيع شيء منه وتؤجر نفقاته ويصرف من أجرها في نفقة المرأة
(مادة ١٩٦) في كل موضع جاز للقاضي أن ينفق للمرأة بالنفقة من مال زوجها الغائب جاز لها أن تأخذ منه ما يكفيها بالمعروف من غير قماء

الفصل السادس في دين النفقة

(١٩٧ د) تقدم النفقة الكافية للشخص وزوجته وعياله بقدر الضرورة على قضاء ديونه

(مادة ١٩٨) لا تصير النفقة ذياً إلا بالقضاء أو بتراضي الزوجين على شيء معين
(مادة ١٩٩) النفقة المفروضة للزوجة بحكم القاضي أو بالتراضي لا تسقط بمضي المدعي أو إذا لم تطالب بها المرأة ولم تقضها كلها أو بعضها في واعيدها المقررة فلها ما دامت حية مطبوعة والزواج حتى أن ترجع عليه بالمسكن المتجماً منها بعد القضاء أو الرضا سواء كانت المدة الماضية فلهذا كثير

(مادة ٢٠٠) ليس للمرأة الرجوع على زوجها إذا غابها أو غائبها أنفقته من مالها قبل أن يرضى لرضاها أو يرضى على شيء معين بل يسقط ذلك بمضي شهر فأكثر لأهل

(مادة ٢٠١) المذهب المفسر بفسخ القضاء والرضا والمستدانة بغير أمر الحاكم بفسخ ديونه من الزوج ولا يسقط من إهماله بالطلاق إلا إذا تحقق أنه وقع لسوء أخلاق المرأة

(مادة ٢٠٢) النفقة المستدانة بأمر الحاكم لا يفسخ ديونها بأي حال بل تكون ديناً ثابتاً لها في تركها جازاً أو طلاقاً ثم إن كانت المستدانة بأمر الحاكم فللغيرم الرجوع على أيهما شاء الزوج أو المرأة وإن كانت بالأمر الحاكم فلا رجوع له إلا على المرأة وهي ترضى على تركها أو يثبت لها الحق

(مادة ٢٠٣) لا يرد لهية إلى دفتها بمرجعة مجهولة أو لا يرد ولا طلاق سواء

عجلها الزوج أو أبوه ولو كانت قائمة

(مادة ٢٠٤) الإبراء عن النفقة قبل فرضها قضاء أو رضا باطل وبعده صحيح عن نفقة المدة الماضية وعن نفقة يوم واحد مستقبلا قبل دخل أوله إن كانت مفروضة كل يوم وعن أسبوع واحد إن كانت مفروضة كل أسبوع وعن نفقة شهر واحد مستقبلا قبل قد استهل إن كانت مفروضة كل شهر وعن نفقة سنة واحدة مستقبلا قبل دخلت إن كانت مفروضة سنويا

(مادة ٢٠٥) دين النفقة والدين الثابت في ذمة المرأة لزوجها لا يلتقيان قصاصا فإذا طلبت المرأة مقاصة دين نفقتها بما عليها الزوجها فلا تجاب إلى مطالبتها إلا إذا رضى بذلك وإن طلب هو مقاصة دين نفقتها بما له عليها يجاب إلى طلبه

﴿ الباب الثالث في ولاية الزوج وماله من الحقوق ﴾

(مادة ٢٠٦) ولاية الزوج على المرأة تأديبية فلا ولاية له على أموالها الخاصة بها بل لها التصرف في جميعها بلا إذنه ورضاه وبدون أن يكون له وجه في معارضتها معتقدا على ولايته ولها أن تقبض غلته أملا كما أو توكل غير زوجها بإدارة مصالحها وتنفيذ عقودها بلا توقف على إجازته مطلقا ولا على إجازة أبيها أو جدّها عند فقده أو وصيهما إن كانت رشيدة محسنة للتصرف ومهما تكن ثروتها فلا يترتب لها شيء من النفقات الواجبة على الزوج

(مادة ٢٠٧) للزوج بعد ايقاع المرأة مجمل صداقتها أن يمنعها من الخروج من بيته بلا إذنه في غير الأحوال التي يباح لها الخروج فيها كزيارة والديها في كل أسبوع مرة ومحارمها في كل سنة مرة وله منعها من زيارة الأجنيب وعيادتهن ومن الخروج إلى الولائم ولو كانت عند المحارم وله إخراجها من منزل أبيها إن كانت سالحة للرجال وأولادها مجمل صداقتها واسكانها بين جيران صالحين حيث سكن من البلدة التي تزوجها بها ولو أشترط عليه أن لا يخرجها من منزلها وله أن يمنع أهلها من القرار والمقام عندها في بيته سواء كان ملكا له أو إجارة أو عارية

(مادة ٢٠٨) يجوز للزوج أن كان مأمونا وأوفى المرأة مجمل صداقتها أن ينقلها من حيث تزوجها فيها هو دون مسافة القصر سواء كان الانتقال من مصر إلى مصر أو من مصر إلى قرية

أو بالعكس وليس له أن ينقلها جبراً فيها هو مسافة القصر فافوقها ولو أوفاهما جميع المهر
(مادة ٢٠٩) يباح للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقدر
ولا يجوز له أصلاً أن يضربها ضرباً فاحشاً ولو بحق
(مادة ٢١٠) إذا وقع الشقاق بين الزوجين واشتد الخصام ورفع الأمر إلى الحاكم فله أن يعين
عدلين ويجعلهما حَكَمَيْنِ والأولى أن يكون أحدهما من أهله والآخر من أهلها ليستعاضاها
وينظر بينهما ويسعى في إصلاح أمرهما وإن لم يتيسر لهما الإصلاح فليس لهما التفرق
بينهما بالخلع إلا أن يكونا وكيلين من قبل الزوجين بذلك
(مادة ٢١١) إذا اشتكت المرأة نشوز زوجها وضربها بها فاحشاً ولو بحق وثبت
ذلك عليه بالبينة يهرز

❖ الباب الرابع فيما للزوجة وما عليها من الحقوق ❖

(الفصل الأول فيما على الزوجة من الحقوق لزوجها)

(مادة ٢١٢) من الحقوق على المرأة لزوجها أن تكون مطيعة له فيما يأمرها به من حقوق
الزوجة ويكون مباحاً شرعاً وأن تتقيد بما لزمه بيته بعد إيفائها بمجمل صداقها ولا يخرج منه إلا
بإذنه وأن تكون مبادرة إلى فراشه إذا التمسها بعد ذلك ولم تكن ذات عذر شرعي وأن تصون
نفسها وتحافظ على ماله ولا تعطى منه شيئاً لأحد مما لم يجز العادة بإعطائه إلا بإذنه

❖ الفصل الثاني فيما للمرأة من الحقوق ❖

(مادة ٢١٣) للمرأة أن تمنع نفسها من الوقاع ودواعيه ومن إخراجها من بيتها ولو بعد الدخول
بها راضية إلى أن يوفى بها زوجها جميع ما بين تجهيله من مهرها إن كان بعضه معجلاً وبعضه
مؤجلاً وإن لم يبين قدر المجل منه فحتى تستوفي قدر ما يجمل لئلا يعلو حسب عرف أهل البلد
ولها منعه أيضاً إن كان المهر مؤجلاً كله إلا إذا اشترط الزوج الدخول بها قبل حلول الاجل
ورضيت به

(مادة ٢١٤) اذا لم يوف الزوج المرأة ما تعرف بتجديله من مهرها جاز لها الخروج من بيته بلا إذنه ولا تكون بذلك ناشزة ولا تسقط نفقتها

(مادة ٢١٥) للمرأة أن تخرج لزيارة والديها في كل أسبوع مرة ولزيارة محارمها في كل سنة مرة ولا تبنت عند أحد منهم بغير إذن زوجها ولا يمنع أبوها من الدخول عليها لزيارتها في كل جمعة مرة ولا غيرهم من المحارم في كل سنة مرة

(مادة ٢١٦) اذا كان أبو الزوجة مريضاً مضطوياً لاحتياجها ولم يكن لديه من يقوم بشأنه فعليه التماسها اليه وتعاونه بقدر احتياجه ولو كان غير مسلم وان أبى الزوج ذلك

❖ الكتاب الثالث في فرق النكاح ❖

❖ الباب الأول في الطلاق ❖

(الفصل الاول فمين يقع طلاقه ومن لا يقع ومحل الطلاق وعدده)

(مادة ٢١٧) للزوج دون المرأة أن يرفع قيد النكاح الصحيح بالطلاق ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو كان مجبوراً عليه لسفه أو مريضاً غير مختل العقل أو مكرهاً أو هازلاً

(مادة ٢١٨) يقع طلاق السكران الذي سكر بحظو رطائن مختاراً لا مكرهاً ولا مضطراً

(مادة ٢١٩) يقع طلاق الأخرس بإشارته المعهودة الدالة على قصده الطلاق

(مادة ٢٢٠) لا يقع طلاق النائم والمجنون والمعتوه ومن اختل عقله لكبر أو مرض أو مصيبة فاجأته وانما يقع طلاق المجنون اذا علقه بشرط وهو عاقل ثم جن ووجد الشرط

وهو مجنون

(مادة ٢٢١) لا يقع طلاق أبي القاصر على زوجته ولا طلاق القاصر ولو كان مراهقاً

(مادة ٢٢٢) يقع الطلاق لفظاً وبالكتابة المرسومة المستبينة وكل يجوز للزوج أن يوقعه بنفسه يجوز له أن يوكل به غيره وأن يرسله الى المرأة مسطوراً في كتاب وان يأذنها بإيقاعه

تفويضاً على نفسها أو وكيلها على غيرها من ضررها

(مادة ٢٢٣) محل الطلاق المرأة المنكوحة والمعتدة من طلاق رجعي أو بائن غير ثلاث

للحررة والمعتدة لفرقة هي طلاق كالفرقة بالايلاء والعنة ونحوها أو بالفسخ باباء أحد الزوجين الاسلام

(مادة ٢٢٤) عدد الطلاق يعتبر بالنساء فطلاق الحررة ثلاث متفرقات ان كانت مدخولاً بها أو غير متفرقات سواء كانت مدخولاً بها أم لا فلا تحل لمطلقها بعد الثلاث من نكاح صحيح حتى تنكح زوجاً غيره ويفارقها بعد الوطء في القبل وتنقض عدها

(مادة ٢٢٥) لا يصح وقوع الطلاق إلا بصيغة مخصوصة أو ما يقوم مقامها أو الصيغ المخصوصة بالطلاق أما صريحة أو كناية فالصريحة هي ألفاظ المشتملة على حروف الطلاق والألفاظ التي غلب استعمالها عرفاً في الطلاق بحيث لا تستعمل إلا فيه بأي لغة من اللغات وما يقوم مقام الصيغة الصريحة هي الكتابة المرسومة المستتينة وإشارة الآخرس والإشارة إلى العدد بالأصابع مع حوطة بإفظ الطلاق وما ذكر يقع الطلاق بلائية إلا بالبدل وقوعه من إضافة اللفظ إلى المرأة المراد تطلقها ولو الإضافة معنوية والكتابة هي الألفاظ التي لم توضع للطلاق وتحملها وغيره وهذه لا يقع بها الطلاق إلا بنية أو دلالة الحال ويقوم مقام صيغة الكتابة الكتابة المستتينة الغير المرسومة فتتوقف على النية

﴿ الفصل الثاني في أقسام الطلاق ﴾

(مادة ٢٢٦) الطلاق قسمان رجعي وبائن والمباين نوعان بائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى فالاول من النوعين ما كان بواحدة أو اثنتين والثاني ما كان بالثلاث ويسمى بتا

﴿ القسم الاول في الطلاق الرجعي وحكمه والرجعة ﴾

(مادة ٢٢٧) يقع الطلاق رجعياً بصريح لفظ الطلاق إذا أضيف اللفظ ولو معنى إلى المرأة المدخول بها حقيقة غير مقرر بعوض ولا بعدد الثلاث لأنصا وإشارة ولا منعوتاً بنية حقيق ولا بفعل التفضيل ولا مشبهاً بصفة تدل على البينونة فمن قال لامرأته المدخول بها حقيقة أنت طالق أو مطلقة أو طلقته فقد أوقع عليها طلقة واحدة رجعية سواء نكحها رجعية

أو بانه أو نوى أكثر من ذلك أو لم ينو شيئاً

(مادة ٢٢٨) صيغتا على الطلاق والطلاق يلزم في يقع بكل منهما واحدة رجعية ولو نوى اثنتين وان نوى باللفظ اثنا وقعن

(مادة ٢٢٩) يقع الطلاق رجعيًا بثلاثة ألفاظ من ألفاظ الكناية وهي اعتدى واستبرأ برحلي وأنت واحدة فن قال لزوجه لفظاً منها وهو في حالة الرضا توقف وقوع الطلاق على نيته فان نوى به الطلاق تقع واحدة رجعية ولو نوى غيرها أو أكثر من واحدة لم ينو شيئاً فلا يقع شيء وان خاطبها به في حالة الغضب أو جواباً عن طلبها الطلاق منه يقع عليها طلاقاً واحدة رجعية بالانية

(مادة ٢٣٠) الطلاق الرجعي بواحدة كان أو اثنتين للحرية لا يرفع أحكام النكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي العدة بل لا تزال الزوجة قائمة مادامت المرأة في العدة وانما تعتكف في بيتها المضاف اليها بالسكنى ويمنع جعل ستره بينها وبين زوجها ونفقتها عليه مدة العدة ولا يحرم دخوله عليها ولو من غير اذنها ويجوز له الاستمتاع والوقاع ويصير بذلك مراجعاً واذا مات أحدهما قبل انقضاء العدة ورثه الآخر سواء طلقها زوجها في حال حته أو في مرضه برضاها أو بدونه

(مادة ٢٣١) كل من طلق زوجته المدخول بها حقيقة تطليقة واحدة رجعية أو تطليقتين كذلك لحرية فله أن يراجعها ولو قال لارجعة لي بدون حاجة الى تجديد العقد الأول ولا الى اشتراطهم رجديد مادامت في العدة سواء علمت بالرجعة أو لم تعلم وسواء رضيت بها أو أبت ولا يلائم الرجعة بعد انقضاء العدة ولا رجعة في عدة المطلقة بعد الخلوة ولو كانت الخلوة صحيحة

(مادة ٢٣٢) تصح الرجعة قولاً براجعتك ونحوه خطاباً للمرأة أو راجعت زوجي ان كانت غير مخاطبة وفعلاً بالوقاع ودواعيه التي توجب حرمة المصاهرة ولو اختلاسا منه أو منها (مادة ٢٣٣) يلزم أن تكون الرجعة منجزة في الحال فلا يصح اضافتها الى وقت مستقبل ولا تعليقها بشرط

(مادة ٢٣٤) الرجعة صحيحة بلاشهود وبلاعلم المرأة الا أنه يندب للمراجع أن يعلم المرأة اذا راجعها قولاً وان يشهد شاهدين عدلين عليها ولو بعد حصولها فعلاً

- (مادة ٢٣٥) تنقطع الرجعة وتلك المرأة عصمتها اذا طهرت من الحيضة الأخيرة لتمام عشرة أيام وان لم تغتسل
- (مادة ٢٣٦) اذا وقع زاع بين الزوجين فادعت المعتدة انقضاء عدتها بالحيض وادعى الزوج عدم انقضاءها وان له حق الرجعة تصدق المرأة بيمينها وتخرج من العدة ان كانت المدة تحمله وأقل مدة عدة بحيض ستون يوماً للحررة
- (مادة ٢٣٧) الرجعة لا تهمدم الطلاقات السابقة بل اذا راجع الزوج امرأته بعد طلقين ثم أوقع عليها الثالثة زال ملكه وحلها له الى أن تزوج غيره بنكاح صحيح ويفارقها بعد الوطء في القبل بطلاق أو موت
- (مادة ٢٣٨) يتجمل المؤجل من المهر بانقضاء العدة في الطلاق الرجعي فمن طلق زوجته رجعيًا وانقضت عدتها صار ما كان مؤجلاً في ذمته من المهر حالا فقطالبة به وانما يحل المؤجل اذا لم يكن منجمًا فان كان كذلك فلا يتجمل بل تأخذه على نجومه وأقساطه في مواعيدها

✽ القسم الثاني في الطلاق البائن ونوعيه وأحكام كل منهما ✽

(مادة ٢٣٩) يقع الطلاق بائنًا بصريح لفظ الطلاق اذا أضيف اللفظ الى المرأة المدخول بها مقررًا بعدد الثلاث نساءً وإشارة بالأصابع مع ذكر لفظ الطلاق أو منعه وتابعت حقيقى أو مضافاً الى أفعال تغضيل ينيباً عن الشدة والزيادة أو مشبهاً بما يدل على البينونة فمن قال لامرأته أنت طالق تطليقة شديدة أو طويلة أو عريضة أو أشد الطلاق أو أطوله أو أعرضه أو تطليقة كالجبل تقع عليها واحدة بائنه وان قال لها أنت طالق بائن أو البتة بانيت بواحدة سواء نوى أو لم ينو وان نوى بذلك الثلاث وقعن وان قال لها أنت طالق ثلاثاً أو أشار إليها بثلاثة أصابع مشورة قائلاً أنت طالق هكذا بانيت بينونة كبرى وكذلك ان قال لها أنت طالق أكثر الطلاق أو أنت طالق مراراً وألف مرة

١ (مادة ٢٤٠) كل طلاق يلحق المرأة غير المدخول بها فهو بائن فمن قال لزوجته خول بها حقيقة أو حكماً أنت طالق بانيت واحدة ولا عدة عليها وكذا لو اختلى بكن عليها العدة فان طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة وقعن وان فرق الثلاث

بانت بالاولى فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة

(مادة ٢٤١) من طلق زوجته طلاقا رجعيا واحدة أو اثنتين لو حرة ولم يراجعها حتى انقضت عدتها بانت بينونة صغرى ملكت بها نفسها فلا يملك الرجعة عليها

(مادة ٢٤٢) من طلق امرأته طلاقا واحدا مقرر ونابعوض وقبلت في مجلسها بانت بواجدة

(مادة ٢٤٣) من قال كل حل أو حلال الله أو حلال المسلمين على حرام طلقت جميع نسائه طلقة واحدة بآنية وان نوى بذلك الثلاث وقعن فان قال الحرام يازنى أحرمتهك أو انت معي في الحرام بانت المخاطبة بذلك ولو لم ينو طلاقا وان كان له امرأة غيرها فلا يقع عليها شيء

(مادة ٢٤٤) جميع الفاظ الكنايات ان وقع بها الطلاق يكون بانثابو واحدة أو ثلاث على حسب نية الزوج ماعدا الالفاظ الثلاثة المذكورة في مادة ٢٢٩ فراجعها

(مادة ٢٤٥) اذا آلى الزوج البالغ العاقل من امرته و بر في ايلائه ولم يبق اليها في مدة الاشهر الاربعة التي هي أقل مدته للحرية بانت بواحدة وسقط الايلاء ان كان موقتا

(مادة ٢٤٦) الطلاق البائن بينونة صغرى وهو ما كان دون الثلاث يجعل قيد النكاح ويرفع أحكامه ويزيل ملك الزوج في الحال ولا يبقى للزوجية أثر سوى العدة وتستتر المرأة في بيتها ويجعل بينه وبينها حجاب فلا يدخل عليها ولا ينظرها وان ضاق عنهما البيت أو لم يكن دينافا خراجهم منه أولى وان مات أحداهما في العدة فلا يرثه الآخر الا في حال فراره أو فرارها بشرطه المذكور في طلاق المريض

(مادة ٢٤٧) الطلاق البائن بينونة صغرى لا يزيل الحل فلا تحرم المبانة بما دون الثلاث على مطلقها بل له أن يتزوجها في العدة وبعدها انما لا يكون ذلك الا برضاها وبعقد ومهر جديدين ويمنع غيره من نكاحها في العدة

(مادة ٢٤٨) الطلاق البت يزيل في الحال والمالك والحمل معا فن طلق زوجته الحرة من نكاح صحيح ثلاث طلقات بكلمة واحدة قبل الدخول أو بعد الدخول سواء كانت الثلاث متفرقات أو غير متفرقات يحرم عليه ان يتزوجها حتى تنكح غيره نكاحا صحيحا فاذا وطأها وطأ حقيقيا في الحمل المتيقن موجبا للغسل ثم يطلقها أو يموت عنها وتمضي عدتها وموت الزوج الثاني قبل وطئها لا يجعلها للاول

(مادة ٢٤٩) نكاح الزوج الثاني يهدم بالدخول مادون الثلاث من الطلاقات السابقة كما يهدم الثلاث ويثبت حلال جديد افتقود المرأة للزوج الاول اذا تزوجها بملك جديد أى بملك عليها ثلاث طلاقات لو حرة

(مادة ٢٥٠) الطلاق لا يلحق المنكوحه نكاحا فاسدا فالفرقة فيه متاركة لا طلاق حقيقى فمن طلق منكوحته فاسدا ثلاثا فله أن يتزوجها بعقد صحيح بالاحول ويملك عليها ثلاث طلاقات

(الفصل الثالث فى تعليق الطلاق)

(مادة ٢٥١) الطلاق لفظيا كان أو بالكتابة يصح أن يكون منجزا أو معلقا فالمنجز ما كان بصيغة مطلقة غير مقيدة بشرط ولا مضافة الى وقت وهذا يقع في الحال والمعلق ما كان معلقا بشرط أو حادثة أو مضافا الى وقت وهذا يتوقف وقوعه على وجود الشرط أو الحادثة أو حوال الوقت المضاف اليه والتعليق عين

(مادة ٢٥٢) يشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوما على خطر الوجود لا محققا ولا مستحيلا ولا منفصلا العذر فالمعلق على محقق بنجز فيما لبقائه حكم ابتدائه والتعليق على أمر محال لغو وكذا يلغو الطلاق المدخول فيه الشك والطلاق المضاف لحالة منافية لابقائه أو وقوعه وكذلك المعلق على المشيئة الالهية مسموعا متصلا لا منفصلا العذر

(مادة ٢٥٣) يشترط فى لزوم التعليق أن يكون فى ملك النكاح حقيقة أو حكما أى حال قيامه أو فى عدة الطلاق الرجعى أو البائن فى بعض صورته أو مضافا الى الملك فان أضافه المعلق الى امرأة أجنبية منه ثم تزوجها ووقع الشرط بعد تزوجها فلا يلزمه ولا تطلق المرأة بوقوعه

(مادة ٢٥٤) زوال ملك النكاح بوقوعه طلاقه بائنة أو انتين لا يبطل اليمين المعقودة حال قيامه فن علق طلاق امرأته بمادون الثلاث أو بهالوحرة ثم أبانها بمادون الثلاث منجزا قبل وجود الشرط ثم تزوجها ووجد الشرط يقع الطلاق المعلق كله

(مادة ٢٥٥) زوال الحمل بوقوع الثلاث يبطل تعليق مادون الثلاث والثلاث أيضا للحرية فن علق مادون الثلاث أو الثلاث للحرية ثم نجز الثلاث قبل وجود الشرط

ثم تزوجها بعد التحليل بطل التعليق بحيث لو وجد الشرط لا يقع شيء من الطلاقات التي علقها في الملك الاول

(مادة ٢٥٦) تنحل الميّن ولا يبقى لها عمل بعد وجود الشرط سواء كان وجوده في الملك أو بعدزواله لكن ان وجد تمامه والمرأة في الملك حقيقة أو في عدة الطلاق يقع عليها الملاق وان وجد بعدزواله فلا يقع شيء

(مادة ٢٥٧) لا يحنث الخالف في ميّن واحدة أكثر من مرة في جميع أدوات الشرط الا اذا استعمل كلمة كلما فان أدخلها على غير الزوج بأن قال لامرأته كلما زرت أختك فأنت طالق فلا تنتهي الميّن الا بالزيارة الثالثة وفي كل زيارة يحنث حتى اذا انتهت الثلاث ثم تزوج المرأة بعدزواج آخر فلا يقع عليها الطلاق ان زارت وان أدخلها على سبب الملك وهو الزوج بأن قال كلما زوجت امرأة فهي طالق فلا تنتهي الميّن بالثلاث بل تطلق المرأة بكل تزوج ولو بعدزواج آخر

(مادة ٢٥٨) اذا علق الزوج الطلاق على شرطين أو على شيئين فان وجدا أو الثاني منهما والمرأة في الملك حقيقة أو حكماً وقع الطلاق والا فلا (مادة ٢٥٩) ما لا يعلم وجوده إلا من المرأة فلا تصدق الا في حق نفسها خاصة فان علق طلاقها وطلاق ضررتها على حيضها فقات حصت ولم يصدقها الزوج طلقت هي باقرارها دون ضررتها وان كان الحيض قد انقطع عنها فلا يتمبل قولها

﴿ الفصل الرابع في تفويض الطلاق للمرأة ﴾

(مادة ٢٦٠) للزوج أن يفوض الطلاق للمرأة ويمسكها إياه إما بتخيرها نفسها أو جعل أمرها بيدها أو بتفويضه لمشيئتها ولا يملك الزوج الرجوع عن التفويض بعد إجابه قبل جواب المرأة

(مادة ٢٦١) اذا قال الزوج لامرأته اختاري نفسك أو أمرك بيديك ناو يا تفويض الطلاق إليها فلها أن تختار نفسها مادامت في مجلس عليها مشافهة ان كانت حاضرة أو اخباراً ان كانت غائبة ولو طال المجلس ما طال ما لم تقم أو تعرض فان قامت منه قبل صدور جوابها أو أتت قبله بما يدل على اعراضها بطل خيارها ما لم يكن التفويض معلقاً بمشيئتها بأداة تفويض محموم

الوقت أو موقتا بوقت معين فإن كان معلقا بمشيئتها بأداة تفيد العموم فلها اختيار نفسها متى شاءت وإن كان موقفا فلا يبطل خيارها إلا بمضي الوقت حتى لو كانت غائبة ولم تعلم بالتعويض إلا بعد فوات الوقت المعين فلا خيار لها

(مادة ٢٦٢) إذا قالت المغوض إليها الاختيار أو التي جعل أمرها بيدها في مجلس عاينها اخترت نفسها أو طلقت نفسها بانتهاء واحدة سواء نوى الزوج بذلك واحدة أو اثنتين وصدق نية الثلاث في الأمر باليد ولا تصح في التخيير

(مادة ٢٦٣) إذا فوض الطلاق لمشيئة المرأة وقال لها بصريح لفظه طلق نفسك فطلقت في المجلس تقع واحدة رجعية

(مادة ٢٦٤) المخالفة في أصل العدد تبطل الجواب لو خالفت بأكثر من واحد فإذ فوض الزوج للمرأة تطلقته واحدة فطلقت نفسها ثلاثا فلا يقع شيء ولو قال لها طلقي نفسك ثلاثا أو اثنتين فطلقت واحدة وقعت الواحدة

(مادة ٢٦٥) المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به الزوج فلا أمرها بياثني بخالفت أو برجعي فعكست الجواب فإنه يقع ما أمر به وهذا إذا لم يكن الطلاق معلقا بمشيئتها فإن كان معلقا بمشيئتها وخالفت في الوصف بطل الجواب رأسا وكذا لو خالفت في العدد ولو بأقل

﴿ الفصل الخامس في طلاق المريض ﴾

(مادة ٢٦٦) المرض الذي يصير به الرجل فاربا بالطلاق من توريث زوجته ولا تنفذ تبرعاته إلا من الثلث هو الذي يغلب عليه فيه الهلاك ويجزؤه عن القيام بمصالحه خارج البيت بعد أن كان قادرا عليه سواء أقعده في الفراش أو لم يقعه

(مادة ٢٦٧) من يخاف عليه الهلاك غالبا كمن خرج من الصف يبارز رجلا أو قدم للقتل من قصاص أو خاف الغرق في سفينة تلاطمت عليها الأمواج حكمه حكم المريض الغالب عليه الهلاك

(مادة ٢٦٨) المقعد والمساو والمفلوج مادام يزداد ما بهم من العلة يحكمهم كالمرضى فإن قدمت العلة بأن تطاولت سنة ولم يحصل فيها ازدياد ولا تغيير في أحوالهم فتعصر فاتهم بعد

السنة في الطلاق وغيره كتصريفات الصحيح

(مادة ٢٦٩) من كان مريضاً مرضاً يغلب عليه الموت منه أو واقعاً في حالة خطيرة يخشى منها الهلاك غالباً أو أياً من أمراته وهو كذلك طائناً بلارضها ومات في المرض أو هو على تلك الحالة بذلك السبب وأبغيره والمرأة في العدة فانها تراث منه إذا استقرت أهلها للارث من وقت الابانة الى الموت فان برى الزوج من مرضه أو زالت عنه تلك الحالة ثم مات بعلته أو حادثه وهي في العدة فانها لا تراثه

(مادة ٢٧٠) تراث المرأة أيضاً زوجها إذا مات وهي في العدة وكانت مستحقة للميراث في الصور الآتية

(الأولى) إذا طلبت من زوجها وهو مريض أن يطلقها رجعيًا فأبانتها بمادون الثلاث أو بثلاث

(الثانية) إذا لاعها في مرضه وفرق بينهما

(الثالثة) إذا آلى منها مريضاً ومضت مدة الإيلاء في المرض حتى بانث منه بعدم قربانها

(مادة ٢٧١) لا تراث المرأة من زوجها في الصور الآتية

(الأولى) إذا أكره الزوج على إبانتها بوعيد تلف

(الثانية) إذا طلبت هي منه الابانة طائنة مخنارة

(الثالثة) إذا أطلقها رجعيًا أو لم يطلقها أو فعلت مع ابنه ما يوجب حرمة المصاهرة أو مكنته من

نفسها طوعاً أو كرهاً بغير تحرير أبويه

(الرابعة) إذا آلى منها في صحته وبانت في مرضه

(الخامسة) إذا اختلعت المرأة منه برضاها أو اختارت نفسها بالبواغ أو وقع التفريق بينهما

بالعنة أو نحوها بناء على طلبها

(السادسة) إذا كانت المرأة كتابية وقت إبانتها ثم أسلمت بعدها أو كانت مسامة وقت

الأبانة ثم ارتدت ثم أسلمت قبل موته فأسلامها في هذه الصورة لا يعيد حقها في الميراث منه بعد سقوطه برذتها

(السابعة) إذا أبانتها وهو محبوس بقصاص أو وهو محصور في حصن أو في صف بقتال أو في

سفينة قبل خوف الفرق أو في وقت فشو الوباء أو وهو قائم بمصالحه خارج البيت متسكياً من ألم

(مادة ٢٧٢) إذا بائنت المرأة بسبب الفرقة وهي مريضة لا تقدر على القيام بمالحيتها بأن أوقعت الفرقة باختيار نفسها بالبدل أو بفعلها بائناً زوجها ما يوجب حرمة المصاهرة وماتت قبل انقضاء العدة فإن زوجها يرثها

﴿ الباب الثاني في الخلع ﴾

(مادة ٢٧٣) إذا تشاق الزوجان وخافا أن لا يقوم ما يائزهما من حقوق الزوجية وموجباتها جاز الطلاق والخلع في النكاح الصحيح
(مادة ٢٧٤) يشترط لصحة الخلع أن يكون الزوج المخالعه أهلاً لا يقع الطلاق وأن تكون المرأة محلاً له
(مادة ٢٧٥) العوض ليس بشرط في الخلع فيقع صحياً به وبدونه سواء كانت المرأة مدخولاً بها أم لا

(مادة ٢٧٦) يجوز قضاء للزوج أن يخالعه زوجته على عوض أكثر مما ساقه إليها
(مادة ٢٧٧) كل ما صلح من المال أن يكون مهرًا صلح أن يكون بدلًا للخلع
(مادة ٢٧٨) يقع بالخلع طلاق بائن سواء كان بمال أو بغير مال وتصح فيه نية الثلاث ولا يتوقف على القضاء

(مادة ٢٧٩) إذا أوجب الزوج الخلع ابتداءً وكرمه بدلاً لتوقف وقوعه واستحقاقه البدل على قبول المرأة عالمة بمعناها وبعد إيجاب الزوج لا يصح رجوعه عنه قبل جوابها وهو لا يقتصر على المجلس حتى لا يبطل بقيامه عنه قبل قبولها ويقتصر على مجلس علمها به فلا يصح قبولها بعد مجلس علمها فإن كان الخلع بلفظ خلعتك فلا بد من بدل فلا يتوقف على قبولها بل يقع البائن وإن لم تقبل بخلاف ما إذا كان بلفظ المفاعلة أو الأمر أو ذكر معه المال فلا بد من قبولها

(مادة ٢٨٠) إذا أوجبت المرأة الخلع ابتداءً بأن قالت اختلعت نفسي منك بكذا فلها الرجوع عنه قبل جواب الزوج ويقتصر على المجلس فيبطل بقيامها أو قيامه عنه قبل القبول ولو قبل بعده لا يصح قبوله

(مادة ٢٨١) إذا خالعه الزوج امرأته أو بارأها على مال مسمى غير الصداق

وقبات طائفة مختارة لزمنها المال و برئ كل منهما من الحقوق الثابتة عليه لصاحبه وقت الخلع أو المبارأة مما يتعلق بالنكاح الذي وقع الخلع منه فلا تطالب المرأة بالم تقبضه من المهر ولا بنفقة ماضية مفروضة ولا بكسوة ولا بتمتع أن خالعهما زوجها قبل الدخول ولا يطالب هو بنفقة عجلها أو لم تمض مدتها ولا بمهر ساعه اليها وكذلك إذا لم يسميا شيئا وقت الخلع يبرأ كل منهما من حقوق الآخر فلا يطالبها بما قبضت ولا تطالبه بما بقي في ذمته قبل الدخول و بعده

(مادة ٢٨٢) إذا كان البديل منغيا بأن خالعهما الأعلى شيء فلا يبرأ أحدهما من ما عن

حق صاحبه

(مادة ٢٨٣) إذا خالعهما بكل المهر و رضيت فإن كان مقبوضا رجع بجميعه عليها وإن لم يكن مقبوضا سقط عنه سواء كان الخلع قبل الدخول أو بعده وإذا خالعهما على بعضه فإن كان السكك مقبوضا و الخلع بعد الدخول رجع عليها بذلك البعض و يترك لها الباقي وإن كان قبل الدخول رجع عليها بنصف البعض الذي وقع عليه الخلع وإن لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه مطلقا

(مادة ٢٨٤) نفقة العدة والسكنى لا يسقطان ولا يبرأ الخالع منهما إلا إذا نض عليها

صراحة وقت الخلع

(مادة ٢٨٥) إذا هلك بدل الخلع قبل تسليمه للزوج أو أعاده آخر و أثبت أنه حقه فعليها مثله إن كان مثليا أو قيمة إن كان قيميا

(مادة ٢٨٦) إذا اشترط الزوج على المرأة وقت الخلع براءة عن أجرة رضاع ولدها منها مدة سنتي الرضاع أو اشترط أمسا كهاله والقيام بنفقته بعد الفطام مدة معلومة وقبيل ذلك تجبر على ارضاع الولد مدة السنتين وتلزم بنفقته في المدة المعينة لأمسا كه فان تزوجها أو هربت وتركته له الولد أماتت هي قبل تمام مدة الرضاع أو قبل تمام مدة أمسا كه فله أن يرجع عليها بقيمة أجرة الرضاع إلى تمام مدته و بنفقته ما بقي من المدة التي قبلت أمساك الولد فيها ما لم يشترط وقت الخلع عدم الرجوع عليها بشيء إذا ماتت هي أو الولد قبل تمام المدة وكذلك إذا خالعهما على ارضاع حملها سنتين وظهر أنه لم يكن في بطنها ولدا وأسقطت أو مات الولد قبل المدة فإنه يكون للخالع حق الرجوع عليها بقيمة الرضاع عن المدة كلها أو ما يكون باقيا منها

(مادة ٢٨٧) إذا اختلعت المرأة على أمساك ولدها إلى البلوغ فلها أه ساله الاثني

دون الغلام وان تزوجت في أثناء المدة فللزوج أخذ الولد منها ولو اتفقا على تركه عندها وينظر إلى أجرته مثل امساكها في المدة الباقية فيرجع بها عليها

(مادة ٢٨٨) اشتراط الرجل في الخلع امساك الولد عنده مدة الحضانة باطل وان صح الخلع وللرأة أخذه وامساكها مدة الحضانة مالم يسقط خلعها بموجب وعلى أبيه أجرته حضانتها ونفقة ان كان الولد فقيرا

(مادة ٢٨٩) لا يسقط دين نفقة الولد بدين الخلع على المرأة فاذا خالعت به على نفقة ولدها وكانت معسرة وطالبته بها يجبر عليها وتكون دينها له في ذمها يرجع به عليها اذا أسرت

(مادة ٢٩٠) يجوز لأبي الصغيرة أن يخلعها من زوجها فان خلعها بمالها أو بمهرها ولم يضمنه طلق بائنا ولا يلزمها المال ولا يلزمه ولا يسقط مهرها وان خلعها على مهرها أو على مال والنزح بأدائه من ماله للخلع صح ووقعت الفرقة ولزمه المال أو قيمته ان استحق ولا يسقط المهر بل يطالب به المرأة زوجها وهـ ويرجع به على أبيها ان كان الخلع على المهر

(مادة ٢٩١) اذا جرح الخلع بين الزوج وزوجته القاصرة واشترط عليها بدلا معلوما توقف على قبولها فان قبلت وهى من أهل القبول بأن كانت تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب تم الخلع ولا مال عليها ولا يسقط مهرها وان لم تقبل أو قبلت ولم تكن من أهلها فلا تطلق ولو قبل عنها أبوها فان بلغت وأجازت قبوله جاز عليها واذا طلقها الزوج على مهرها وهى صغيرة بمنزلة وقبلت تطلق رجعيًا ولو يسقط مهرها (مادة ٢٩٢) لا يصح خلع الأب عن ابنه الصغير وليس له أن يجبر خلعاً أو قهراً ابنه القاصر

(مادة ٢٩٣) المحجور عليها لسفه اذا اختلعت من زوجها على مال وقعت الفرقة ولا يلزمها المال وان طلقها تطليقة على ذلك المال تنفع رجعية

(مادة ٢٩٤) خلع المرأة مرض الموت صحيح وان كان على مال يعتبر من ثلث مالها فان ماتت وهى في العدة فخلعها الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن ثلث المال وان ماتت بعد انقضاء العدة فله الأقل من البديل ومن الثلث وان برئت من مرضها فله جميع البديل المسمى

(مادة ٢٩٥) لا يطلب الوكيل بالخلع من قبل المرأة بالبدل المخلع عليه الا اذا أضافه الى نفسه إضافة ملك أو ضمان فان كان كذلك وجب عليه أدائه ويرجع به على موكلته
(مادة ٢٩٦) يصح تهجيل بدل الخلع والطلاق وتأجيله الى أجل قريب أو بعيداً
(مادة ٢٩٧) اذا خلع الزوج امرأته وأخذ منها بدلاً بغير حق بأن كان النكاح فاسداً من أصله لا يقبل الخلع فلها أن تسترد ما أخذته

(الباب الثالث في الفرقة بالعنة ونحوها)

(مادة ٢٩٨) اذا وجدت الحرة زوجها عنيئاً لا يقدر على اتيانها في القبل ولم تكن عالمة بحاله وقت النكاح فلها أن تطلب التفريق بينها وبينه اذا لم ترض به واذا وجدتته على هذه العفة ولم تخصصه زمناً فلا يسقط حقها الا قبل المرافعة ولا بعدها
(مادة ٢٩٩) اذا رافعت المرأة زوجها الى الحاكم وادعت انه عنيئ وطلبت التفريق يسأله الحاكم فان صدقها واقر أنه لم يصل اليها يؤجله سنة كاملة فريته يحاسب منها رمضان وأيام حيضها ومدة غيبته ان غاب لحج أو غيره لا مدة غيبته ولا مدة مرضه ومرضها ان كان لا يستطيع معه الوقاع وابتداء السنة من يوم الخصومة الا اذا كان الزوج صغيراً أو مريضاً أو محرماً فان كان كذلك فابتدأوها يعتبر من حين بلوغه أو شفاؤه أو فلك احرامه

(مادة ٣٠٠) اذا لم يصل الزوج لامرأته ولو مرة في مدة الاجل المقدر له وعادت المرأة شاكية الى الحاكم بعد انقضائه طالبة التفريق يأمره الحاكم بطلاقها فان أبي فرق بينهما وهذه الفرقة طلاق لا فسخ ولو وجدته مجبوراً جاهلة ذلك وقت النكاح وطابت مفارقتها يفرق بينهما الحال بدون امهال

(مادة ٣٠١) اذا أنكر الزوج دعوى المرأة عليه بالعنة وادعى الوصول اليها قبل التأجيل أو بعده يعين الحاكم امرأتين ممن يثق بهن للكشف عنها فان كانت ثيماً من الاصل أو بكر أو قالتهى ثيب يصدق الزوج بيمينه ولو ادعت المرأة زوال بكرتها بعارض فان حلف سقط حقها واذا نكل عن اليمين أو قالتهى بكر فان كان ذلك قبل التأجيل

يُوجَل سنة كما مر في المادة السالفة وان كان بعد التأجيل تخير المرأة في مجلسها فان اختارت
الفرقة يفرق بينهما وان عدلت واختارت الزوج أو قامت أو أقامها أحد من مجلسها قبل أن
تختار بطل اختيارها

(مادة ٣٠٢) الفرقة بالعنة ونحوها لا يترتب عليها تحريم المرأة بل اذا تراصت هي
والعين على الزوج ثانيا بعد التفريق جاز لهما ذلك في العدة وبعدها ولا يوارث الزوجان في
الفرقة بالعنة ونحوها

* (الباب الرابع في الفرقة بالردة) *

(مادة ٣٠٣) اذا ارتد أحد الزوجين عن الاسلام انفسخ النكاح و وقعت الفرقة
بينهما للحال بلا توقف على الفضاء وهذه الفرقة فسخ لا تنقص عدد الطلاق

(مادة ٣٠٤) الحرمة بالردة ترتفع بارتفاع السبب الذي أحدثها فاذا جدد المرتد اسلامه جاز له
أن يجدد النكاح والمرأة في العدة أو بعدها من غير محلل وتجب المرأة على الاسلام وتجديد
النكاح بمهر يسير وهذا ما لم يكن طلقها ثلاثا وهي في العدة وهو بديار الاسلام ففي هذه الصورة
تحرّم عليه حرمة مغيبة بنكاح زوج آخر

(مادة ٣٠٥) اذا ارتد الزوجان معا أو على التعاقب ولم يعلم الاسبق منهما ثم أسلما كذلك
يبقى النكاح قائما بينهما وانما يفسد اذا أسلم أحدهما قبل الآخر

(مادة ٣٠٦) اذا وقعت الردة بعد الدخول بالمرأة حقيقة أو حكما فلها كامل مهرها سواء
وقعت الردة منها أو من زوجها

(مادة ٣٠٧) واذا وقعت الردة قبل الدخول فان كانت من قبل الزوج فلها نصف المهر
المسمى أو المتعة ان لم يكن مهر مسمى وان كانت من قبلها فلا شيء لها من المهر ولا من المتعة

(مادة ٣٠٨) اذا مات المرتد في عدة المرأة المسلمة فانتهى ترثه سواء ارتد في حال صحته أو في
مرض موته

(مادة ٣٠٩) اذا ردت المرأة فان كانت ردتها في مرض موته وماتت وهي في العدة
يرثها زوجها المسلم وان كانت ردتها وهي في الصحة وماتت مرتدة فلا نصيب له في ميراثها

* الفصل الخامس في العدة وفي نفقة المعتدة *

(الفصل الاول فمين تجب عليها العدة من النساء ومن لا تجب)

(مادة ٣١٠) العدة من موانع النكاح لغير الزوج وتجب على كل امرأة وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بعد الدخول بها حقيقة في النكاح الصحيح والفاسد وبعد الخلوة الصحيحة أو الفاسدة في النكاح الصحيح سواء كانت الفرقة عن طلاق رجعي أو بائن بينونة صغرى أو كبرى أو تفرق بعنة ونحوها أو لعان أو نقصان مهر أو خيار بلوغ أو فسخ أو متاركة في النكاح الفاسد أو وطء بشبهة وتجب أيضا على كل امرأة توفي عنها زوجها ولو قبل الدخول بها في النكاح الصحيح

(مادة ٣١١) عدة الطلاق أو الفسخ بجميع أسبابه في حق المرأة الحرة الحائض المدخول بها حقيقة أو حكما في النكاح الصحيح ولو كانت عتقت أو لم تثلث حيض كوامل إن كانت من ذوات الحيض وكذا من وطئت بشبهة أو بنكاح فاسد عدتها بالحيض لموت الواطئ فيه وما ولدت في أو المتاركة بعد الدخول الحقيقي لا بعد الخلوة ولو كانت حبيصة ولا يحتسب حيضة وقعت فيها الفرقة بأي نوع بل لابد من ثلاث حيض كوامل غير هاتئ تلك المرأة عدتها وتعمل للأزواج

(مادة ٣١٢) إذا لم تكن المرأة من ذوات الحيض لصغر أو كبر أو بلغت بالسن ولم تنقض أصلا فعدة الطلاق أو الفسخ في حقها ثلاثة أشهر كاملة فإذا وجبت العدة في غرة الشهر تعتبر الشهور بالأهلة ولو نقص عدد أيام بعضها عن ثلاثين يوما وإذا وجبت في خلاله تعتبر العدة بالأيام وتنقضي بمضي تسعين يوما

(مادة ٣١٣) إذا اعتدت المرأة المراهقة بالإشهر ثم حاضت قبل تمامها وجب عليها أن تستأنف العدة بالحيض وكذا الآية التي دخلت العدة بالأشهر إذا رأت الدم على العادة قبل تمام الأشهر انتقض ما مضى من عدتها ووجب عليها استئنافها بالحيض فلا تعمل للأزواج إلا بعد ثلاث حيض كوامل فإذا رأت الدم على العادة بعد تمام الأشهر فقد انقضت عدتها ولا تستأنف غيرها ونكاحها جائز بعدها وتعتد في المستقبل بالحيض

(مادة ٣١٤) المرأة التي رأت الدم أياماً ثم ارتفع عنها وانقطع لمرض أو غيره واستقر طهرها سنة فأكثر تعد بالحيض ولا تنقض عتها حتى تبلغ سن الاياس وتتر بص بعده ثلاثة أشهر كاملة وسن الاياس خمس وخمسون سنة

(مادة ٣١٥) ممتدة الدم التي تحبرت ونسيت عاداتها تنقض عتها بعدمضي سبعة أشهر من وقت الطلاق أو الفسخ

(مادة ٣١٦) عدة الحامل وضع جميع حملها مستيناً ببعض خلقه أو كله سواء انحل قيد نكاحها بموت أو طلاق أو فسخ فلأُسقطت سقطاً لم يستين بعض خلقه فلا تنقض به العدة

(مادة ٣١٧) عدة الحرة التي مات عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام إن كانت حائلاً واستمر النكاح صحيحاً إلى الموت ولا فرق بين أن تكون صغيرة أو كبيرة مسامة أو كتابية تحت مسلم مدخولها أو غير مدخولها وعدة الامة إن بالحيض فحيضتان وإن بالاشهر لموت وغيره فعلى النصف من الحرة ولا فرق بينهما في العدة بوضع الحمل

(مادة ٣١٨) إذا مات زوج المطلقة رجعيًا وهي في العدة تعد عدة الوفاة وتنهدم عدة الطلاق سواء كان وقوعه في حال صحة الزوج أو في مرض موته

(مادة ٣١٩) إذا مات من أبان امرأته في مرض موته بغير رضاها وكان موته في عتها حتى ورثته تنقل عتها وتعد بأبعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق أعنى أربعة أشهر وعشرًا فيها ثلاث حيض

(مادة ٣٢٠) من تزوج معتدته من طلاق بائن غير ثلاث وهي في العدة ثم طلقها وجب عليه لها مهر كامل وعليها عدة مستقبلية ولو لم يدخل بها

(مادة ٣٢١) مبدأ العدة بعد الطلاق في نكاح الصحيح وبعد تقرير الحاكم أو المتاركة في النكاح الفاسد وبعد الموت فوراً وتنقض العدة ولو لم تعلم المرأة بالطلاق أو الموت حتى لو بلغها الطلاق أو موت زوجها بعد مضي مدة العدتين فقد حلت للزوج ولو أقر الزوج بطلاقها منذ زمان ماض ولم تقم عليه بينة فالعدة تعتبر من وقت الاقرار لا من الوقت المسند اليه والمرأة النفقة أن كذبته ولا نفقة لها إن صدقته وكان الزمن المسند اليه الطلاق قد استغرق مدة العدة فإن لم يستغرق تحب لم يبق

(مادة ٣٢٢) تعتمد عدة الطلاق والموت في البيت المضاف الى الزوجين بالسكنى قبل الفرقة وان طلقت أو مات عنها وهي في غير مسكنها عادت اليه فوراً ولا يخرجان منه الا أن يصير آخر اجهما أو يهدم أو يحشى انه دمه أو تلف مال المرأة أو لا تجد كراء المسكن فتنتقل معتمدة الوفاة لأقرب موضع منه ومعتمدة الطلاق الى حيث يشاء الزوج ولا تخرج معتمدة الطلاق رجعياً كان أو بائناً من بينها الا لضرورة ولعدة الوفاة الخروج لقضاء مصالحها ولا تبين خارج بيتها

(مادة ٣٢٣) لا تجب العدة على مطابقة قبل الدخول والخلاوة من نكاح صحيح ولا تجب بمجرد الخلاوة من نكاح فاسد ولو كانت صحيحة

❖ الفصل الثاني في نفقة المعتدة ❖

(مادة ٣٢٤) كل فرقة طلاقاً أو فسخا وقعت من قبل الزوج لا توجب سقوط النفقة سواء كانت بمعصيته أم لا فتجب عليه النفقة مدة العدة وان طالت (أولاً) للمعدة الطلاق رجعياً كان أو بائناً بينونة صغرى أو كبرى حاملاً كانت المرأة أو حائلاً

(ثانياً) للاعنة والمبانة بالايلاء أو بالخلع ما لم تبرئه منها وقت وقوعه

(ثالثاً) للبانة بابائيه عن الاسلام

(رابعاً) لزوجته من اختار الفسخ بالبلوغ

(خامساً) للمبانة برده أو بفعله بأصاها أو بفرعها ما يوجب حرمة المصاهرة

(مادة ٣٢٥) كل فرقة وقعت من قبل الزوجته بلا معصية منها لا يوجب سقوط النفقة فتجب

للمعدة بتخييار بلوغ أو عدم كفاءة أو نقصان مهر ولا مراًة العنين اذا اختارت نفسها

(مادة ٣٢٦) كل فرقة جاءت من قبل المرأة وكانت بمعصيتها توجب سقوط النفقة فلا

تجب للمعدة لفرقة ناشئة عن ردتها بعد الدخول أو الخلاوة بها أو عن فعلها طائفة ما يوجب حرمة

المصاهرة بأصل زوجها أو بفرعه وانما تكون لها السكنى ان لم تخرج من بيت العدة

(مادة ٣٢٧) كل امرأة بطلت نفقة بها بالفرقة لا تعود لها النفقة في العدة وان زال سبب

الفرقة فاذا أساءت المباشرة بالردة والعدة باقية فلا تعود لها نفقة بخلاف المطلقة نائمة اذا تركت
النشور وعادت الى بيت الزوج كان لها أخذ النفقة

(مادة ٣٢٨) المراهقة التي اعتدت بالاشهر ورأت الدم قبل مضياها النفقة في العدة
الجديدة التي وجب عليها استئناؤها بالاقرار وكذلك من حاضت حيضة أو حيضتين ثم ارتفع
عنها الدم لمرض أو غيره وامتد طهرها وصارت مجبورة على استقرار عدتها بالحيض لها
النفقة والكسوة الى أن يعود دمها وتنفق على عدتها بالحيض أو تباع سن الاياس وتعد بالاشهر
بعده

(مادة ٣٢٩) اذا لم يفرض الزوج لمطلقة نفقة في عدتها ولم تخاصم المعتدة فيها ولم يفرض
الحاكم لها شيئا حتى انقضت العدة سقطت نفقتها

(مادة ٣٣٠) النفقة المفروضة للمعتدة بالتراضي أو بحكم القاضي لا تسقط بمضي العدة
مطلقا

(مادة ٣٣١) لا تجب النفقة بأنواعها لحرمة المتوفى عنها زوجها سواء كانت حائلا أو حاملا

الكتاب الرابع في الأولاد

(الباب الاول في ثبوت النسب)

(الفصل الاول في ثبوت نسب الولد المولود حال قيام النكاح الصحيح)

(مادة ٣٣٢) أقل مدة الحمل ستة أشهر وغالبها تسعة أشهر وأكثرها ستان شرعا

(مادة ٣٣٣) اذا ولدت الزوجة حال قيام النكاح الصحيح ولد التمام ستة أشهر فصاعدا من
حين عقده ثبت نسبه من الزوج فان جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها فلا يثبت نسبه
منه الا اذا ادعاه ولم يقل انه من الزنا

(مادة ٣٣٤) اذا نفي الزوج الولد المولود لتمام ستة أشهر من عقد النكاح فلا ينفي الا اذا
نفاه في الاوقات المقررة في المادة التي بعد الآتية وتلاعن مع المرأة لدى الحاكم وفرق بينهما
(مادة ٣٣٥) لا يتلاعن الزوجان الا اذا اجتمعت فيهما أهلية اللعان وشرائطه

وهي أن يكون النكاح صحيحا والزوجة فائمة ولو في عدة الرجعي وأن يكون كلاهما أهلا لاداء الشهادة لانحلالهما أي مسلمين حرين عاقلين بالغين ناطقين لا أخرسين ولا محدودين في قذف. وأن تكون المرأة زينة على ذلك عفيفة عن الزنا وقتها فان كان كذلك وتلاعن يفرق الحاكم بينهما ويقطع نسب الولد من أبيه ويلحقه بأمه وان لم يتلاعنا أو لم تتوفر فيهما أهلية اللعان فلا ينتفي نسب الولد وكذا اذا أ كذب الزوج نفسه قبل اللعان أو بعده وبعد التفريق يلزمه الولد ويحدد القذف

(مادة ٣٣٦) انما يصح نفى الولد في وقت الولادة أو عند شراء أدواتها أو في أيام التهنئة المعتادة على حسب عرف أهل البلد واذا كان الزوج غائبا خالته علمه كالألة ولادتها (مادة ٣٣٧) لا ينتفي نسب الولد في الصور الستة الآتية وان تلاعن الزوجان وفرق الحاكم بينهما

(الاولى) اذا نفاه بعد مضي الاوقات المبينة في المادة السالفة

(الثانية) اذا نفاه بعد الافرار به صراحة أو دلالة

(الثالثة) اذا نزل الولد ميتا ثم نفاه أو نفاه ثم مات قبل اللعان أو بعده قبل التفريق

الحاكم

(الرابعة) اذا ولدت المرأة بعد التفريق وقطع نسب الولد ولدا آخر من بطن واحد في هذه الصورة يلزمه الولدان ويبطل الحكم الاول

(الخامسة) اذا نفاه بعد الحكم بثبوت نسبه شرعا (١)

(السادسة) اذا مات الزوج أو المرأة بعد نفى الولد قبل اللعان أو بعده قبل التفريق

(مادة ٣٣٨) قطع الحاكم الولد عن نسب أبيه يخرج منه من العصبية ويسقط حقه في النفقة والارث دون غيرها ويبقى النسب متصلا بين الولد وأبيه الملاحن في حق الشهادة والزكاة والنكاح والقصاص وفي عدم اللحاق بالغير فلا يجوز شهادة أحدهما للآخر ولا صرف زكاة ماله إليه ولا يجب على الأب الفصاض بقتله واذا كان لابن الملاعنة ابن ولنا فيه بنت فلا يجوز للابن أن ينزج تلك البنت واذا ادعاه غير الملاعن لا يتحقق به

(١) قوله شرعا كأن انقلب الطفل على طفل آخر فقتله وحكم بالارش على عائلته اهـ

(مادة ٣٣٩) اذامات ابن اللعان عن ولد فادعاه الملاعن يثبت نسبه منه ويقام عليه الحسد ويرث من المتوفى واذا ماتت بنت اللعان عن ولد فادعاه الملاعن فلا يثبت نسبه منه ولا يرث منه

(مادة ٣٤٠) الفرقة باللعان طلاق بائن ومالم يفرق الحاكم بين الزوجين بعد اللعان فالزوجة قائمة ويجرى التوارث بينهما اذامات أحدهما وكان الآخر مستحقا لليراث وانما يحرم على الملاعن وقاع المرأة والاستمتاع بها وحرمة الفرقة باللعان ندوم مادام كل من الزوجين أهلا له فان خرجا أو أحدهما عن أهليته جاز للزوج أن ينزوج المرأة في العدة وبعدها

(الفصل الثاني في ثبوت نسب الولد المولود من نكاح فاسد أو من الوطء بشبهة)
 (مادة ٣٤١) اذا ولدت المنكوحه نكاحا فاسدا قبل المتاركة والتفريق وكانت ولادتها تمام ستة أشهر فأكثر ولولاه شرسين من حين وقاعها الا من حين العقد عليها ثبت نسب الولد من أبيه بلا دعوة وليس له نفية فان ولدت بعد فسخ النكاح بالمتاركة أو التفريق فلا يثبت نسبه الا اذا جاء به لأقل من سنتين من وقت الفرقة
 (مادة ٣٤٢) الموطوءة بشبهة في المحل أو في العقد اذا جاء به ولدي ثبت نسبه من الواطئ ان اعاده وكذلك الموطوءة بشبهة الفعل التي زفت الى الواطئ وقيل له هي زوجتك ولم تكن كذلك
 (مادة ٣٤٣) اذا تزوج الزاني من زنيته الحامل من زناه فولدت انحى ستة أشهر منذ تزوجها يثبت نسب الولد منه وليس له نفية وان جاء به لأقل من ستة أشهر منذ تزوجها فلا يثبت نسبه الا اذا ادعاه غير معترف انه من الزنا

(الفصل الثالث في ولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها)

(مادة ٣٤٤) اذا لم تقر المطلقة الكبيرة بانقضاء عدتها فان كانت مطلقة رجعيها يثبت نسب ولدها من زوجها سواء ولدته لأقل من سنتين من وقت الطلاق أو لتامها أو لا أكثر ولو نكحها لاعتن وان كانت مطلقة طلاقا بائنا بواحدة أو ثلاثة وجاء به ولد لأقل من سنتين يثبت نسبه منه وكذلك المتوفى عنها زوجها اذا لم تقر بانقضاء

عديتها يثبت نسب ولدها إذا جاءت به لأقل من سنتين من حين الوفاة فإن ولدت المطلقة بائناً أو المتوفى عنها زوجها ولداً أكثر من سنتين من حين البت أو الموت فلا يثبت نسبه إلا بدعوة من الزوج أو الورثة

(مادة ٣٤٥) إذا أقرت المطلقة رجعيماً أو بائناً والمتوفى عنها زوجها بانقضاء عدتها في مدة تحتمل له ثم ولدت فإن جاءت بالولد لأقل من نصف حول من وقت الاقرار ولأقل من سنتين من وقت الفرقة يثبت نسبه من أبيه وإن جاءت به لأقل من نصف حول من حين الاقرار ولأكثر من سنتين من وقت البت أو الموت فلا يثبت نسبه

(مادة ٣٤٦) إذا كانت المطلقة مراهقة مدخولاً بها ولم تدع حبلاً الوقت الطلاق ولم تقر بانقضاء عدتها وولدت لأقل من تسعة أشهر منذ طلقها زوجها يثبت نسب الولد منه فإن جاءت به لتام تسعة أشهر فأكثر فلا يثبت نسبه وإذا أقرت بانقضاء عدتها فإن جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر من وقت الاقرار ولأقل من تسعة من وقت الطلاق ثبت نسبه والا فلا وإن ادعت حبلاً الوقت الطلاق يثبت نسب ولدها إذا جاء به لأقل من سنتين لو الطلاق بائناً ولأقل من سبعة وعشرين شهراً لو الطلاق رجعيماً

(مادة ٣٤٧) المراهقة التي توفي عنها زوجها ولم تدع حبلاً وقت وفاته ولم تقر بانقضاء عدتها إذا ولدت لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت نسب الولد منه وإن جاء به لتام عشرة أشهر وعشرة أيام أولاً فلا يثبت النسب منه وإن ادعت حبلاً وقت الوفاة في حكمها كالكبيرة يثبت نسبه منه لأقل من سنتين إن لم تقر بانقضاء العدة فإن أقرت بانقضائها لا يثبت نسبه إلا إذا ولدت له لأقل من ستة أشهر من وقت الاقرار

العصل الرابع في دعوى الولادة والاقرار بالابوة

(والبنوة والاخوة وغيرها واثبات ذلك)

(مادة ٣٤٨) إذا ادعت الزوجة المدكوحة الولادة وجمدها الزوج ثبتت بشهادة امرأه مسلمة حرة عدلة كالأولئك تعين الولد فإنه يثبت تعيينه بشهادة القابلة المتصفة بما ذكر (مادة ٣٤٩) إذا ادعت معتدة الطلاق الرجعي أو البائنة أو معتدة الوفاة الولادة

لاقل من سنتين من وقت الفرقة وجمدها الزوج أو الورثة فلا تثبب الابحجة تامة ما لم يكن
الزوج أو الورثة قد أقر وبالجبيل أو كان الجبيل ظاهرا غير خاف فان جمدهم أو عيّن الولد يثبت
بشهادة القابلة كإمام

(مادة ٣٥٠) اذا أقر رجل ببنة غلام مجهول النسب وكان في السن بحيث يولد مثله
لمثله وصدقه الغلام ان كان مميزا يعبر عن نفسه أو لم يصدق يثبت نسبه منه ولو أقر ببنة في
مرضه وتزومه نفقته وتربيته ويشارك غيره من ورثة المفرو ولو جمدهم أو نسبه ويرث أيضا من أبي
المقر وان جمدهم وان كان للغلام أم وادعت بعدم موت المقرانها زوجته وان الغلام ابنها منه
وكانت معروفة بأنها أمه وبأسلام وحرية الاصل أو بالحرية العارضة لها قبل ولادته بسنتين
فانه يرث أيضا من المقر فان نازعها الورثة وقالوا انهم تسكن زوجة لأبيهم أو انها كانت غير
مسلمة وقت موته ولم يعلم اسلامها وقتئذ وانها كانت زوجة له وهي أمة فلا يرث وكذلك الحكم
اذا جهلت حريتها أو أمومتها للغلام أو اسلامها ولو لم ينزعها أحد من الورثة

(مادة ٣٥١) اذا لم تسكن المرأة متزوجا ولا معتدة لزوج وأقرت بالامومة لصبي يولد
مثله لمثله وصدقها ان مميزا أو لم يصدقها صح اقرارها عليها ويرث منها الصبي وترث منه فان كانت
متزوجة أو معتدة لزوج فلا يقبل اقرارها بالولد الا أن يصدقها الزوج أو تقام البينة على
ولادتها لو معتدة أو تشهد امرأة مسامة حرة عدلة أو منكر حتمه أو تدعى انه من غيره

(مادة ٣٥٢) اذا أقر ولد مجهول النسب ذكرًا كان أو أنثى بالابوة لرجل أو بالامومة
لامرأة وكان يولد مثله لمثله المقر له وصدقه فقد ثبتت أبوتهم له ويكون عليه ماللا بونين من
الحقوق وله عليهم مامللا بناء من النفقة والحضانة والتربية

(مادة ٣٥٣) من مات أبوه فأقر بأخ مجهول النسب لا يقبل اقراره الا في حق
نفسه فلا يسرى على بقية الورثة الذين لم يصدقوه ويشاركه المقر له في نصيبه ويأخذ
نصيبه

(مادة ٣٥٤) الذي ليس ابنا حقيقيا فمن بنى ولدا معروف النسب فلا تزومه نفقته ولا
أجرة حضنته ولا تحرم عليه مطلقته ويتصهران ولا يتوارثان

(مادة ٣٥٥) تثبت الابوة والبسوة والاخوة وغيرها من أنواع القرابة بشهادة

رجلين عدلين أو رجل واحد وأثنين عدول ويمكن اثبات دعوى الابوة والبنوة مقصودة بدون دعوى حق آخر معها اذا كان الأب أو الابن المدعى عليه حيا حاضر أو نائبه فان كان ميتا فلا يصح اثبات النسب منه مقصودا بل ضمن دعوى حق يقيمها الابن والأب على خصم والخصم في ذلك الوارث أو الوصي أو الموصى له أو الدائن أو المدينون وكذلك دعوى الأخوة والعمومة وغيرها لا تثبت الا ضمن دعوى حق

﴿ الفصل الخامس في أحكام اللقيط ﴾

(مادة ٣٥٦) اللقيط وهو المولود الذي ينزله أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الرية أن يستحق الشفقة عليه من أبنا جنسه ويأتم مضيقه ويغتم محرزه احياء لنفسه فن وجد طفلا منبوذا في أى مكان فعليه اسعافه والتقاطه وهو فرض ان غلب على ظنه هلا كه لولم يلتقطه والا فندوب ويحرم طرحه والتاؤد بعد التقاطه

(مادة ٣٥٧) اللقيط حر في جميع أحكامه ومسلم ولو كان ملته قطعه ذميا مالم يوجد في مقر أهل الذمة وكان ملته قطعه غير مسلم

(مادة ٣٥٨) الملتقط أحق بامساك اللقيط من غيره فليس لاحد أخذه منه قهرا ولو كان حاكما لا بسبب يوجب ذلك كان كان غير أهل لحفظه وان وجدته اثنان مسلم وغير مسلم وتنازعا به يرجح المسلم ويقضى له به فان استويا في الدين وفي الترجيح فالرأى مفروض الى القاضي

(مادة ٣٥٩) اذا وجد مع اللقيط مال فهو له وينفق الملتقط عليه منه بعد استئذان القاضي فان أنفق من مال نفسه على اللقيط فهو متبرع ولا يكون ما أنفقته ديننا على اللقيط الا أن يأذن له القاضي بالانفاق عليه

(مادة ٣٦٠) يسلم الملتقط اللقيط لتعلم العلم أولا فان لم يجد فيه قابلية سامعه لم يرفعه يتخذها وسيلة لتكسبه وله نقله حيث شاء وشراء ما لا بد له منه من طعام وكسوة وقبض ما يوجب له أو يتصدق به عليه وليس له ختنه ولا تزويجه ولا اجارته لتكونه الاجرة للتمتقط ولا التصرف في ماله بغير شراء ماد كرم من حوائجه الضرورية

(مادة ٣٦١) اذا ادعى اللقيط واحدا ولو غير الملتقط ثبتت نسبته منه بمجرد دعواه ولو ذميا ويكون اللقيط مسلما تبعا لواحده أو المسكان ان كان اللقيط حيا فان كان ميتا فلا يثبت الابحجة ولو لم يترك مالا وان ادعاه نفس الملتقط نازعه خارج فالملتقط أولى به ولو وصف الخارج في جسده علامة ووافقت

(مادة ٣٦٢) اذا ادعى اللقيط اثنان خارجان وسبقت دعوى أحدهما على الآخر فهو ابن السابق عند عدم البرهان وان ادعياه معا ووصف أحدهما علامة فيه ووافقت الصحة يقضى له به مالم يبرهن الآخر وان ادعاه مسلم وذى معافاة لم أولى به وان استوى المدعيان معا ولم يكن لأحدهما مرجح على الآخر يثبت نسبه به منهما ويزمهما في حققه ما يلازم الآباء للابناء من أجرة الحضانة والنفقة بأنواعها ويرث من كل منهما ما كان أهلا لليراث

(مادة ٣٦٣) اذا ادعت اللقيط امرأة ذات بعل فان صدقها أو أفاقت يثبت نسبته على ولادتها أو شهد لها القابلة صححت دعوتها وثبت نسبه منها ومن بعلها والأفلاوان لم تكن ذات بعل فلا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين

(مادة ٣٦٤) اذا لم يكن للقيط مال ولا ادعى أحد نسبه وأبى الملتقط الانفاق عليه وبرهن على كونه لقيطا يرتب له من بيت المال ما يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى ودواء اذا مرض ومهر اذا تزوج القاضى ويكون ارثه ولو دية لبيت المال وعليه ارش جنايته

﴿ الباب الثانى فيما يجب للولد على الوالدين ﴾

(مادة ٣٦٥) يطلب من الوالد أن يعتنى بتأديب ولده وترتيبه وتعليمه ما هو ميسر له من علم أو حرفة وحفظ ماله والقيام بنفقته ان لم يكن له مال حتى يصل الذكرا الى حد الاكتساب وتزوج الانثى و يطلب من الوالدة الاعتناء بشأن ولدها وارضاعه في الاحوال التى يتعين عليها ذلك

﴿ الفصل الاول فى الرضاعة ﴾

(مادة ٣٦٦) تنهين الام لارضاع ولدها وتجب عليه فى ثلاث حالات

(الأولى) اذا لم يكن للولد ولا لابييه مال يستأجر به مريضه ولم توجد متبرعة

(الثانية) اذا لم يجد الاب من نرضعه غيرها

(الثالثة) اذا كان الولد لا يقبل ثدى غيرها

(مادة ٣٦٧) اذا أبت الام أن ترضع ولدها في الاحوال التي لا يتعين عليها الرضاعة فعلى الاب أن يستأجر مريضه نرضعه عندها

(مادة ٣٦٨) اذا أرضعت الام ولدها من زوجها حال قيام الزوجية أو في عدة الطلاق الرجعي فلا تستحق أجره على ارضاعه فاذا استأجرها الارضاع ولده من غيرها فلها أجره

(مادة ٣٦٩) اذا أرضعت الام ولدها من زوجها بعد عدة الطلاق البائن فيها وطلبت أجره على ارضاعه فلها الاجرة

(مادة ٣٧٠) الام أحق بارضاع ولدها بعد العدة ومقدمة على الاجنبية مالم تطالب أجره أكثر منها ففي هذه الحالة لا يضار الاب وان رضيت الاجنبية بارضاعه مجاناً أو بدون أجره المثل والام تطالب أجره المثل فالاجنبية أحق منها بالارضاع وترضعه عندها وللأم أجره المثل على الحضانه مالم تكن المتبرعة محرماً للصغير وتبرع بحضانه من غير أن تمنع الام عنه والاب معسر فتخير الام بين امساكه مجاناً ودفعه للمتبرعة كما هو موضع في مادة ٣٩٠

(مادة ٣٧١) في كل موضع جاز استئجار الام على ارضاع ولدها يكون لها الاجرة ولو بلا عقد اجارة مع أبيه أو وصيه فيأمره الحاكم بدفع أجره المثل لهامدة ارضاعه ومدة الارضاع في حق الاجرة حولان لأكثر

(مادة ٣٧٢) حكم الصلح كالاستئجار فاذا صالحت أم الولد أباه عن أجره الرضاع على شيء فان كان الصلح حال قيام الزوجية أو حكمافهم وغير صحيح وان كان في عدة البائن بواحدة أو ثلاث صح ووجب ما اصطلاح عليه

(مادة ٣٧٣) الاجرة المعدودة للام على ارضاع ولدها لا تسقط بموت أبيه بل تجب لها في تركته وتشارك غرماء

(مادة ٣٧٤) الظئر أي المربضة المستأجرة اذا أبت أن ترضع الطفل بعد انقضاء مدة الاجارة وكان لا يقبل ثدى غيرها تجبر على ابقاء الاجارة ولا تنزيم بالكثر عند أم الطفل مالم يشترط ذلك في العقد

﴿ الفصل الثاني في مقدار الرضاع الموجب لتحريم النكاح ﴾

(مادة ٣٧٥) يثبت تحريم النكاح بالرضاع اذا حصل في مدة الحولين المقدرة له ولو بعد استغناء الطفل بالطعام فيما وبكى في التحريم قطرة واحدة من لبن المرأة المرضعة ولو حلبها من ثديها بعد موتها اذا تحقق وصول القطرة الى جوف الرضيع من فيه صاعاً وإيجاراً أو من أنفه اسماً طاموا لاتهم الحامة ولم يدرأ دخل الابن في حلقه أم لا فلا يثبت التحريم وكذا لا يثبت بالحقن والاقطار في الاذن والجامعة والآمة

(مادة ٣٧٦) كل من أرضعت طفلاً ذكرًا كان أو أنثى في مدة الحولين ثبتت أمومتها له وبنوته للرجل الذي نزل اللبن بوطئه سواء وطئها بنكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة وتثبت أخوته لأولاد المرضعة الذين ولدتهم من هذا الرجل أو من غيره وأرضعتهم قبل رضاعه أو بعده ولأولاد الرجل المولودين من صلبه من غير هذه المرضعة ولأولاده من الرضاعة

(مادة ٣٧٧) يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب والمصاهرة فلا يحل للرجل أن يتزوج أصوله وفروعهم من الرضاع وأخته الشقيقة رضاعاً وأخته من أبيه وأخته من أمه وبنات أخته وعمته وخالته وحليته ابنة رضاعاً وحليته أبيه كذلك ولو لم يدخل بها ويجل له أن يتزوج من الرضاع أم أخيه وأم أخته وأخت ابنه وأخت بنته وجدته ابنه وجدته بنته وأم عمه وأم عمته وأم خاله وأم خالته وعمه ابنه وعمه بنته وبنات عمته بنت بنته وأخت بنته وبنات أخت بنته وبنات أخت بنته وأم ولد ابنه وأم ولد بنته وأخت أخيه وأخت أخته ويجل للمرأة من الرضاع أبوا أخيه وأخوانها وجدانها وأبو عمها وأبو خالها وخال ولدها وابن خال ولدها وابن أخت ولدها

(مادة ٣٧٨) اذا أرضعت زوجة الرجل الكبيرة ضررتها الصغيرة في مدة الحولين حرمتا عليه حرمة مؤبدة ان دخل بالكبيرة وإلا جاز تزوج الصغيرة ثانياً حيث كان اللبن من غيره ولا مهر للكبيرة ان لم يكن دخل بها وللصغيرة نصف مهرها ويرجع به على الكبيرة ان تعمدت الفساد وكانت عاقلة طائفة مستقيمة عالمة بالنكاح وفسادها بالارضاع ولم تفصد دفع جوع أو هلاك فان لم تكن كذلك فلا رجوع له عليها

(مادة ٣٧٩) يثبت الرضاع بشهادة رجلين عدلين أو رجل واحد وامرأتين عدول فإن ثبت يفرق الحالك بين الزوجين ولا مهر على الزوج ان وقع التفرق قبل الدخول وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل ان وقع بعد الدخول ولا نفقة عليه ولا سكنى

﴿ الفصل الثالث في الحضانة ﴾

(مادة ٣٨٠) الأم النسبية أحق بحضانة الولد و تربته حال قيام الزوجية وبعد الفرقة إذا اجتمعت فيها شرائط أهلية الحضانة

(مادة ٣٨١) الحاضنة الذمية أما كانت أو غيرها أحق بحضانة الولد كالمسامة حتى يعقل ديناً أو يخشى عليه أن يألف غير دين الاسلام

(مادة ٣٨٢) يشترط أن تكون الحاضنة حرة بالغة عاقله آمنة لا يضيع الولد عندها باشغالها عنه قادرة على تربته وصيانته وأن لا تكون مسددة ولا متزوجة بغير محرم للصغير وأن لا تمسكه في بيت المبعوضين له ولا فرق في ذلك بين الأم وغيرها من الحاضنات

(مادة ٣٨٣) اذا تزوجت الحاضنة أما كانت أو غيرها بنزوح غير محرم للصغير سقط حقها في الحضانة سواء دخل بها الزوج أم لا ومتى سقط حقها انتقل الى من يليها في الاستحقاق من الحاضنات فان لم توجد مستحقة أهل للحضانة فلولي الصغير أخذ متى زال المانع يعود حق الحضانة للحاضنة التي سقط حقها بنزوحها بغير محرم للصغير

(مادة ٣٨٤) حق الحضانة يستفاد من قبل الأم فيعتبر الأقرب فالأقرب من جهةها ويقدم المولى الأم على المولى الأب عند اتحاد المرتبة قرباً فاذا ماتت الأم أو تزوجت بأجنبي أو لم تكن أهلاً للحضانة ينتقل حقها الى أمها فان لم تكن أو كانت ليست أهلاً للحضانة تنتقل الى أم الأب وان عاتت عدم أهلية القربى ثم لاختوات الصغير وتقدم الاخت الشقيقة ثم الاخت لام ثم الاخت لاب ثم لبنات الاخوات بتقدم بنت الاخت لابوين ثم لام ثم لخالات الصغير وتقدم الخالة لابوين ثم الخالة لام ثم لاب ثم لبنت الاخت لاب ثم لباة الاخ كذلك ثم لعمات الصغير بتقدم العمه لابوين ثم لام ثم لاب ثم خالة الأم كذلك ثم خالة الأب كذلك ثم عمات الامهات

والآباء بهذا الترتيب

(مادة ٣٨٥) إذا فقدت المحارم من النساء أو وجدت ولم تكن أهلاً للحضانة تنقل للعصبات بترتيب الارث فيقدم الأب ثم الجد ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لاب ثم بنو الأخ الشقيق ثم بنو الأخ لاب ثم العم الشقيق ثم العم لاب فإذا تساوى المستحقون للحضانة في درجة واحدة يقدم أصلحهم ثم أورعهم ثم أكبرهم سناً ويشترط في العصبية اتحاد الدين فإذا كان للصبي الذي اخوان أحدهما مسلم والآخري يسلم للذي لا يسلم

(مادة ٣٨٦) إذا لم توجد عصبية مستحقة للحضانة أو وجد من ليس أهلاً لها بأن كان فاسقاً أو معتوهاً أو غير مأمون فلا تسلم اليه المحضونة بل تدفع لذي رحم محرم ويقدم الجد لام ثم الأخ لام ثم ابنه ثم العم لام ثم الخال لابوين ثم الخال لاب ثم الخال لام ولاحق لنسبات العم والعمة والخال والخالة في حضانة الذكور ولهن الحق في حضانة الاناث ولا حق لبنى العم والعمة والخال والخالة في حضانة الاناث وانما لهم حضانة الذكور فان لم يكن للأنثى المحضونة الابن عم فالاختيار للحاكم ان رآه صالحاً لحاضنها اليه والاسم لها المرأة ثقة أمينه

(مادة ٣٨٧) اذا امتنعت الحاضنة عن الحاضنة فلا تجبر عليها الا اذا تعينت لها بأن لم يوجد للطفل حاضنة غيرهما من المحارم أو وجدت من دونها امتنعت فحينئذ تجبر اذا لم يكن لها زوج أجنبي .

(مادة ٣٨٨) أجرة الحضانة غير أجرة الرضاعة والنفقة وكلها تلزم أباً الصغير ان لم يكن له مال فان كان له مال فلا يلزم أباه منها شيء إلا أن يتبرع

(مادة ٣٨٩) اذا كانت أم الطفل هي الحاضنة له وكانت منكوبة أو معتدة لطلاق رجعي فلا أجر لها على الحاضنة وان كانت مطلقة بائناً أو متزوجة بمحرم للصغير أو معتدة له فلها الاجرة وان أجبرت عليها وان لم يكن للحاضنة مسكن تسكن فيه الصغير العقير فعلى أبيه سكناها جهاً وان احتاج المحضون الى خادم وكان أبوه موسراً يلزم به وغير الام من الحاضنات لها الاجرة

(مادة ٣٩٠) اذا أبت أم الولد ذكراً كان أدنى حضانته بجائاً ولم يكن له مال وكان أبوه معسراً ولم توجد معتبرة من محارمه تجبر الام على حضانته وتكون أجرها

دينا على أبيه فإذا وجد متبرعة أهل للحضانة من محارم الطفل فإن كان الأب موسرا ولا مال للصغير فالأم وإن طلبت أجره أحق من المتبرعة وإن كان الأب معسرا ولا صبي مال أولا تخير الأم بين أمسا كه مجابا ودفعه للمتبرعة فإن لم تحترا مساه كه مجابا نزع منها ويسلم للمتبرعة ولا تمنعها من رؤيته وتعهده كاتمة قدم في مادة ٣٧٠ وكذلك الحكم إن كان الأب موسرا ولا صبي مال فإن كانت المتبرعة أجنبية فلا يدفع إليها الصبي بل يسلم لأمه بأجرة المتكفل ولو من مال الصغير

(مادة ٣٩١) تنتهي مدة الحضانة باستغناء الغلام عن خدمة النساء وذلك إذا بلغ سبع سنين وتنتهي مدة حضانة الصبية ببلوغها تسع سنين وللأب حينئذ أخذها من الحاضنة فإن لم يطلبها يجبر على أخذها وإذا انتهت مدة الحضانة ولم يكن للولد أب ولا جد يدفع للزقرب من العصبية أو للوصى لو غلاما ولا تسلم الصبية لغير محرم فإن لم يكن عصبية ولا وصى بالنسبة للغلام يترك المحضون عند الحاضنة إلى أن يرى القاضي غيرها أولى له منها

(مادة ٣٩٢) يمنع الأب من اخراج الولد من بلد أمه بلارضها ما دامت حضانتها فإن أخذ المطلق ولده منها تزوجها بأجنبي وعدم وجود من ينتقل إليها حق الحضانة جاز له أن يسافر به إلى أن يعود وحق أمه أو من يقوم مقامها في الحضانة

(مادة ٣٩٣) ليس للأب المطالبة أن تسافر بالولد الحاضنة له من بلد أبيه قبل انقضاء العدة مطاها ولا يجوز لها بعد انقضائها أن تسافر به من غير إذن أبيه من مصر إلى مصر بينهما تفاوت ولا من قرية إلى مصر كذلك ولا من قرية إلى قرية بعيدة إلا إذا كان ما تنقل إليه وطنها أو قد عقد عليها فيه فإن كان كذلك فلها إلا أنه قال بالولد من غير رضا أبيه ولو كان بعيدا عن محل إقامته فإن كان يطنها ولم يعقد عليها فيه أو عقد عليها فيه ولم يكن وطنها فليس لها أن تسافر إليه بالولد بغير إذن أبيه إلا إذا كان قريبا من محل إقامته بحيث يمكنه مطالعة ولده والرجوع إلى منزله قبل الليل وأما إلا أنه قال بالولد من مصر إلى قرية فلا تمكن منه الأم بغير إذن الزوج ولو كانت القرية قريبة مالم تكن وطنها وقد عقد عليها ثمة

(مادة ٣٩٤) غير الأم من الحاضنات لا تفدر بأي حال أن تنقل الولد من محل حضنته إلا بإذن أبيه

الفصل الرابع في النفقة الواجبة للأبناء على الآباء

(مادة ٣٩٥) تجب النفقة بأنواعها الثلاثة على الأب الحر ولو ذميا ولولده الصغير الحر الفقير سواء كان ذكرا أو أنثى إلى أن يبلغ الذكر حد الكسب ويقدر عليه وتزوج الأنثى

(مادة ٣٩٦) يجب على الأب نفقة ولده الكبير الفقير العاجز عن الكسب كزمن وذى عاهة تمنعه عن الكسب ومن كان من أبناء الأشراف ولا يستأجره الناس ونفقة الأنثى الكبيرة الفقيرة ولو لم يكن بها زمانة لم تزوج

(مادة ٣٩٧) لا يشارك الأب أحد في نفقة ولده مالم يكن معسرا زمنا عاجزا عن الكسب فيلحق بالليت وتسقط عنه النفقة وتجب على من تجب عليه نفقته في حالة عدمه

(مادة ٣٩٨) إذا كان الأب معسرا ولا زمانة تمنعه عن الكسب فلا تسقط عنه مجرد عساره نفقة ولده بل يتكسب وينفق عليه بقدر الكفاية فإن أبي مع قدرته على الاكتساب يجبر على ذلك ويجلس في نفقة ولده فإن لم يفعل كسابه بحاجة الولد أو لم يتكسب لعدم تيسر التكسب يؤمر القرىب بالانفاق على الولد نيابة عن أبيه ليرجع عليه

(مادة ٣٩٩) الأم حال عسرة الأب أولى من سائر الأقارب بالانفاق على ولدها فإذا كان الأب معسرا وهى موسرة تؤمر بالانفاق على ولدها ولا يشاركها الجد وإن كان الأبوان معسرين ولهما أولاد يستحقون النفقة يؤمر بهما القرىب كما ذكر آنفا ويجبر عليهما أن أبي مع بشرته ويكون انفاق القرىب ديناً على الأب المعسر يرجع به إذا أيسر سواء كان المنفق أمناً أو جداً أو غيرهما فإن كان الأب معسرا وزمنا عاجزا عن الكسب فلا رجوع لأحد عليه بما أنفقته على ولده

(مادة ٤٠٠) إذا كان أبوالصغير الفقير معدوما وله أقارب مؤثرون من أصوله فإن كان بعضهم وارثا له وبعضهم غير وارث ونسأوا في القرب والجزئية يرجع الوارث وتلزمه نفقة الصغير فالوكان له جد لأب وجد لأب فنفقته على الجد لأب فإن لم يتسأوا في القرب والجزئية ببر الأقرب جزئية ويأزمه بالنفقة ولو كان له أم وجد

لام فنفقة على الام وان كانت أصوله وارثين كلهم فنفقة عليهم بقدر استحقاقهم في الارث فلو كان له أم وجد لاب فنفقة عليهم أثنان على الأم الثلث وعلى الجد الثلثان

(مادة ٤٠١) اذا كانت أقارب الطفل الفقير المعدوم أبوه بعضهم أصولا وبعضهم حواشي فان كان أحد الصنفين وارثا والآخر غير وارث يعتبر الأصل للحاشية ويلزم بالنفقة سواء كان هو الوارث أم لا فلو كان للولد جد لاب وأخ شقيق فنفقة على الجد ولو كان له جد لام وعم فنفقة على الجد لام فان كان كل من الأصول والحواشي وارثا يعتبر الارث وتجب عليهم النفقة على قدر أنصبتهم في الارث فلو كان للصغير أم وأخ عصبي أو أم وابن أخ كذلك أو أم وعم كذلك فنفقة عليهم أثنان على الأم الثلث وعلى العصبة الثلثان

(مادة ٤٠٢) اذا كان الاب غائبا وله أولاد من نجب نفقتهم عليه وله مال عندهم من جنس النفقة فلحاكم أن يأمر بالانفاق عليهم منه ان كان نسبهم معروفا أو مالا يدعى الحاكم وكذلك الحكم اذا كان للغائب مال مودع عند أحد أودين عليه وهو من جنس النفقة وأقر المودع والمدين بالمال والاولاد أو لم يقر والحاكم يعملم ذلك وان لم يكن مال الغائب من جنس النفقة بأن كان عقارا أو عروضا فلا يباع منه شيء بالنفقة بل تؤمر الام بالاستدانة عليه النفقة الاولاد وللولد اذا كان مال أبيه الغائب من جنس النفقة أن ينفق منه بقدر كفايته بلا قضاء

(مادة ٤٠٣) لا يجب على الاب نفقة زوجته ابنته الصغير الفقير الا اذا ضمنها وانما يؤمر بالانفاق عليهم او يكون دينه اليه يرجع به على ابنته اذا أبسر

(مادة ٤٠٤) اذا باع الولد الا كمناس فان كان ذكر فلا بد أن يؤجره أو يدفعه لحرفة ليسكنسب وينفق عليه أبوه من كسبه ويحفظ ما فضل منه ليسامه اليه بعد بلوغه وان لم ينف كسب الغلام فعلى أبيه تمام الكفاية واذا استغنت الانثى بكسبها من الخياطة أو الغزل فنقتها في كسبها ان وفدت بمحاجتها والا فعلى أبيها التمامها

(مادة ٤٠٥) اذا اشتكت الام من عدم انفاق الاب أو من تعثره على الولد يفرض الحاكم له النفقة ويأمر باعطاء الام لتنفق عليه فان ثبتت خيانتها ندفع لها صبا حواصيا ولا يدفع لها جلة أو تسلم لغيرها ليتولى الانفاق على الولد وان ضاعت نفقة الولد عند الام يفرض على أبيه له غيرها

(مادة ٤١٢) اذا كان الابن غائباً وله مال مودع عند أحد ادين عليه وهو من جنس النفقة فلا تقاضى أن يفرض منه النفقة لأبويه الفقيرين ولو أنفق المودع المودعة أو المديون الدين على أبوي الغائب بلا إذنه أو بغير أمر القاضى يضمن للغائب ما أنفقته ولا رجوع له على أبويه ولو أنفق المودع المودعة على أبى الغائب بلا أمره ثم مات الغائب ولا وارث له غير الاب فلا رجوع للاب على المودع

(مادة ٤١٣) نفقة الشيخ الكبير والزمن والمرضى على بيت المال اذ لم يكن لهم مال ولا قريب يعولهم

(مادة ٤١٤) لا عبادة بالارث في النفقة الواجبة على الابناء للوالدين بل تعبر بالجزئية والقربة بتقديم الاقرب فالأقرب فاذا كان للرجل الفقير ابن و بنت موسران فنفقة عليهما بالسوية وان كان له ولدان موسران أحدهما مسلم والثاني نصراني أو يهودي فالنفقة عليهما أيضاً بالسوية وان كان له ابن وابن ابن موسران فنفقة على الابن فان كان الابن غائباً ولا مال له حاضر يؤمّر ابن الابن بالانفاق ويرجع به على أبيه اذا حضر وان كان له ابن ابن و بنت بنت فالنفقة عليهما بالسوية

❦ الباب الرابع في نفقة ذوى الأرحام ❦

(مادة ٤١٥) تجب النفقة لكل ذى رحم محرم فقير يحل له الصدقة على من يرثه من أقاربه ولو صغيراً بقدر ارثه منه ويجبر القريب عليها أن أبى وهو موسر ولا فرق بين أن يكون ذوا الرحم المحرم المحتاج ذكر أو صغيراً أو كبيراً عاجزاً عن الكسب أو أثنى صغيرة أو بالغة زمنة أو صحيحة البدن قادرة على الكسب لا مكتسبة بالفعل

(مادة ٤١٦) لا نفقة مع الاخت الا في ديننا الا للزوجة والأصول والضرع الذميين فلا تجب على مسلم لأخيه الذمى ولا على ذمى لأخيه المسلم ولا على مسلم أو ذمى لأبويه غير الذميين ولو كانا مستأمنين ولا على مستأمن لمسلمين أو ذميين

(مادة ٤١٧) لا تجب نفقة على رحم غير محرم مع وجود الرحم المحرم أو عدمه فاذا لم تستو الاقارب في المحرمية أن كان بعضهم محرماً وبعضهم غير محرم يعتبر في إيجاب النفقة أهلية الارث لاحقيقته فلو كان للفقير خال من قبل الاب والام أو من قبل أحدهما وابن عم لأب وأم فنفقة على الخال وان كان ابن العم هو الوارث

(مادة ٤١٨) اذا استوت الاقارب في المحرمية وأهلية الارث يترجح الوارث حقيقة ويلزم بالنفقة بقدر الارث ان كان موسرا ولو كان لدى الرجم المحرم المحتاج خال وعم مؤسران فنفقة على العم ولو كان له خال وخالة من قبل الاب والام فالنفقة عليهما أثلاثا ولو كان له أخوات متفرقات فنفقة عليهن اجناسا ثلاثة اجناس على الشقيقة وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت لام ولو كان له اخوة متفرقة فالسدس على الاخ لام والباقي على الشقيق

(مادة ٤١٩) النفقة المقرضة للابوين ولذوي الارحام تسقط بمضي شهر فأكثر لم تكن مسدانة فملا بأمر القاضي فلا تسقط وتكون ديناً على من وجبت عليه تؤخذ من تركته بعد موته

الباب الخامس في ولاية الاب

(مادة ٤٢٠) للاب ولو مستورا الولاية على أولاده الصغار والكبار غير المكافين ذكر واونانا في النفس وفي المال ولو كان الصغار في حضنة الام وأقاربها وله ولاية جبرهم على النكاح

(مادة ٤٢١) اذا بلغ الولد معتوهاً ومجنونا تسقط ولاية أبيه عليه في النفس وفي المال واذا بلغ عاقلًا ثم عتاه أو جن عادت عليه ولاية أبيه

(مادة ٤٢٢) اذا كان الاب عدلاً مجتهداً سيرة أو مستورا الحال أميناً على حفظ المال فله التصرف والتجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما وله أن يدفعه للخير مضاربة وأن يوكل غيره بذلك وله الاجارة في النفس للذكر وفي المنقولات والاراضي والدواب وسائر الاموال

(مادة ٤٢٣) اذا باع الاب المذكور في المادة السابقة من أموال ولده عرضاً أو عقاراً أو اشترى له شيئاً أو أجر شيئاً من ماله بمثل القينة أو يسير الغن صح العقد وليس للولد نقضه بعد الإدراك وان باع أو أجر شيئاً بفاحش الغبن يبطل العقد ولاية وقف على الاجارة بعد البلوغ وان اشترى لولده شيئاً بفاحش الغبن ينفذ العقد على نفسه لا على ولده واذا أدرك الولد قبل انقضاء مدة الاجارة الصحيحة فان كانت على النفس فله الخيار ان شاء نقضها وان شاء أمضاها وان كانت على المال فلا يس له نقضها

(مادة ٢٤٤) اذا كان الاب فاسد الرأى سبي التدبير فلا يجوز له بيع عقار ولده الصغير والكبير المالحق به الا اذا كان خيرا له والخبرية أن يبيعه بضعف قيمته فان باعه بأقل من ضعفها لم يجز بيعه فلا ولد نقض البيع بعد البلوغ

(مادة ٢٤٥) اذا كان الاب مبذرا متلفا مال ولده غير أمين على حفظه فالتعاضى أن ينصب وصيا وينزع المال من يد أبيه ويسلمه الى الوصى ليحفظه

(مادة ٢٤٦) للاب شراء مال ولده لنفسه وبيع ماله لولده فان اشترى مال ولده فلا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضى لولده وصيا يأخذ الثمن من أبيه ثم يرده عليه ليحفظه للصغير وان باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضه بمجرد البيع حتى لو هلك المبيع قبل التمكن من قبضه حقيقة يهلك على الاب لا على الولد

(مادة ٢٤٧) يجوز للاب أن يرهن ماله من ولده وأن يرهن مال ولده من نفسه وله أن يرهن مال ولده بدينه أو بدين نفسه واذا رهنه بدين نفسه فذلك فان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين ضمن الاب قدر الدين دون الزيادة

(مادة ٢٤٨) لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ولا اقتراضه ولا هبة شئ منه ولو بعوض وله اعارته حيث لم يخش الضياع ولا التلف

(مادة ٢٤٩) اذا كان للصبي دين لم يباشر أبوه عقده بنفسه فليس له أن يحتال به الا اذا كان المحتال عليه أملاً من الحيل لادونه ولا مثله فان كان أبوا الصغير هو الذى باشر عقد الدين بنفسه جاز له أن يقبل الحوالة على من هو مثل الحيل أو دونه في الملاءة والوصى في ذلك كالاب

(مادة ٢٥٠) اذا اشترى الاب لولده الصغير شئاً مما هو واجب عليه فليس له الرجوع وان اشترى له شئاً مما لا يجب عليه وقصد بذلك الرجوع رجع ان أشهد

(مادة ٢٥١) ادا مات الاب مجبها مال ولده فلا يضمن منه شئاً وان مات غير مجبها ماله وكان المال موجودا فله بعد رشده أو لوليّه أخذه بعينه وان لم يكن موجودا أخذ بدله من تركته

(مادة ٢٥٢) اذا بلغ الولد وطالب ماله من أبيه فادعى أبوه ضياعه أو انهاقه عليه نفقة المثل في مدة صغره والمدة تحق له يصدق الاب بعينه

(مادة ٤٣٣) يملك الأب والابن والأم والأخت والأولاد والأحفاد والأقارب ولا القاضى ببيع عروض ابنه الكبير الغائب لأعقاره وله بيع عروض وعقار ابنه الصغير الغائب وغير المكلف لنفقة ونفقة أمه وزوجته وأطفاله وليس للأب أن يبيع مال ولده الغائب صغيرا كان أو كبيرا فى دين له عليه سوى النفقة ولا يبيع أكثر من مقدار النفقة

(مادة ٤٣٤) إذا مات الأب فالولاية من بعده على نفسه وأولاده للجد وعند فقده للأولياء المذكورين فى مادة ٣٥ والولاية فى مالهم من بعده للوصى الذى اختاره وان لم يكن قرىبا له ثم إلى وصى وصيه فان مات الأب ولم يوص فالولاية فى مال الصغير والكبار الملتحقين بهم إلى الجد الصحيح ثم وصيه ثم لوصى وصيه فان لم يكن الجد ولا وصيه فالولاية للقاضى العام

✽ الكتاب الخامس فى الوصى والجور والهبه والوصية ✽

✽ الباب الأول فى الوصى وتصرفاته ✽

(الفصل الأول فى إقامة الوصى)

(مادة ٤٣٥) من أوصى إليه فقبل الوصاية فى حياة الموصى لزمته وليس له الخروج عنها بعد موت الموصى ما لم يكن جده له وصيا على أن يخرج نفسه منها متى شاء

(مادة ٤٣٦) من أوصى إليه فرد الوصاية فى حياة الموصى فان ردها بعلمه صح الردوان ردها بغير علمه لا يصح

(مادة ٤٣٧) من أوصى إليه فلم يقبل الوصاية فى حياة الموصى بل ردها بعلمه ثم قبل بعد موته لا يصح قبوله

(مادة ٤٣٨) من أوصى إليه فسكت ولم يصرح بالمبول وعدمه فان الموصى فله الخيار ان شاء رد الوصاية وان شاء قبلها

(مادة ٤٣٩) فبول الوصاية دلالة كقبولها صراحة فاذا صرف الموصى إليه ببيع شئ من تركه الموصى أو بشراء شئ أو شيئا يصلح للورثة أو بفضاء دين أو اقتصائه كان بصرفه قبولاً للوصاية وصحها

(مادة ٤٤٠) وصى الميت لا يقبل التخصيص فاذا أوصى اليه في نوع خاص صار وصيا عاما وكذلك لو أوصى الى أحد بقضاء دينه والى آخر ببقائه فلهما وصيان عامان في كل ماله

(مادة ٤٤١) تجوز الوصاية الى الزوجة والأم وغيرهما من النساء والى أحد الورثة أو غيرهم ويجوز جعل الأم أو غيرها شقيقة أى ناظرة على أولاده مع وجود الوصى

(مادة ٤٤٢) وصى أبى الصغير أو لى من الجد فاذا أقام الرجل زوجته أو غيرها وصيا من بعده على ولده الصغير ومات مهنرا على ذلك فليس للجد حق فى الولاية على مال الصغير فاذا مات أبوالصغير ولم يوص الى أحد وللصغير جد صحيح قادر أمين فالولاية له

(مادة ٤٤٣) يكون الوصى مسامحا عاما بالغا آمينا حسن التصرف فاذا أوصى الميت لغير ذلك فالقضى يعزله ويستبدله

(مادة ٤٤٤) يجوز للوصى أن يعزل الوصى من الوصاية ويخرجه عنها بعد قبوله ولو فى غيبته

(مادة ٤٤٥) اذا كان الوصى الذى اختاره الميت عدلا قادرا على القيام بالوصاية فليس للقضى عزله وان كان عاجزا عن القيام بها حقيقة يضم اليه غيره وان ظهر للقضى عجزه أصلا يستبدله وان قدر بعد ذلك يعيده وصيا كما كان ولا يعزله الوصى بمجرد شكابة الورثة منه أو بعضهم وانما يعزل اذا ظهرت خيانتة

(مادة ٤٤٦) اذا لم يكن للميت وصى مختار وكان عليه أوله دين او فى تركته وصية ولم يوجد وارث لا ثبات ذلك وايضا الدين واستيفائه وتنفيذ الوصية أو كان أحد الورثة صغيرا فللحاكم أن ينصب وصيا وله ذلك أيضا اذا كان أبوالصغير مسرفا مبدرا لماله أو احتج الى اثبات حق صغير أبوه غائب غيبة منقطعة أو تعنتت الورثة فى بيع التركة لقضاء ما عليها من الديون

(مادة ٤٤٧) اذا أقام الميت وصيين أو اختارهما فاص واحد فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف بالتصرف وان تصرف فلا ينفذ تصرفه الا باذن صاحبه ما عدا الاحوال الآتية

وهي تجهيز الميت والخصومة في حقوقه التي على الغير وطلب الديون المطالبة له لاقبضها وقضاء الديون المطالبة منه بجنس حقه وتنفيذ وصية معينة لفقير معين وشراء مالا بد منه للطفل وقبول الهبة له وتأجير الطفل لعمل واجارة ماله ورد العارية والودائع المعينة ورد ما اغتصبه الميت وما اشتراه شراء فاسدا وقسمه المكيلات والموزونات مع شريك الموصى وبيع ما يجتنب عليه التاف وجمع الاموال الضائعة وان نص الموصى على الانفراد أو الاجتماع بتبع مانص عليه

(مادة ٤٤٨) اذا أوصى الميت الى اثنين ومات فقبل أحدهما ولم يقبل الآخر يضم القاضى اليه غيره ان شاء وان شاء أطلق للفاعل التصرف ولو جعل الموصى مع الوصى، شرفا فيكون الوصى أولى بالمسالك المال انما لا يجوز له التصرف في شيء بدون علم المشرف ورأيه

(مادة ٤٤٩) وصى الوصى المختار وصى في التركتين ولو خصصه بتركة ووصى وصى القاضى وصى في التركتين أيضا ان كانت الوصاية عامة

الفصل الثاني في تصرفات الوصى

(مادة ٤٥٠) اذا كانت التركة خالية عن الدين والوصية والورثة كلهم صغار يجوز للوصى أن يتصرف في كل المنقولات ببيعها ولو ييسر الغبن وان لم يكن للاهتمام حاجتها لئلا يبيعها له أن يبيع عقارا صغيرا لا يسوغ من المسوغات الشرعية التي هي ان يكون في بيعه خير لليتيم بأن يبيعه لرغبة فيه بضعف قيمته أو يكون على الميت دين لا وفاء له الا من ثمنه فيباع منه بقدر الدين أو يكون في التركة وصية مرسلة ولا عرض فيها ولا تقود لفاذها منها فيباع من العقار بقدر ما ينفذ الوصية أو يكون اليتيم محتاجا الى ثمنه للنفقة عليه فيباع ولو بمثل القيمة أو ييسر الغبن أو تكون مؤنته وخراجه تزيد على غلاته أو يكون العقار دارا أو حائوتا آيلا الى الخراب فيباع خوفا من أن ينقص أو يحاف عليه من تسلط جائز ذي شوكه عليه فان باع الوصى عقارا صغيرا بدون مسوغ من هذه المسوغات فالبيع باطل ولا تلحقه الاجارة بعد بلوغ اليتيم * والشجر والنخيل والبناء دون العرصه معدودة من المنقولات لامن العقارات فلا وصى ببيعها بلا مسوغ من المسوغات المذكورة

(مادة ٤٥١) اذا كانت التركة غير مشغولة بالدين أو الوصية وكانت الورثة كلهم

كبارا حضورا فليس للوصى بيع شيء من التركة بلا أمرهم وانما له اقتضاء ديون الميت وقبض حقوقه ودفعها للورثة فان كانت الورثة كلهم كبارا غيبا فلا وصى أن يبيع العروض ويحفظ منها دون العقار وكذلك ان كانوا كلهم كبارا أو بعضهم حاضر والبعض الآخر غائب فليس له الا بيع نصيب الغائب من العروض وأما العقار فلا يباع الا بالدين

(مادة ٤٥٢) اذا لم يكن على الميت دين ولا وصية وكان بعض الورثة صغارا والبعض كبارا فلا وصى ولاية يبيع العروض والعقار على الصغار بأحد المسوغات دون الكبار الا اذا كانوا غيبا فله بيع حصتهم من العروض دون العقار

(مادة ٤٥٣) اذا كانت التركة مشغولة بالدين أو بالوصية ولا نقود فيها ولم تنفذ الورثة الوصية ولم يقضوا الدين من مالهم يجوز للوصى ان كانت التركة مستغرقة بالدين أن يبيعها كلها من منقول وعقار وان لم تكن ان تركة مستغرقة بالدين ولا نقود فيها القضاء أو لتنفيذ الوصية فله أن يبيع منها في الدين بقدر أدائه كله وفي الوصية بقدر النافذ منها سواء شاءت الورثة أو أبوا ينبغي للوصى أن يبتدى بيع المنقول ويؤدي الدين وينفذ الوصية من ثمنه فان لم يفت ثمنه بذلك يبيع من العقار بقدر الباقي وليس له أن يبيع ما زاد على الدين أو الوصية.

(مادة ٤٥٤) ليس لأحد التصحيح ولا الوصية ببيع العقار ولا العروض لقضاء الدين عن الميت ولا لتنفيذ الوصية وانما له بيعها للقضاء الدين عن الايتام ورفع الغرماء أمرهم الى القاضي ليبيع لهم من التركة بقدر ديونهم وكذا الموصى لهم

(مادة ٤٥٥) ليس لوصى الام أن يتصرف في شيء مما ورثه الصغير من تركة غير تركة أمه سواء كان عقارا أو منقولا مشغولا بالدين أو خاليا عنه كالا يتصرف فيما ورثه الصغير من أمه اذا كان له أب أو جده حاضر أو وصى من قبلهما فاذا لم يكن للصغير أب ولا جده ولا وصى من جهته ا جاز تصرف وصى الام في تركتها ببيع المنقول وحفظ ثمنه وشراء مالا بدلا للصغير منه خاصة وليس له بيع العقار مالم يكن عليها ديون أو وصت بوصية فان وصيها بملك يبيع العقار المشغول بالدين أو الوصية لأداء الدين وتنفيذ الوصية ومثل وصى الام من يعول الصغير ويكفله فليس له بيع عقاره ولو مع وجود أحد المسوغات الشرعية وانما له بيع مالا بدله من الحاجة من المنقولات وشراء مالا بدله منه

(مادة ٤٥٦) يجوز للوصى أن يتجر بمال اليتيم تخية له وتكثيرا وأن يعمل كل ما فيه خيره وليس له أن يتجر لنفسه بمال اليتيم

(مادة ٤٥٧) يصح بيع الوصى مال اليتيم غير العقار الاجنبي منه ومن الميت بمثل القيمة ويسير الغبن لا بفاحشه وكذا شراءه مال الاجنبي منهم اقاربا أو منقولا لليتيم بما ذكر لا بفاحشه ولا يصح بيع وصى الابن لا تقبل شهادته له ولا لوارث الميت الابن لخيرية الآتي بيانه في العقار وغيره فلو كان وصى القاضى لم يجز لمن لا تقبل شهادته له كما لا يجوز لنفسه

(مادة ٤٥٨) يجوز للوصى أن يبيع مال اليتيم من اجنبي نسيئة بشرط أن لا يكون الاجل فاحشا وأن يكون المشتري لا يخشى منه الجحود والامتناع عن الدفع عند حلول الاجل

(مادة ٤٥٩) يجوز للوصى الاب أن يبيع مال نفسه لليتيم وان يشتري لنفسه مال اليتيم ان كان فيه خير والخيرية في العقار في الشراء التضييف وفي البيع التضييف وفي غير العقار أن يبيع ما يساوى خمسة عشر بعشرة من الصغير ويشتري ما يساوى عشرة بخمسة عشر لنفسه من مال الصغير ولا يجوز للوصى القاضى أن يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم ولا أن يبيع مال نفسه لليتيم مطلقا

(مادة ٤٦٠) لا يجوز للوصى قضاء دينه من مال اليتيم ولا اقراضه ولا افراضه لنفسه ولا رهن ماله عند اليتيم ولا ارتهان مال اليتيم وله رهنه من اجنبي يدين على اليتيم أو على الميت أو على نفسه وأخذ رهن وكفيل بالدين المطلوب لليتيم والميت

(مادة ٤٦١) يجوز للوصى أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعله بنفسه في مال اليتيم وينزل الوكيل بموت الوصى أو الرضى

(مادة ٤٦٢) لا يملك الوصى ابراء غريم الميت عن الدين ولا أن يحط منه شيئا ولا أن يؤجله اذ لم يكن ذلك الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح الخط والتأجيل والابراء ويكون ضامنا

(مادة ٤٦٣) للوصى أن يصالح عن دين الميت ودين اليتيم اذ لم يكن لهاينة والغريم منكر وليس له أن يصالح على أقل من الحق اذا كان بينة عادلة أو كان الغريم مقرا به أو كان قاضيا به عليه وان ادعى على الميت أو اليتيم حق ولدعيه بينة عليه أو

كان مقضيا له به جاز صلاح الوصى بقدر قيمة المدعى به .

(مادة ٤٦٤) لا يصح اقرار الوصى بدين أو عين أو وصية على الميت

(مادة ٤٦٥) إذا أقر أحد الورثة بدين على الميت صح اقراره في حصته لا في حصة غيره من بقية الورثة ويأخذ المقر له منها بقدر ما يخصه وهو الارفق وكذا ان أقر له بالوصية بالثلث لزمته في ذات حصته

(مادة ٤٦٦) ينبغي للوصى أن لا يقتر ولا يسرف في النفقة على اليتيم بل يوسع عليه فيها بحسب ماله وحاله ليكون بين ذلك قواما وله أن يزبد في النفقة للمغر وضه ان كانت غير كافية .
(مادة ٤٦٧) إذا احتاج اليتيم للنفقة وله مال غائب أو لا مال له ولم يكن الوصى ممن تجب نفقة الصغير عليه في سورة كونه لا مال له أصلا وأنفق عليه الوصى من مال نفسه في لوائمه الضرورية فليس له الرجوع عليه الا اذا أشهد أنه أنفق ليرجع

(مادة ٤٦٨) اذا قضى الوصى ديناً على الميت بلا يئنه من الغريم وقضاء القاضى ولا تصديق من الورثة فعليه الضمان ان لم يكن للوصى يئنه أيضا على ثبوت الدين وحاقب الوارث على عدم علمه بالدين

(مادة ٤٦٩) للوصى اذا عمل أجرة مثل عمله ان كان محتاجا والا فلا أجر له

(مادة ٤٧٠) اذا كبر الصغير فلهم بحسبة الوصى ومصاريفها عليهم لكن لو امتنع عن التفصيل لا يجبر عليه والقول قوله بيمينه فيما أنفق هذا ان عرف بالامانة والا أجبر على التفصيل باحضاره يومين أو ثلاثة وتخويله بلا حبس ان لم يغسل بل يكتفى بيمينه فيما لا يكذب الظاهر مما هو مسلط عليه شرعا

(مادة ٤٧١) اذا مات الوصى محجها لامل اليتيم فلا ضمان في تركته فان مات غير محجول مال اليتيم وكان المال موجودا فله أخذه بيمينه وان لم يوجد بيمينه بأن كان مستهلكا فله أخذه بدله من تركته الوصى

(مادة ٤٧٢) يصدق الوصى بيمينه فيما هو مسلط عليه شرعا من التصرفات

(مادة ٤٧٣) لا يصدق الوصى بيمينه في التصرفات التي لم يكن مسلطا عليها شرعا ولا يقبل قوله الا بيمينته

(مادة ٤٧٤) لا يقبل قول الوصى فيما يكذب الظاهر

(مادة ٤٧٥) يقبل قول الوصى فيما يدعيه من الصرف فيما يتعلق باليتيم أو ماله أو ميراثه إلا في مسائل منها ما إذا ادعى أنه قضى دين الميت بلا أمر قاض أو ادعى أنه قضاه من ماله أو أن اليتيم استهلك في صغره مالا آخر فأداه عنه من مال نفسه أو مال اليتيم أو أنه أنفق على محرم لليتيم أو ادعى أنه أدى خراج أرضه وكان ادعاؤه في وقت لا تصلح الأرض للزراعة أو أنه أذن له في التجارب فركبته ديون فقضاها عنه أو أنه زوجه امرأة ودفع له مهرها من مال نفسه والمرأة ميتة أو اتجر في مال اليتيم ورجح وادعى أنه كان مضارباً في هذه الصور كلها إذا أنكر اليتيم بعد بلوغه ضمن الوصى ما لم يقم البينة على دعواه

(مادة ٤٧٦) ينبغي للوصى أن لا يدفع للصبي ولا للصبية ما لم يبلغا بعد البلوغ إلا بعد تجرّبتهما واختيارهما في التصرفات فإن آنس منهما رشداً وصلحاً دفع إليهما المال والأفلا

(مادة ٤٧٧) إذا بلغ الولد عاقلًا خفي عن تصرفاته نافذة وبأنه أحكامها ولا يقبل قوله ولديه أو وصيه أنه محجور عليه إلا إذا سلك الحجر بأمر الحاكم

(مادة ٤٧٨) إذا بلغ الولد غير رشيد فلا يسلم المال إليه حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة مالم يؤنس رشده قبلها

(مادة ٤٧٩) إذا بلغ الولد مفسد المال وهو في حجر وصيه فدفع إليه المال عالماً بفساده عند البلوغ وضاع المال ضمنه الوصى وكذا يضمن بالدفع إليه وهو مفسد فكذلك قبل ظهور رشده بعد البلوغ حيث علم عدم رشده قبل البلوغ

(مادة ٤٨٠) إذا ظهر رشده الغلام قبل البلوغ ودفع إليه الوصى المال فضاع عنده فلا ضمان على الوصى

(مادة ٤٨١) إذا ادعى الصبي الرشيد بعد بلوغه وأنكره الوصى فلا يؤمر بنسليم المال إليه مالم يثبت رشده بحجة شرعية وإذا ثبت الرشيد وحكم له به وطلب من الوصى ماله فضعفه مع تمكنه من دفعه وهلك في يده ضمنه

﴿ الباب الثاني في الحجر والمراهقة والبلوغ ﴾

(الفصل الأول في الحجر)

(مادة ٤٨٢) يحجر على الصغير والمجنون والمعتوه وذى الغفلة والسفيه والمدينون
(مادة ٤٨٣) الصغير الذى لا يعقل تصرفاته القولية كلها باطلة ومثله المجنون
المطبق الذى لا يفهم بحال وأما من يجن ويقتصر تصرفاته فى حال إفاقته حكمها حكم تصرفات
العاقل

(مادة ٤٨٤) تصرفات الصبي المميز والمعتوه القويمة غير جائزة أصلاً إذا كانت
مضرة لهم أو مضرر محض أو أن أجازها الولي أو الوصى
(مادة ٤٨٥) التصرفات التى تصدر من الصبي المميز والمعتوه وتكون نافعة لهم
نفعاً محضاً جائزة ولو لم يجزها الولي أو الوصى

(مادة ٤٨٦) المحجور عليه صبياً مميزاً كان أو كبيراً معتوفاً إذا عقد عقداً من العقود
القولية الدائرة بين النفع والضرر توقف نفاذه على إجازة الولي أو الوصى فإن أجازها
وكان قابلاً للإجازة نفذ وان لم يجزه أو أجازها وكان غير قابل للإجازة فلا ينفذ أصلاً
(مادة ٤٨٧) الصبي مؤاخذاً بأفعاله فإذا جنى جناية مالية أو نفسية أدى ضمانها من
ماله بلا تأخير إلى البلوغ والمعتوه كالصبي

(مادة ٤٨٨) إذا استقرض الصبي أو المعتوه بلا إذن وليه أو وصيه مالا فأتلفه أو
اتلف ما أودع عنده أو ما أعير إليه أو ما يبيع له بلا إذن الولي أو الوصى فلا ضمان عليه
مالم تكن الوديعة نفسها فعليه ضمانها فإن قبل الوديعة باذن وليه أو وصيه فأتلفها فهو
ضامن لها

(مادة ٤٨٩) إذا أقيمت البينة على حرم كلف وثبت لدى الحاكم الشرعى أنه سفيه
يحجر عليه وينعنه من جميع التصرفات التى تحتل الفسخ ويبطالها الهزل فيكون حكمه
حكم الصغير ولا تنفذ عقوده بعد الحجر إلا باذن الحاكم وأما تصرفاته قبل الحجر فهى
جائزة نافذة

(مادة ٤٩٠) لا يحجر على السفيه البالغ الحر فى التصرفات التى لا تحتل الفسخ
ولا يبطالها الهزل فتجوز له هذه التصرفات كالنكاح والطلاق والانفاق على من تجب
عليه نفقتهم وتزول عنه ولاية الأب أو الجد ويصح قراره على نفسه بوجوب القصاص فى
النفس أو فساد دونه أو تصح وصاياه فى سبيل الخير من ثلث ماله إن كان له وارث

عبد الله بن عبد الله

١٢٢٣

(مادة ٤٩١) يمنع المقتي الماخن الذي يعلم الناس الحيل الباطلة أو يفتي عن جهل والطبيب الجاهل والمكاري المفلس ومن يحتكر الحرف
(مادة ٤٩٢) يجوز للوصي أن يأذن للصبي بالتجارة إذا جرب به فراه يعقل أن البيع للثالث سالب وإن الشراء له جالب وأنه يعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر غير خاف على من يعقل

(مادة ٤٩٣) يجوز للصبي المأذون له في التجارة البيع والشراء ولو بفاحش الغبن والتوكيل به ما والرهن والارهان والاعارة وأخذ الارض اجارة بمساقاة ومزارعة والايجار والاقرار بالوديعة وبالدين والخط من الثمن يعمى والمحاباة والتأجيل والصالح وليس للأذون أن يقرض ولا يهب ولا يكفل ولا يتزوج الا باذن وليه في النكاح ولا يمنع الولي والوصي من التصرف في حاله

الفصل الثاني في سن التمييز والمراقة والبلوغ

(مادة ٤٩٤) سن التمييز للولد سبع سنين فأكثر إذا بلغ سن الغلام سبع سنين ينزع من الخاصنة وتنتهي مدة حضنته وفي الانثى تنتهي ببلوغها أحد الشهوة وقد يرثع سنين وهو سن المراقة لها من المراقة للغلام اثنتا عشرة سنة

(مادة ٤٩٥) بلوغ الغلام بالاحتلام والانزال والاحبال وبلوغ البنت بالحيض والحبل والاحتلام مع الانزال فإن لم تظهر هذه العلامات يحكم ببلوغها إذا بلغا من السن خمس عشرة سنة

(مادة ٤٩٦) إذا بلغ الصبي والصبية رشدين تزول عنهما ولاية الولي أو الوصي ويكون لهما التصرف في شؤون أنفسهما ولا يجبران على النكاح الا إذا كان بهما عتة أو جنون ولا تزول عنهما ولاية الولي أو الوصي في المال بمجرد البلوغ بل بظهور الرشد وحسن التصرف في المال

(مادة ٤٩٧) لا خيار للولدين أبويه قبل البلوغ ذكرًا كان أو أنثى

(مادة ٤٩٨) إذا بلغ الغلام رشيدًا وكان أمًا أو ناعًا على نفسه وله الخيار بين أبويه فإن شاء أقام عند من يختار منهما وإن شاء أن فرد عنهما

(مادة ٤٩٩) إذا بلغت الانثى مبلغ النساء فإن كانت بكرًا شابة أو ثيبًا غير أمومة

فلا خيار لها ولا ييها وأجدها ضمنها اليه وان كانت بكر او دخلت في السن واجتمع لها رأي وعفة أو ثيبا مأمونة على نفسها فلا يس لخدم من أوليائها ضمنها اليه

﴿ الباب الثالث في الهبة ﴾

(الفصل الاول في أركان الهبة وشرائطها)

(مادة ٥٠٠) تصح الهبة بايجاب من الواهب وقبول من الموهوب له والقبض يقوم مقام القبول

(مادة ٥٠١) يشترط في صحة الهبة أن يكون الواهب حرا قلابا لغير المال كالعبد التي يتبرع بها

(مادة ٥٠٢) لا يثبت ملك العين الموهوبة الا بقبضها قبضا كاملا كما هو مبين في مادة ٥٠٧ وان كانت في يد الموهوب له ملكا كما في جرد المعقد بدون قبض جديد بشرط القبول

(مادة ٥٠٣) يجوز لكل مالك اذا كان أهلا للتبرع أن يهب في حال صحته ماله كله أو بعضه لمن يشاء سواء كان أصلا له أو فرعاً أو قريباً أو أجنبياً منه ولو مخالفاً لدينه بشرطه

(مادة ٥٠٤) العمرى جائزة للعمور له ولو رثته من بعده وهي جعل نحو داره للعمور له مدة عمره بشرط أن يردّها على الممر أو على ورثته اذا مات الممر له أو الممر ونحوه قوله أعمرتك دارى هذه حياتك أو وهبتك هذه العين حياتك فاذا مات فهي لورثتي فتصح ويبطل شرط الرد على الممر أو ورثته والرقي غير جائزة بمعنى عدم افادتها للمالك وهو أن يقول دارى لك رقي ان مات قبلك فهي لك وان مات قبلى فهي لك ومن أرقب شيئاً فهو لورثته واذا لم تصح تكون عارية

﴿ الفصل الثاني فيما تجوز هبته وما لا تجوز ﴾

(مادة ٥٠٥) هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة صحيحة تنفيذ المالك بقبضها بشرط أن يكون الموهوب معلوم المقدار والمشاع الذي لا يقبل القسمة هو الذي يضره التبعض ولا يبقى منتفعاً به أصلاً بعد القسمة ولا يبقى منتفعاً به بعدها انتفاعاً من جنس الانتفاع الذي قبلها

(مادة ٥٠٦) هبة المشاع الذي يحتمل القسمة لا تنفيذ الملك بالقبض ولو كانت للشرى لا إذا أقسم الموهوب وسلم مفرزاً على غير الموهوب لا متصلاً به ولا مشغولاً بذلك الواهب والمشاع الذي يحتمل القسمة مالا يضره التبعض بل يبقى منتفعاً به بعد القسمة انتفاعاً من جنس الانتفاع الذي كان قبله

(مادة ٥٠٧) إذا كان الموهوب متصلاً بحق الواهب اتصال خالقة وبممكنة فصله منه فلا تصح هبته شاغلاً كان أو مشغولاً مالم يفصله الواهب ويسامه للموهوب له أو يسلطه على فصله وقبضه ويفصله ويقبضه بالفعل وإذا كان الموهوب متصلاً بذلك الواهب اتصال مجاورة فإن كان مشغولاً به فلا تجوز هبته وحده إلا بفصله وإن كان شاغلاً به جازت هبته وحده إذا قبضه ولو بالتخليّة بالفصل وإن قبض الموهوب له العين الموهوبة شائعة بدون فصلها فلا ينفذ فيها تصرفه ويضمنها إن هلك أو استهلك ويكون للواهب حق التصرف فيها واستردادها هو أو ورثته ولو كان الموهوب له ذارحم محرم منه

(مادة ٥٠٨) كل ما كان في حكم المعدم فلا تجوز هبته أصلاً كدقيق في برودهن في سمس وسمن في لبن

(مادة ٥٠٩) تصح هبة اثنين لواحد مشاعاً محتملاً للقسمة بدون قسمته ولا تصح هبته من واحد لاثنين غنيين إلا بعد قسمته وفرز نصيب كل منهما سواء كانا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيراً والآخر صغيراً فإن كانا فقيرين صحبت هبة المشاع لهما

(مادة ٥١٠) هبة الدين لمن عليه الدين تتم من غير قبول وكذا إبراؤه عنه مالم يرده وهذا إذا لم يكن الدين بدل صرف أو سلم فأو كان أحدهما توقف على القبول

(مادة ٥١١) هبة الدين ممن ليس عليه الدين باطلة إلا في حوالته وصية وإذا سلط الموهوب له على قبضه بالتوكيل عنه من المدين وقبضه

﴿ الفصل الثالث فيمن يجوز له قبض من الهبة ﴾

(مادة ٥١٢) هبة من له ولاية على الطفل للطفل تتم بالإيجاب وينوب قبض الواهب عن قبض الموهوب له سواء كان الواهب أباً أو أما أو غيرهما ممن بهو له عند عدم الأب بشرط كون الموهوب معلوماً معيناً مفرزاً وكونه في يد الواهب أو في يد

بدمودعه أو مستعيره لافي يدمرتمنه وغاصبه وان كانت الهبة لبالغ يشترط قبضه بنفسه أو قبض وكيله عنه ولو كان في عيال الواهب

(مادة ٥١٣) اذا وهب أجنبي هبة لصبي جاز لكل من هو في حجره قبضها والصبي اذا كان مميزا قبضه معتبر ولومع وجود الاب

(مادة ٥١٤) زوج المرأة الصغيرة يملك بعد زفافها قبض ما وهب لها ولومع حضرة أبيها من له ذلك قبل زفافها ولا بعد بلوغها



*(الفصل الرابع في الرجوع في الهبة) *

(مادة ٥١٥) يصح الرجوع في الهبة كالأو بعضا ولو أسقط الواهب حقه مالم يمنع مانع من الموانع المذكورة في المواد السبعة الآتية

(مادة ٥١٦) اذا زادت العين الموهوبة زيادة متصلة موجبة لزيادة قيمتها امتنع الرجوع فيها ولا يمتنع لزيادة سعرها ولا يمتنع الرجوع بالزيادة المنفصلة المتولدة من العين الموهوبة أو غير المتولدة واذا ارتفع مانع الزيادة عاد حق الرجوع

(مادة ٥١٧) اذا مات أحد العاقلين بعد قبض الهبة سقط حق الرجوع فيها (مادة ٥١٨) اذا خرجت العين عن ملك الموهوب له فان كان خروجهما من يده خروجا كلياً امتنع الرجوع فيها وان كان خروجهما لأبالكلية فلا يمتنع الرجوع فلو باع بعضه فلا واهب الرجوع في الباقي

(مادة ٥١٩) اذا وهب أحد الزوجين بعد الزفاف أو قبله هبة للآخر فلا رجوع له فيها ولو وقعت الفرقة بينهم بعد الهبة واذا وهبت المرأة لزوجها دار فيها امتناع لها حثت الهبة وان كانت مشغولة بملكها

(مادة ٥٢٠) من وهب هبة لذي رحم محرم منه ولو ذمياً أو مستأمناً أو غير مستأمن فلا رجوع له عليه فان وهب لذي رحم غير محرم أو لمحرم غير ذي رحم أو لمحرم بالمصاهرة وأراد الرجوع فله ذلك

(مادة ٥٢١) اذا هلكت العين الموهوبة في يد الموهوب له أو استهلك سقط حق الرجوع فيها فان استهلك البعض فلا واهب الرجوع فيما بقي

(مادة ٥٢٢) اذا أضاف الموهوب له بعد العقد عوضاً للهبة وقبضه الواهب

مفر زاميرا ان كان مما يحتمل القسمة سقط حق رجوعه بشرط أن لا يكون العوض بهض
الموهوب فان عوضه البعض عن الباقي فله الرجوع في الباقي وان عوض النصف فله
الرجوع في النصف ولا يضر الشيوع الحاصل بالرجوع

(مادة ٥٢٣) اذا استحق كل العوض يرجع الواهب في كل الهبة ان كانت قائمة ولم تحصل
بها زيادة مانعة منه أو مانع آخر واذا استحققت الهبة فله عوض الرجوع في جميع العوض
الذي أداه ان كان قائما وبمثله ان كان هالكاً وهو مثلي أو بغيره ان كان قيمياً وان استحق
نصف الهبة يرجع بنصف العوض وفي عكسه لا يرجع مالم يرد ما بقي من العوض

(مادة ٥٢٤) اذا تلفت العين الموهوبة واستحقها المستحق وضمن المستحق الموهوب لم
يرجع على الواهب بما ضمن

(مادة ٥٢٥) لا يجوز للأب أن يعوض عما وهب لابنه الصغير من مال الصغير

(مادة ٥٢٦) لا رجوع في الهبة للفقير بعد قبضها

(مادة ٥٢٧) لا يصح الرجوع في الهبة الا بتراضي العاقدين أو بحكم الحاكم فاذا رجع
الواهب بأحدهما كان رجوعه باطلاً لا اثر العقد في المستقبل واعادة للملكه فلو أخذ الواهب
العين الموهوبة قبل القضاء أو الرضاء فهلكت أو استهلكته ضمن قبضها للموهوب له واذا
طلبه بعد القضاء ومنعها الموهوب له فهلكت في يده ضمنها

(مادة ٥٢٨) اذا وقعت الهبة بشرط عوض معلوم معين وقت العقد فلا تتم الا بالتقايض
في العوضين ويبطل العوض بالشيوع فيما يقسم فان اتصل التقايض في العوضين ثبت
الملك لكل من الطرفين وصارت معاوضة تجرى عليها أحكام البيع فترد بالعيب وخيار الرؤية
وتؤخذ بالشفعة فان لم يوجد التقايض في العوضين أو قبض أحدهما دون الآخر فلا كل منهما
الرجوع

(مادة ٥٢٩) الصدقة كالهبة لا تملك الا بالتقبض ولا رجوع فيها ولو كانت لغنى

* (الباب الرابع في الوصايا وفيه فصول) *

(الفصل الاول في حد الوصية وشرائطها ومن هو أهل لها)

(مادة ٥٣٠) الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع

(مادة ٥٣١) يشترط لصحة الوصية كون الموصى حراً بالغاً عاقلًا مختاراً أهلاً للتبرع والموصى له حياً تحقيقاً أو تقديراً أو الموصى به قابلاً للتقليد بعدموت الموصى فلا تصح وصية مجنون ولا صبي ولو مرهماً أو مأذوناً لا تجوز ولا تعليقاً بالبلوغ وإنما تجوز وصية الصبي المميز في أمر تجهيزه ودفعه

(مادة ٥٣٢) وصايا المحجور عليه لسفه جائزة في سبيل الخير
(مادة ٥٣٣) تصح الوصية بالاعيان منقولة كانت أو غير منقولة وبما فاعها مقيدة بمدة معلومة أو مؤبدة

(مادة ٥٣٤) يجوز لمن لادين عليه مستغرق المال ولا وارث له أن يوصى بماله كله أو بعضه لمن يشاء وتنفذ وصيته بلا توقف على اجازة بيت المال

(مادة ٥٣٥) من كان عليه دين مستغرق لماله فلا تجوز وصيته إلا أن يبرئه الغرماء باجازتهم
(مادة ٥٣٦) لا تجوز الوصية لو ارث الا اذا أجازها الورثة الأخر بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع ويعتبر كونه وارثاً أو غير وارث وقت موت الموصى لا وقت الوصية وليس للجزير أن يرجع في اجازته ويجبر على التسليم اذا امتنع واذا أجازها بعض الورثة وردها البعض جازت على الجزير بقدر حصته وبطلت في حق غيره

(مادة ٥٣٧) تجوز الوصية بالثلث للأجنبي عند عدم المانع من غير اجازة الورثة ولا تجوز بما زاد على الثلث الا اذا أجازها الورثة بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع ولا عبرة باجازتهم في حال حياته

(مادة ٥٣٨) تجوز وصية الزوج لزوجته ووصيته له اذا لم يكن لاحد منهما وارث آخر والا توقف نفوذها على اجازته

(مادة ٥٣٩) لا تجوز الوصية لقاتل الموصى مباشرة عمداً كان القتل أو خطأ قبل الايصاء أو بعده الا اذا أجازت الورثة أو كان القتيل صبياً أو مجنوناً أو لم يكن للقتول وارث سواء ولا يحرم المتسبب في القتل من الوصية

(مادة ٥٤٠) تجوز الوصية للحامل بشرط أن يولد حياً لا قبل من ستة أشهر من وقت الوصية ان كان زوج الحامل حياً ولا قبل من سنتين من وقت الموت أو الطلاق البائن ان كانت معتدة لو فاة أو طلاق بائن حين الوصية فان جاءت المرأة بمين حيين فالوصية لهما

نصفين وان مات أحدهما بعد الولادة فوصيته ميراث بين ورثته وان مات أحدهما قبل الولادة فالوصية للحى منهما

(مادة ٥٤١) تجوز الوصية للمساجد والتكايا والمؤسسات والمدارس وتصرف على عمارتها وفقرائها وسراجهما وغير ذلك مما يلزم ويعتبر في كل شيء من ذلك ما هو متعارف في الوصية له وما يوجد من الدلالات وتجوز لأعمال البر وتصرف في وجوه الخير ومنها بناء الفناطر وبناء المساجد وسراجهما وطلبة العلم ونحو ذلك من الأعمال النافعة التي ليس فيها تمليك لأحد مخصوص

(مادة ٥٤٢) اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للذمي والمستأمن بدار الاسلام ومن الذمي والمستأمن للمسلم والذمي ولو من غير ماله ويجوز للمستأمن الذي لا وارث له بدار الاسلام أن يوصي بجميع ماله وان أوصى ببعضه يرد الباقي الى ورثته وتفقد وصية الذمي من ثلث ماله لغير الوارث ولا تنفذ الوارث إلا بإجازة الورثة الأخر

(مادة ٥٤٣) لا يملك الموصي به إلا بقبول الوصية صريحاً أو دلالة كونه قبل قبوله ورده كما يأتي ولا يصح قبولها إلا بعد موت الموصي ولا عبرة بالقبول والرد في حال حياته فان قبل الموصي له بعد موت الموصي ثبت له ملك الموصي به سواء قبضه أو لم يقبضه فان لم يقبل أو يرد فهي موقوفة لا يملكها الوارث ولا الموصي له بها حتى يقبل أو يرد أو يموت فان مات بعد موت الموصي قبل القبول أو الرد دخل الموصي به في ملك ورثته

(مادة ٥٤٤) يجوز للموصي الرجوع في الوصية بقول صريح أو فعل بزيل اسم الموصي به أو يغير معظم صفاته ومفادته أو يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليمه إلا بها أو تصرف من التصرفات التي تزيد عن ملكه وكذا اذا خلط بغيره بحيث لا يمكن تمييزه أو يمكن بعسر

(مادة ٥٤٥) يجب الوصية لا يكون رجوعاً مطلقاً ولا تخصيص الدار الموصي بها ولا هدمها

(مادة ٥٤٦) اذا هلك الوصية في يد الموصي أو في يد أحد من ورثته بدون تعدي به فلا ضمان عليه وإذا استهلك فان كان استهلاكاً من الموصي فهو رجوع وان

كان من الورثة يكون ضمانها عليهم قبل القبول أو بعده

﴿ الفصل الثاني في استحقاق الموصى لهم ﴾

(مادة ٥٤٧) لا تنفذ وصية من له ورثة الامن ثلث ماله مساماً كان أو ذمياً فاذا أوصى لمن هو أهل للوصية بأكثر من الثلث ولم تجز الورثة الزيادة فلا يستحق الموصى له الا الثلث من جميع مال الموصى

(مادة ٥٤٨) اذا أوصى الى اثنين بأكثر من الثلث واسويافي الاستحقاق ولم تجز الورثة الوصيتين يقسم الثلث بينهما فسخة متساوية واذا لم يستويافي الاستحقاق فان زادت وصية أحدهما على الثلث وكانت الاخرى بالثلث يقسم الثلث أيضا بينهما نصفين والموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث الا في السعاية والحجابة والوصية بالدرهم المرسلة التي لم تقيد بكسر من الكسر وفان الثلث فيها يقسم بينهما على قدر حصتهما في الوصية وان لم تزد وصية أحد منهما على الثلث يقسم بينهما الثلث قسمة متناسبة على قدر حق كل منهما

(مادة ٥٤٩) اذا أوصى بقدر مجهول يتناول القليل والكثير بجزء أو سهم أو نصيب من ماله فالبيان في ذلك للورثة ان لم يبينه الموصى ويعطون الموصى له ماشاؤا وان لم يكن له ورثة وأوصى بسهم من ماله لأحد فله نصف ماله والنصف الآخر لبيت المال

(مادة ٥٥٠) اذا أوصى بالثلث لاثنتين معينتين من أهل الاستحقاق وكان أحداهما ميتاً أو معدوما وقت الايجاب فلا يستحق شياً والثلث كله للحي أو الموجود فاذا مات أحداهما قبل موت الموصى أو خرج لفقده شرط ما بعد صحة الايجاب يخرج بحصته ولا يستحق الآخر الا نصف الثلث منه وكذا اذا جعل له بينهما وأحداهما ميت فلا يحى نصفه واذا مات أحد الاثنين بعد موت الموصى فلورثة ذلك الميت حق في حصته

(مادة ٥٥١) اذا أوصى لأحد بعين أو بنوع معين من الأنواع التي تقسم جبراً كثلث دراهمه أو غنمه أو ثيابه المتحددة جنساً فله الثلثا فله الباقي بتمامه ان خرج من ثلث باقي جميع أصناف مال الموصى وان أوصى له بنصف أو نوع مما لا يقسم جبراً كثلث دوابه أو ثيابه

المتفاوتة جنساً فلك الثلثان فلينس له الثلث ما بقى منه وان خرج من ثلث كل المال
(مادة ٥٥٢) اذا أوصى لأحد بمقدار معين من الدراهم وله دين من جنسها وعين فان خرج
القدر الموصى به من ثلث العين دفع اليه والا يدفع له ثلث العين وكل ما تحصل من الدين يدفع
اليه ثلثه حتى يستوفي حقه

﴿ الفصل الثالث في الوصية بالمنافع ﴾

(مادة ٥٥٣) اذا أوصى لأحد بسكنى داره أو بغلته ونص على الابد أو طاق الوصية ولم
يقيدها بوقت فلا موصى له السكنى والسفلة مدة حياته وبعد موته ترد الى ورثة الموصى وان
قيدت الوصية بمدة معينة فله الانتفاع بها الى انقضاء تلك المدة وان أوصى له بالمنفعة سنين
تنصرف الى ثلاث سنوات لا أكثر

(مادة ٥٥٤) اذا خرجت العين الموصى بسكنها أو بغلته من ثلث مال الموصى تسلم الى
الموصى له للانتفاع بها على حسب الوصية وان لم يخرج من الثلث وكانت محفلة للقسمة ولم
يكن للموصى مال غيرها تقسم أثلاثاً ان كانت الوصية بالسكنى أو تقسم غلته ان كانت بالغلة
ويكون للموصى له الثلث وللورثة الثلثان ولا يجوز لهم بيع الثلثين مدة الوصية وان كان
للموصى مال غيرها تقسم بقدر ثلث جميع المال

(مادة ٥٥٥) الموصى له بالسكنى لا تجوز زله الاجارة والموصى له بالغلة لا تجوز
له السكنى

(مادة ٥٥٦) اذا أوصى بغلة أرضه لأحد فله الغلة القائمة بها وقت موت الموصى والغلة
التي تحدث بها في المستقبل سواء نص على الابد في الوصية أو أطلقها

(مادة ٥٥٧) اذا أوصى بثمر أرضه أو بستانه فان أطلق الوصية فله الموصى له الثمرة القائمة
وقت موت الموصى دون غيرها مما يحدث من الثمار بعدها وان نص على الابد فله الثمرة القائمة
وقت موته والثمرات التي تجدد بعده وكذلك الحكم اذا لم يكن في العين الموصى بها ثمار وقت وفاته
(مادة ٥٥٨) اذا أوصى لأحد بالغلة ولاخر بالأرض جازت الوصيتان ويكون

العشر والخراج والسقي وما يلزم من المصاريف لاصلاح الأرض على صاحب الغلة في صورة ما إذا كان بها شيء يستغل والافهى على الموصى له بالعين

﴿ الفصل الرابع في تصرفات المريض ﴾

(مادة ٥٥٩) التصرف الانشائي المنجز الذي فيه معنى التبرع ان صدر من أهله في حال صحة لم تبرع ينفذ من جميع ماله

(مادة ٥٦٠) التصرف المضاف الى ما بعد الموت ينفذ من ثلث المال لا من جميعه وان كان صدوره في حال الصحة

(مادة ٥٦١) جميع تصرفات المريض الانشائية من هبة ووقف وضمان ومحاباة في الاجارة والاستئجار والمهر والبيع والشراء وغير ذلك من المعاملات حكمها حكم الوصية في اعتبارها من الثلث والمرض الذي يبرأ منه ملحق بالصحة

(مادة ٥٦٢) هبة المقعد والمفلوج والمسلول تعذر من كل ماله اذا تطاول ما به سنة ولم يخش موته منه فان لم تطل مدته وخيف موته بأن كان يزداد ما به يومافيو ما يعتبر تصرفه من الثلث

(مادة ٥٦٣) اقرار المريض بدن تغير وارثه صحيح وينفذ من جميع ماله وان استغرقه وكذا اقراره بعين الا اذا علم تملكه لها في مرضه

(مادة ٥٦٤) اقرار المريض لوارثه باطل الا أن يصدقه بقية الورثة سواء كان اقرارا بعين أو دين عليه للوارث أو بقبض دين له من الوارث أو من كفيله الا في صورة ما اذا أقر باستهلاك وديعته المعروفة التي كانت مودعة عنده أو أقر بقبضه ما كان وديعة عند وارثه أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه

(مادة ٥٦٥) العبرة بكون المقر له وارثاً أو غير وارث عند الاقرار ومعنى كونه وارثاً عند الاقرار انه قام بسبب من أسباب الميراث ولم يمنع من ميراثه مانع عند الموت فلو أقر لغير وارث بهذا المعنى جاز وان صار وارثاً بعد ذلك بشرط أن يكون أرثه بسبب حادث بعد الاقرار كما لو أقر لاجنبيه ثم تزوجها بخلاف ما اذا كان السبب قائماً الـ كن منع مانع ثم زال بعده كما لو أقر لابنه مع اختلاف الدين ثم أسلم فانه يبطل الاقرار وكذا لو أقر لأخيه المحجوب باخلاف دين أو وجود ابن اذا زال حجبه باسمه أو موت الابن لا يصح الاقرار اقيام السبب عند الاقرار

وزوال المانع عند الموت ولو أقر لأخيه مثلاً ثم ولد له ابن واستقر حياً إلى الموت أصبح الاقرار بوجود المانع عند الموت

(مادة ٥٦٦) اذا أقر المريض بدين أو وصى بوصية لمن طلقها بانها بطلها في مرض موته فلها الاقل من الارث ومن الدين أو الوصية ان مات في عدتها وان طلقها بلا طهر اقلها الميراث بالغاً ما بلغ ان مات في عدتها

(مادة ٥٦٧) ابراء المريض مديونه وهو مدين بمستغرق غير جائز ان كان المدينون أجنبياً منه وبراءة مديونه الوارث له غير جائز مطلقاً سواء كان المريض مديوناً أم لا وسواء كان الدين ثابتاً عليه اصاله أو كفالة

(مادة ٥٦٨) ابراء الزوجة زوجها في مرضها الذي ماتت فيه موقوف على اجازة بقية الورثة

(مادة ٥٦٩) الدين مقدم على الوصية والوصية مقدمة على الارث ودين الصحة مطلقاً سواء علم بينة أو علم بالاقرار وما لزمه في مرضه بسبب معروف كمسكح مشاهد بغير المثل ويبيع مشاهد بمثل الفجأة وانلاف مال للغير مشاهد أيضاً كل ذلك مقدم على ما أقر به في مرض موته ولو كان المقر به في المرض وديعة

(مادة ٥٧٠) ليس للمريض أن يقضى دين بعض غرمائه دون البعض عند تساوى الدينون حكماً ولو كان ذلك إعطاء مهر للزوجة أو إيفاء أجره بل تشارك الزوجة ومن يستحق الاجرة غرماء الصحة ويستثنى من ذلك ما اذا أدى بدل ما استقرضه في مرضه أو نقد ثمن ما اشتراه فيه بمثل القيمة اذا ثبت القرض والشراء بالبرهان وان لم يؤد ثمن ما اشتراه فيه أو بدل ما استقرضه فيه حتى مات فالبايع أسوة الغرماء ما لم تكن العين المباعة باقية في يد البائع فان كانت في يده تقدم على غيره

الفصل الخامس في أحكام المفقود

(مادة ٥٧١) المفقود هو الغائب الذي لا يدري مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته

(مادة ٥٧٢) اذا ترك المفقود وصيلاً قبل غيابه لحفظ أمواله وإدارة مصالحه فلا تغزل وكيله بفقده ولا تنزع الورثة المال من يديه ولا أمين بيت المال ولو كان المفقود

لا وارث له أصل ولا ولس للوكيل تميم عقارات المفقود اذا احتاجت الى تميم الا باذن من الحاكم

(مادة ٥٧٣) اذا لم يكن المفقود ترك وكيل لا ينصب له القاضي وكيل لا يحصى أمواله المنقولة وغير المنقولة ويحفظها ويقوم عليها يحصل غلاته ويربع عقاراته ويقبض ديونه التي أقرت بها غراماته

(مادة ٥٧٤) للقاضي أن يبيع ما يتسارع اليه الفساد من مال المفقود منقولا كان أو عقارا ويحفظ ثمنه ليعطى له ان ظهر حيا أو لمن يستحقه من ورثته بعد الحكم بموته وليس له أن يبيع شيئا مما لا يخشى عليه الفساد لانفقته عياله ولا غيرها
(مادة ٥٧٥) للوكيل المنصوب أن ينفق على عرس المفقود وعلى أصوله وفروعهم المستحقين للنفقة من ماله الحاصل في بيته أو الواصل من ثمن يبيع ما يتسارع اليه الفساد أو من مال مودوع عنده مقرأ ودين على مفر

(مادة ٥٧٦) المفقود دعيته برحيا في حق الاحكام التي تضره وهي التي تتوقف على ثبوت موته فلا تزوج عرسه أحد ولا يقسم ماله على ورثته ولا تفسخ اجارته ولا يفرق بينه وبين عرسه ولو بعد مضي أربع سنين قبل ظهوره بالحال

(مادة ٥٧٧) المفقود دعيته برحيا في حق الاحكام التي تنفعه وتضر غيره وهي المتوقعة على ثبوت حياته فلا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه للوصية اذا أوصى له بوصية بل يوقف نصيبه في الارث وقسطه في الوصية الى ظهور حياته أو الحكم بوفاته

(مادة ٥٧٨) يحكم بوفاة المفقود اذا انقضت أقرانه في بلد له فان تعذر التفتحص عن الاقران وحكم القاضي بموته بعد مضي تسعين سنة من حين ولادته صح حكمه

(مادة ٥٧٩) متى حكم بموت المفقود يقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم بموته ويرد القسط الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته ويرد الموصى له به ان كانت له وصية الى ورثته الموصى وتعد عند ذلك زوجة عدة الوفاة وتحل للزوج بعد انقضائها

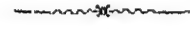
(مادة ٥٨٠) اذا علمت حياة المفقود أو حضر حيا في وقت من الاوقات فانه يرث من مات قبل ذلك من أقاربه فان عاد حيا بعد الحكم بموته فالباقي من ماله في أيدي ورثته يكون له ولا يطالب أحد منهم بما ذهب

(مادة ٥٨١) اذا ادعت زوجة المفقود موته أو ادعاه الورثة أو غيرهم من أرباب الحقوق وأقيمت البيئة على ذلك يجعل القاضي الوكيل الذي بيده مال المفقود خصما عنه وان لم يكن له وكيل ينصب له فياتعمل عليه البيئة لاثبات دعوى موته



﴿ الجزء الثاني ﴾

(في المواريث وفيه أبواب)



﴿ الباب الأول في ضوابط عمومية ﴾

(مادة ٥٨٢) شروط الميراث ثلاثة

(أولا) تحقق موت المورث أو الحاقه بالموتى حكما

(ثانيا) تحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو الحاقه بالأحياء تقديرًا

(ثالثا) العلم بالجهة التي بها الارث وبالدرجة التي يجتمع فيها الوارث والمورث

(مادة ٥٨٣) يتعلق بمال الميت حقوق أربع مقدم بعضها على بعض

(أولا) يبدأ من التركة بما يحتاج اليه الميت من حين موته الى دفنه

(ثانيا) قضاء ما وجب في الدية من الديون من جميع ما بقي من ماله

(ثالثا) تنفيذ ما أوصى به من ثلث ما بقي بعد الدين

(رابعاً) قسمة الباقي اذا تعددت الورثة الذين ثبت ارثهم بالكتاب أو السنة أو الاجماع والا

فالكامل لواحد منهم اذا انفرد غير الزوج والزوجة فانهم لا يرثان كل التركة سواء اذا لم ينفلق

بها حق الغير كالرهن أو غيره من الحقوق المتعلقة ببعض المال في حال الحياة

(مادة ٥٨٤) المستحقون للتركة عشرة أصناف مقدم بعضها على بعض كالترتيب الآتي

(الأول) صاحب الفرض وهو من فرض له سهم في القرآن العزيز أو السنة أو الاجماع

(الثاني) العصبية من النسب وهو من يأخذ ما بقي من التركة بعد الفرض أو الكل عند

عدم صاحب الفرض

(الثالث) العصبية السببية وهو مولى العتاقة وهي عضوية سببها نعمة المعتقد
 (الرابع) عصبته بأنفسهم على الترتيب والمعتقد لا يرث من معتقه
 (الخامس) الرد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم
 (السادس) ذوو الأرحام عند عدم الرد على ذوى الفروض وذو الرحم هم الذين لهم قرابة
 لليت وليسوا بعصبية ولا ذوى سهم

(السابع) مولى الموالاة وهو كل شخص والاه آخر بشرط كون الأدنى حراً غير عربي ولا
 معتقاً لعربي ولأله وارث نسبي ولا عقل عنه بيت المال أو مولى موالاة آخر وكونه مجهول
 النسب بأن قال أنت مولاي ترثني إذا مت رت عقل عنى إذا جئيت وقال الآخر وهو حر مكلف
 قبلت فيصح هذا العقد ويصير العاقل وارثاً وإذا كان الآخر أيضاً مجهول النسب إلى آخر شروط
 الأدنى وقال للدول مثل ذلك وقبله ورث كل منهما صاحبه وعقل عنه من مات وترك مولى
 الموالاة وأحد الزوجين فالباقي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين له

(الثامن) المقر له بالنسب وهو من أقر له شخص أنه أخوه أو عمه بحيث لم يشك باقراره نسبه
 من أبي المقر وإن يصير المقر على ذلك إلا فرار إلى حين موته فإن لم يكن للمقر وارث معروف
 غير أحد الزوجين ومات وترك المقر له بالنسب المذكور فباقي من التركة بعد نصيب أحد
 الزوجين فهو له

(التاسع) الموصى له بجميع المال وهو من أوصى به شخص لا ورث له غير أحد الزوجين أو
 لا ورث له أصلاً فله باقى التركة بعد نصيب الزوج أو الزوجة أو كلاهما
 (العاشر) بيت المال يوضع فيه المال الذى لا مستحق له ممن ذكر بطريق الحفظ ويصرف
 في مصارفه

❦ الباب الثانى فى الموانع من الارث ❦

(مادة ٥٨٥) موانع الارث أربعة

(الاول) الرق وأفرا كان كالقطن والمكاتب أو ناقصا كالمذبر وأم الولد لان الرق ينساق
 أهلية الارث لانها بأهلية المالك رقبة

(مادة ٥٨٦) (الثانى) القتل الذى يتعلق به حكم القصاص أو الكفارة وهو إما

عهد وفيه الاثم والقصاص أو شبهه عمد وفيه الكفارة والاثم والدية المعافاة لا القود أو خطأ كان رمى صيدا فأصاب انسانا وفيه الكفارة والدية ففي هذه الاحوال لا يرث القاتل المقتول اذ لم يكن القتل بحق أما اذا قتل مورثه قصاصا أو وحدا أو دفعا عن نفسه فلا حرم من الارث وكذا لو كان القتل تسببا بالامباشرة أو كان القاتل صبيا أو مجنونا لعدم تعلق حكم القصاص أو الكفارة بذلك

(مادة ٥٨٧) (الثالث) اختلاف الدين فلا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر بخلاف المرتد فإنه يرثه قريبه المسلم أي يرث ماله الذي اكتسبه المرتد في حال اسلامه وأما ما اكتسبه في حال ردته فيوضع في بيت المال هذا في حق المرتد الذكر وأما المرأة المرتدة فيرث قريبه المسلم ما اكتسبه في حال اسلامها وفي حال ردتها

(مادة ٥٨٨) (الرابع) اختلاف الدارين في حق المستأمن والذي في دار الاسلام وفي حق الحربين والمستأمنين من دارين مختلفتين وفي حق الحربى والذي يوقف مال المستأمن في دار الاسلام الى ورثته الذين في دار الحرب اذا تجدد دارها

﴿ الباب الثالث في أصحاب الفروض وبيان فروضهم ﴾

(مادة ٥٨٩) الارث المجمع عليه نوعان ارث بالفرض وارث بالتعصيب والفروض المقدرة في القرآن العزيز ستة النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسادس وأصحابها اثني عشر أربعة من الذكور وهم الأب والجد الصحيح وهو أبو الأب وان عدلا والابن والأم والزوجة ومن النساء ثمانية هن الزوجة والبنت والاخت لابوين وبنت الابن وان سفلت والاخت لاب والاخت لأم والأم والجدة الصحيحة

(مادة ٥٩٠) النصف هو فرض خمسة من الورثة للزوج اذا لم يكن لليت ولد أو ولد ابن وان سفل والولدين تساول الذكر والانثى ولبنت الصلب اذا كانت واحدة ولبنت الابن اذا كانت واحدة ومنفردة عن الصلبية وللاخت لابوين اذا كانت واحدة ومنفردة عن البنت وبنت الابن وللاخت لاب اذا كانت واحدة ومنفردة عنهن بشرط عدم وجود المعصب على ما يأتي

(مادة ٥٩١) الربع هو فرض اثنين من الورثة للزوج اذا كان لليت ولداً وولد ابن وان

سفل وللزوجة اذا لم يكن للبيت ولد أو ولد ابن وان سفل
(مادة ٥٩٢) الثمن هو فرض صنف من الورثة وهو الزوجة أو الزوجة اذا كان للبيت
ولد أو ولد ابن وان سفل سواء كان منها أو من غيرها

(مادة ٥٩٣) الثلثان هما فرض أربعة من الورثة وهن بنتا الصلب وبنتا الابن فصاعدا اذا
كانتا منفردتين عن الصليبه وللأختين لأبوين اذا كانتا منفردتين عن بنات الصلب وبنات
الابن أو واحدة منهن وللأختين لأب اذا كانتا منفردتين عنهن بشرط عدم المعصب الذكور
في الجميع

(مادة ٥٩٤) الثلث هو فرض اثنين من الورثة فرض الام سواء كان الثلث ثلث الكل
اذا لم يكن للبيت ولد أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة أو الاخوات ذكورا أو أنثا أو منهما أو
ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين في زوج وأبوين أو زوجة وأبوين ولاثنين فصاعدا
من ولد الام ذكورا أو أنثا أو منهما

(مادة ٥٩٥) السدس هو فرض سبعة من الورثة وهم الاب والجد أبو الاب وان علا اذا
كان للبيت ولد أو ولد ابن وان سفل وللأم اذا كان للبيت ولد أو ولد ابن وان سفل أو ترك
اثنين من الاخوة أو الاخوات فصاعدا أو منهما وللجدة واحدة كانت أو أكثر ولولد الام
اذا كان واحدا ولبنت الابن اذا كان معها بنت صليبه وللأخت لأب اذا كان أخت لأبوين

﴿ الباب الرابع في بيان أحوال نصيب ذوى الفروض ﴾

(المتقدمة مع غيرهم من الورثة)

(مادة ٥٩٦) الأب له أحوال ثلاث الفرض المطلق الخالي عن التعصيب وهو السدس وذلك
مع الابن وابن الابن وان سفل والفرض والتعصيب مع البنت وبنت الابن وان سفلت
والتعصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن وان سفل

(مادة ٥٩٧) الجد الصحيح وهو الذى لا يدخل في نسبه الى الميت أم كالأب عند عدمه الا
في المسائل الآتية

(الاولى) ان أم الاب لا ترث مع الاب وترث مع الجد

(الثانية) ان الميت اذا ترك الابوين مع أحد الزوجين فلا ثم ثلث ما بقى بعد نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الأب حد فلا ثم ثلث الكل
(الثالثة) ان الاخوة الاشقاء أولاب يسقطون مع الأب اجماعاً ولا يسقطون مع الجد الا عند أبي حنيفة

(الرابعة) أن أبا المعتقد مع ابنه يأخذ السدس بالولاء عند أبي يوسف وليس للجد ذلك اتفاقاً ويسقط الجد بالأب

(مادة ٥٩٨) أولاد الأم لهم أحوال ثلاث السدس للواحد والثالث للثنتين فصاعداً ذكرورهم واثلاثهم في القسمة سواء يسقطون بالأب وابن الابن وان سفل وبأبنت وبنت الابن وان سفل وبالأب والجد

(مادة ٥٩٩) الزوج له حالتان النصف عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والرابع مع الولد أو ولد الابن وان سفل

(مادة ٦٠٠) الزوجة أو الزوجان لهن حالتان الربع لواحدة أو أكثر عند عدم الولد أو ولد الابن وان سفل والثلث مع الولد أو ولد الابن وان سفل

(مادة ٦٠١) البنات الصليات لهن أحوال ثلاث النصف الواحدة اذا انفردت والثلثان للثنتين فصاعداً ومع الابن المذكور مثل حظ الانثيين وهو بمصنهن

(مادة ٦٠٢) بنات الابن كبنات الصاب وثلثن أحوال ست النصف الواحدة اذا انفردت والثلثان للثنتين فصاعداً عند عدم بنات الصاب وربع السدس مع الواحدة الصليبة تسكيلة للثلاثين ولا يرثن مع البنات الصليات اثنتين فصاعداً الا أن يكون بعدائهن أو أسفل منهن غلام فيمصنهن ويكون الباقي بينهم المذكور مثل حظ الانثيين ويسقطن بالابن بخلاف بنات الصلب

(مادة ٦٠٣) الاخوات لأب وأم لهن أحوال أربع هي النصف الواحدة والثلثان للثنتين فصاعداً ومع الأخ الشقيق المذكور مثل حظ الانثيين ويصرن عصبة به لاستوائهم في القرابة الى الميت ولهن الباقي مع البنات أو بنات الابن

(مادة ٦٠٤) الاخوات لأب كالاخوات لابوين ولهن أحوال ست النصف الواحدة اذا انفردت والثلثان للثنتين فصاعداً عند عدم الاخوات لابوين ولهن السدس مع الاخت الواحدة لابوين تسكيلة للثلاثين ولا يرثن مع الاختين لابوين الا أن يكون معهن أخ لأب فيمصنهن السادس من الاحوال المذكورة أن يصرن عصبة مع البنات الصليات أو مع بنات

الابن كما تقدم في الاخوات لابوين

(مادة ٦٠٥) الاخوة والاخوات لابوين والاخوة والاخوات لاب كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب وبالجد وتسقط الاخوة والاخوات لاب بالاخ لابوين وبالأخت لأبوين اذا صارت عصبه مع البنات أو مع بنات الابن

(مادة ٦٠٦) للام أحوال ثلاث السدس ان كان للميت ولد أو ولد الابن وان سفل أو مع الاثنين من الاخوة أو الاخوات فصاعدا من أى جهة كانا ولهائى الكل عند عدم المذكورين وثلاث ما بقى بعد فرض أحد الزوجين وذلك فى مسئلتين احدهما زوج وأبوان وثانيهما زوجة وأبوان ولو كان مكان الاب جد للام ثلث جميع المال بعد فرض الزوج أو الزوجة كما تقدم (مادة ٦٠٧) وللجددة السدس لام كانت أو لاب واحدة كانت أو أكثر اذا كن صحبات متعاضبات فى الدرجة لان القرى تحجب البعدي ويسقطن أى الجدات كلهن سواء كن أبويات أى من جهة الاب أو أميات أى من جهة الام أو مختلطات بالام وتسقط الجدات الابويات دون الاميات بالاب وكذلك تسقط الابويات بالجد الأم الاب وان علت فانها ترث مع الجد لانها ليست من قبله وهكذا القرية تحجب البعيدة من أى جهة كانت وارثة أو محجوبة اذا كانت جدة ذات قرابة واحدة كأم أم الأب والأخري ذات قرابتين أو أكثر كأم أم الأم وهى أيضا أم أبى الاب يقسم الثلث بينهما انصافا

﴿ الباب الخامس فى الارث بالتعصيب ﴾

(مادة ٦٠٨) العاصب شريك فى الارث اذا لم يرده أو حارما بقرابة العرائض والعصبية نوعان نسبي وسببي النسبي على ثلاثة أقسام عاصب بنسبه وعاصب بنسبه وعاصب مع غيره

﴿ القسم الاول ﴾

(مادة ٦٠٩) العاصب بنفسه هو كل من لم يحتج فى عصويته الى الغير ولا يدخل فى نسبته الى الميت أنثى وهو أربعة أصناف بعضها أولى بالميراث من بعض على الترتيب الآتى بعد * الصنف الاول ابن الميت وان سفل فن مات وترك ابنا غير فالمال كله لابن بالعصوية منه

* الصنف الثاني الأب أو الجد الصحيح وان علا عند عدم الابن فن مات وترك ابناً أو أبا أو جدا فالسند للأب أو الجد بالفرض والباقي للأب بالعمومة * الصنف الثالث الاخوة لأبوين ثم لأب ثم بنو الاخوة لأبوين ثم لأب عند عدم الأب أو الجد فان مات وترك أبا أو جدا وأخا لأبوين أو لأب فالأب كله للأب أو الجد بالعصوبة ولا شيء للأخ لان الأب أو الجد أولى رجل ذكر عند عدم الابن أو مات وترك أخا وابن أخ فالأب كله للأخ ولا شيء لابن الاخ عند وجود الاخ * الصنف الرابع عم لأبوين ثم لأب ثم بنو العم لأبوين ثم لأب وان سفلوا عند عدم الاخ وابنه فن مات وترك عملاً لأبوين أو لأب أو ابن أخ لأبوين أو لأب فالأب كله للأخ أو ابنه ولا شيء للعم لان الاخ أو ابنه أولى أو مات وترك عملاً لأبوين أو لأب وابن عم فالأب كله للعم دون ابن العم ثم عم أبيه لأبوين ثم لأب ثم بنو عم الأب لأبوين ثم لأب وان سفلوا عند عدم ذلك العم وابنه ثم عم جده الصحيح لأبوين ثم لأب ثم بنوه وان سفلوا عند عدم عم الأب لأبوين أو لأب وبنيه وان سفلوا ثم على الترتيب المذكور

(ماده ٦١٠) قاعدة كل من كان أقرب للميت درجة فهو أولى بالميراث كالابن ثم الاب أو الجد وكل من كان ذا قرابتين أولى من ذي قرابته واحدة سواء كان ذوا قرابتين ذكراً أو أنثى فان الاخ لأبوين أولى من الاخ لأب والاخت لأبوين اذا صارن عصبة مع البنات الصلبية أو بنت الابن أولى من الاخ لأب وابن الاخ لأبوين أولى من ابن الاخ لأب وعم الميت لأبوين أولى من العم لأب وكذلك الحكم في أعمام أبيه وأعمام جده

§ القسم الثاني §

(ماده ٦١١) العصبة بغيره هي كل أنثى احتاجت في عصوبتها الى الغير وشاركت ذلك الغير في تلك العصوبة وهن أربعة من الاناث فرضهن نصف أو ثلثان كالبنيات الصليات وبنات الابن والاخوان لأبوين والاخوان لأب يحتاج كل واحدة منهن في العصوبة الى اخوتهن أو يحتاج بعضهن الى أن يقوموا مقام أخوتهن وقسمة التركة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين

(ماده ٦١٢) من لا فرض لها من الاماات وأخوها عصبة فلا نصيبها بعصبة بأخوها كالعمة لأبوين فان المال كله للعم دونها وكذا الحال في ابن العم لأب مع بنت

العم لاب وابن الاخ لاب مع بنت الاخ لاب

❖ القسم الثالث ❖

(مادة ٦١٣) العصبية مع الغير هي كل أنثى احتاجت في عصوبتها الى الغير ولم يشاركها ذلك الغير في تلك العصوبة وهما اثنتان أخت لابوين وأخت لاب تصير كل واحدة منهما عصبية مع بنت الصلب أو مع بنت الابن سواء كانت واحدة أو أكثر

(مادة ٦١٤) العرق بين هاتين العصبيتين ان الغير في العصبية بغيره يكون عصبية بنفسه فتمتدى بسببه العصوبة الى الانثى وفي العصبية مع غيره لا يكون عصبية بنفسه أصلاً بل تكون عصوبة تلك العصبية مجامعة لذلك الغير

(مادة ٦١٥) والسببي هو مولى العتاقة وهو وارث بالنعصيب وأخو العصبيات ومقدم على ذوى الارحام والرد على ذوى الفروض والمعتق يرث من معتقه ولو شرط في عتقه أن لا ولاء له عليه ثم عصبية المعتق المذكور على الترتيب الذي تقدم في العصباء النسبية فتكون العصبية النسبية للمعتق مقدمة على السببية والمراد بالعصبية النسبية للمعتق ما هو عصبية بنفسه فقط فيكون ابن المعتق عند عدم المعتق أولى العصبيات بالارث ثم ابن ابنته وان سفل ثم أبوه ثم جده وان علا الى آخر العصبيات ولا ولاء لمن هو عصبية للمعتق بغيره أو مع غيره على من أعتقه ومن ملك ذارحم محرم منه عتق عليه وولاؤه فن مات وترك مولى العتاقة ولا وارث له فالمال كله للمولى ثم لعصبته على ما تقدم

(مادة ٦١٦) مولاة العتاقة كولى العتاقة فيما تقدم والاصل انه ليس للنساء من الولاء الا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو كاتبين أو كاتب من كاتبين أو دبرن أو دبرن من دبرن أو جبر ولاء معتقهن فن مات وترك مولاة العتاقة فالمال كله لها

❖ الباب السادس في الحجب ❖

(مادة ٦١٧) الحجب منع شخص معين عن ميراثه كله أو بعضه بوجود شخص آخر وهو نوعان ❖ الاول حجب نقصان عن حصصة من الارث الى أقل منها كانت قال الزوج بالولد من

النصف إلى الربع وكانت قال الزوجة مع وجود الولد من الربع إلى الثمن والام من الثلث إلى السدس والاب من الكل إلى السدس * الثاني يحجب حرمان من الميراث كحجب ابن الاخ بالاخ

(مادة ٦١٨) يحجب الحرمان لا يدخل على ستة من الورثة وهم الاب والام والابن والبنت والزوج والزوجة ويدخل يحجب الحرمان على من عدا الستة المذكورين ويحجب النقصان لا يدخل على خمسة وهم الام وبنت الابن والاخت لاب والزوجان (مادة ٦١٩) يحجب الجد من الميراث بالاب سواء كان الجديث بالتعصيب كجد فقط أو بالفرض وحده كجد مع ابن أو بالفرض والتعصيب كجد مع بنت وتحجب أم الميت الجدات سواء كن من جهة الأم أو من جهة الأب أو من جهة الجد

(مادة ٦٢٠) الابن يحجب ابن الابن وكل ابن ابن أسفل يحجب بابن ابن أعلى منه وتسقط الاخوة من الميراث ذكوراً أو إناثاً سواء كانوا لابوين أو لاب أو لام بالاب والجد والبنين وبنى البنين وإن سفلوا

(مادة ٦٢١) الاخ لاب يحجب بالاب والابن وابن الابن وبالاخ الشقيق وبالاخت الشقيقة إذا صار عصبه مع الغير

(مادة ٦٢٢) ابن الاخ الشقيق يحجب بسبعة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق وبالاخ لاب وبالاخت لابوين أو لاب إذا صار عصبه مع الغير (مادة ٦٢٣) ابن الاخ لاب يحجب بثمانية من الورثة وهم السبعة المذكورون بالمادة السابقة وابن الاخ الشقيق

(مادة ٦٢٤) الاخوة لام يحجبون بستة بالاب والجد والابن وابن الابن والبنت الصليبة وبنات الابن

(مادة ٦٢٥) العم الشقيق يحجب بعشرة وهم الاب والجد وابن الابن والاخ لابوين وبالاخ لاب وبالاخت لابوين أو لاب إذا صار عصبتهن وبابن الاخ لابوين أو لاب

(مادة ٦٢٦) ابن العم الشقيق يحجب بالورثة الحاجبين المذكورين في المادتين السابقتين وبالعالم لابوين وكذا ابن العم لاب يحجب عن ذكور أو بنات العم الشقيق (مادة ٦٢٧) إذا اجتمع بنات الميت الصليات وبنات الابن وحازت البنات الثلاثين بأن

كن اثنتين فأكثر سقطت بنات الابن كيف كن واحدة كن أو أكثر قربت درجتهم أو بعدت اتحدت درجتهم أو اختلفت الا اذا وجد ذكر من ولد الابن فانه يعصمهم اذا كان في درجتهم أو أنزل منهم ولا يعصب من تحته من بنات الابن بل يعجبهم

(مادة ٦٢٨) الاخوات لابوين اذا أخذن الثلثين بأن كن اثنتين فأكثر سقط معهن الاخوات لاب كيف كن الا اذا كان معهن أخ لاب فانه يعصمهن
(مادة ٦٢٩) الاخت لابوين اذا أخذت النصف فانها لا تحجب الاخوات لاب بل لمن معها السادس

(مادة ٦٣٠) المحروم من الارث بمنازع من موانعه المبينة في الباب الثاني لا يحجب أحدا من الورثة والمحبوب يحجب غيره كالانثيين من الاخوة والاخوات فانه يحجبهما الاب وهما يحجبان الام من الثلث الى السادس

✽ الباب السابع في بيان مسائل متنوعة ✽

(مادة ٦٣١) يوقف للحمل من التركة نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما كان أكثر هذا لو كان الحمل يشارك الورثة أو يعجبهم بحجب نقصان فلو كان يعجبهم بحجب حرمان وقف لكل ويؤخذ الكفيل من الورثة في صورة القسمة ويرث الحمل ان وضع حيا وأخرج أكثره حيا فان لا ينخرج أقله فبات الا ان يخرج بجناية فانه يرث ويورث فاذا ظهر الحمل فان كان مستحقا لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا لبعض يأخذ ما يستحقه والباقي يعطى لكل وارث ما كان موقوفا من نصيبه

(مادة ٦٣٢) المفقود من انقطع خبره ولا يدري حياته ولا موته وحكمه أن يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحمل فان كان المفقود ممن يعجب الحاضرين لم يصرف لهم شيء بل يوقف المال كله وان كان لا يعجبهم بحجب حرمان يعطى لكل واحد منهم الاقل من نصيبه على تقدير حياته ومماته فاذا حكم بموته بعد ان لم يبق من أقرانه أحد في بلده فإليه الورثة الموجودين عند الحكم بموته ولا شيء لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لان شرط التوريث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث وما كان موقوفا لأجله من مال مورثه يرد الى ورثه

موزنه وان ظهرت حياته استحق ما كان موقوفا لاجله من مال مودته
(مادة ٦٣٣) الخشبي هو انسان له آثار رجل وامرأة وليس له شيء منهما فان بال من الذكر
فعلام وان بال من الفرج فأشبه وان بال منهما فالحكم للسابق وان استويا بأن خرج منهما معا
فشكل وهذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت له الحية أو وصل الى امرأة أو احتلم كما يحتمل
الرجل فرجل وان ظهر له ثدي أو لبن أو حاض أو حبس أو أتى كما يؤتى النساء فامرأة وان لم
تظهر له علامة أصلا أو تعارضت العلامات فشكل وله حينئذ في الميراث أضر الخالين فلو مات
أبوه وترك معه ابنا واحدا فللابن سهمان وللخنثى سهم لانها الأضر

(مادة ٦٣٤) ولد الزنا وولد اللعان يرثان الأم وقرابتها وترث هي وقرابتها منها ولا يرث
الأب ولا قرابته منهما

(مادة ٦٣٥) لا تورث بين الفرق والهدمي والخرقي اذا كانوا ممن يرث بعضهم بعضا لانه
لا يعلم أيهم مات أولا ويقسم مال كل منهم على ورثته أحياء

(مادة ٦٣٦) التصارح هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء
معلوم من التركة أو غيرها وهو جائز عند التراضي فمن صالح على شيء من التركة فاطرح سهامه
من النصيب ثم أقسم باقي التركة على سهام الباقين كمن ماتت وترك زوجا وأما وعمها فليس له
من ستة النصف للزوج والثالث للأم والباقي للعم فصالح الزوج عن نصيبه على ما في ذمته
للزوجة من المهر فبقية قسم باقي التركة وهو ما عدا المهر بين الأم والعم أثلا ناسهما لان الأم
وسهم للعم

❖ الباب الثامن في العول والرد ❖

(مادة ٦٣٧) العول هو زيادة في عدم سهام ذوى الفروض ونقصان من مقادير انصباهم
من التركة فاذا زادت سهام أصحاب الفروض في تركة ميت على مخرج التركة يزداد مخرج
التركة لتوفي سهامهم فيدخل النقص في مقادير انصبا الورثة بسبب زيادة عدد السهام كما اذا
ماتت الميتة عن زوجها وشقيقها فخرج أصل التركة من ستة أسهم وعالت بسدسها الى سبعة
لان فرض الزوج النصف وفرض الشقيقتين الثلثان فزادت الفروض بسهم وهو السدس

وهكذا يعول هذا المخرج الى ثمانية بالثلث كهم وأُم ويعول الى تسعة بالنصف كهم وأخ لأُم ويعول أيضا الى عشرة بالثلثين كهم وأخ لأُم وإذا كان مخرج التركة من اثني عشر سهما تعول الى ثلاثة عشر كزوجته فرضها الربع وشقيقتين فرضها الثلثان وأُم فرضها السدس والى خمسة عشر كهم وأخ لأُم والى سبعة عشر كهم وأخ لأُم وإذا كان مخرج التركة من أربعة وعشرين فإنها تعول الى سبعة وعشرين فقط كزوجته فرضها الثمن وبناتين فرضهما الثلثان وأبوين فرض كل منهما السدس

(مادة ٦٣٨) الرد ضد العول وهو رد ما فضل عن فرض ذوى الفروض ، ولا مستحق له من العصبية فيرد على ما فضل على ذوى الفروض بقدر سهامهم الاعلى الزوجين وأصحاب الرد من الورثة سبعة واحد من الذكور وهو أخ لأُم وستة من الأنثى وهن بنت الصلب وبنت الابن والأخت لأبوين والأخت لأب والأخت لأُم والأُم والجدة الصحيحة لافرق بين أن يكون أحد السبعة المذكورين واحدا أو متعددا سوى الأم ومن انفرد منهم حاز جميع التركة ومسائل الرد أقسام أربعة أحدها أن يكون في المسئلة صنف واحد من يرده عليه ما فضل عن الفروض عند عدم من لا يرده عليه وحينئذ تقسم التركة على عدد رؤسهم كما إذا ترك الميت بنتين أو أختين أو جدتين فتقسم التركة بينهما نصفين والثاني أن يكون فيها صنفان أو ثلاثة ممن يرده عليه عند عدم من لا يرده عليه وحينئذ تقسم التركة من مجموع سهامهم إذا كان فيها سداً بجدة وأخت لأُم تقسم من اثنين لكل منهما نصف المال وتقسم من ثلاثة إذا كان فيها ثلث وسدس كولد لأُم معها فولد لأُم الثلثان وللأُم الثلث من التركة ومن أربعة إذا كان فيها نصف وسدس كبنت وبنت ابن أو بنت وأُم فلبنت ثلاثة أرباعها ولبنت الابن أو الأم ربعها ومن خمسة إذا كان فيها ثلثان وسدس كبنتين وأُم أو كان فيها نصف وسدس كبنت وبنت ابن وأُم أو كان فيها نصف وثلث كأخت لأبوين وأُم وأخت لأبوين وأختين لأُم فيعطى في الاول أربعة أخماس للبنتين وللأُم خمسة وفي الثانية يعطى للبنت ثلاثة منها ولبنت الابن واحد ولأُم واحد وفي الثالثة يعطى للأخت من الابوين ثلاثة وللأُم ولأختين لأُم سهمان والثالث أن يكون مع النصف الواحد من يرده عليه من لا يرده عليه وحينئذ يعطى من لا يرده عليه نصيبه من أقل مخارج فرضه ويقسم الباقي على من يرده عليه كزوج وثلاث بنات فيعطى

للزوجة فرضه الربع واحد من أربعة ويقسم الباقي على عدد رؤس البنات الثلاث في هذا المثال لاستقامة الباقي على عدد رؤسهن والرابع أن يكون مع الصنفين ممن يرد عليه من لا يرد عليه وحينئذ يعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مخارج فرضه ويقسم الباقي على سهام من يرد عليه كزوجة وجدة وأختين لأم فيعطى للزوجة فرضها الربع واحد من أربعة ويقسم الباقي على سهام من يرد عليه من الصنفين المذكورين وهو مستقيم في هذا المثال على السهام فيعطى للجدة سهم وهو الربع وللاختين لأم سهمان وهما النصف

﴿ الباب التاسع في ذوى الارحام وكيفية توريثهم ﴾

(مادة ٦٣٩) ذوى الارحام على أربعة أصناف بعضها أولى بالوراثة من بعض على الترتيب في المواد الآتية الصنف الاول من ينتسب للميت وهم أولاد البنات وان سفلوا ذكورا كانوا أو أنثانا وأولاد بنات الابن كذلك

(مادة ٦٤٠) الصنف الثانى من ينتسب اليهم الميت وهم الاجداد السافطون كآبى أم الميت وآبى أمه والجدات السافطات وان علون كأم أبي أم الميت وأم أم أبي أمه

(مادة ٦٤١) الصنف الثالث من ينتسب الى أبوى الميت وهم أولاد الاخوات سواء كانت تلك الاولاد ذكورا أو أنثانا وسواء كانت الاخوات لابوين أو لاب أو لأم وبنات الاخوة وان سفلن سواء كانت الاخوة من الابوين أو من أحدهما وبنو الاخوة لأم وان سفلوا

(مادة ٦٤٢) الصنف الرابع من ينتسب الى جدى الميت وهما أبو الاب وأبو الأم سواء كانا قربيين أو بعدين أو الى جديته وهما أم الأم وأم الاب سواء كانتا قربيتين أو بعيدتين وهم الاعمام لأم والعمات والاخوال والخالات على الاطلاق ثم أولادهم وان سفلوا ذكورا كانوا أو أنثانا

(مادة ٦٤٣) الصنف الاول من ذوى الارحام اولاهم بالميراث اقرهم الى الميت درجة كبنيت البنت فانها أولى بالميراث من بنت بنت الابن فان استورا في الدرجة بأن يدلوا كلهم الى الميت بدرجتين أو ثلاث درجات مثلاً فولد الوارث أولى من ولد ذى الرحم كبنيت بنت الابن فانها أولى من ابن بنت البنت فان استوت درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولد وارث كبنيت ابن البنت وابن بنت البنت أو كانوا كلهم يدلون : بوارث كابن البنت وبنت البنت فيعتبر أبداً ان الفروع المتساوية في الدرجات المذكورة ويقسم المال عليهم باعتبار حالة ذكورهم وأنثيتهم أعني ان كانت الفروع ذكورا فقط أو إناثاً فقط تساو في القسمة وان كانوا ذكورا وإناثاً لذكورهم مثل حظ الانثيين هذا وان اتفقت صفة الاصول في الذكور والانثى وان اختلفت صفة الاصول في الذكور والانثى كبنيت ابن بنت وابن بنت بنت قسم المال على أول بطن اختلف بالذكورة والانثى وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فتعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في هذه الصورة فيقسم عليهم أثلاثاً ويعطى كل من الفروع نصيب أصله فحينئذ يكون ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب أبيها وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب أمه

(مادة ٦٤٤) الصنف الثاني وهم الساقطون من الاجداد والجداًب اولاهم بالميراث اقرهم للميت من أى جهة كان أى سواء كان الاقرب من جهة الأب أو من جهة الأم مثاله مات عن أم أبي أم وأبي أبي أم أم كان المال كله لأم أبي أم لقر بها ولا فرق بين كونه مدلياً بوارث أو بغير وارث ولا بين كونه ذكراً أو أنثى وان استوت درجاتهم فأما أن يكون بعضهم مدلياً بوارث أو كلهم يدلون به أو كلهم يدلون به أو كلهم لا يدلون به ففي الاول لا يقدم المدلى بوارث على غيره بخلاف الصنف الاول مثاله مات عن أبي أم وأبي أبي الأم فهما سواء وان كان الاول مدلياً بالجدة الصحيحة أعني أم الأم والثاني بالجد الفاسد أعني أبا الأم وفي الآخرين كأبي أم أب وأبي أم أم وكأبي أبي أم وأم أبي أم فأما ان تختلف قرابتهم أى بعضهم من جانب الأب وبعضهم من جانب الأم كالمثال الاول وإما أن تتحد كالمثال الثاني فان اختلفت قرابتهم فالثلاثان لقرابة الأب والثالث لقرابة الأم كانه مات عن أب وأم ثم ما أصاب قرابة الأب يقسم بينهما على أول بطن وقع فيه الخلاف وكذا ما أصاب قرابة الأم وان لم يختلف فيهم

بطن فالقسمة على أبدان كل صنف وان اتحدت قرابتهم أى كلهم من جانب الأم والأب فأما أن تتفق صفة من أدلوا به في الذكورة والانوثة أو تختلف فإن اتفقت الصفة اعتبرت أبدانهم وتساوا في القسمة لو كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط وإن كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الأنثيين وإن اختلفت الصفة فالقسمة على أول بطن اختلف للذكر ضعف الأنثى ثم يجعل للذكور طائفة والإناث طائفة على قياس ما تقر في الصنف الأول

(مادة ٦٤٥) الصنف الثالث وهم أولاد الأخوات مطلقا وبنات الأخوة مطلقا وبنو الأخوة لأب الحكم فيهم كالحكم في الصنف الأول أعنى أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ولو أنثى فبنت الأخت أولى من ابن بنت الأخ لأنها أقرب فإن استووا في القرب فولد العصبية أولى من ولد ذى الرحم كبنت ابن أخ وابن بنت أخ كلاهما لأبوين أو لأب أو أحدهما لأبوين والآخر لأب المال كله لبنت ابن الأخ لأنها ولد العصبية وإن استووا في القرب وليس فيهم ولد العصبية كبنت بنت الأخ وابن بنت الأخ أو كان كلهم أولاد العصبية كبنتى ابنى الأخ لأبوين أو لأب أو بعضهم أولاد العصبية وبعضهم أولاد أصحاب الفرائض كبنت أخ لأبوين أو لأب وبنت أخ لأب أو كان كلهم أصحاب فرائض كبنات أخوات متفرقات يقسم المال على الأصول أى الأخوة والأخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول فإصاب كل فريق يقسم بين فروعهم كافي الصنف الأول

(مادة ٦٤٦) الصنف الرابع وهم الذين ينتمون إلى جدى الميت أو جدتيه وهم العمات على الإطلاق والأعمام لأب والأخوال والخالات مطلقا إذا اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متعديا بأن يكون السكل من جانب واحد كالعمات والأعمام لأب فانهم من جانب الأب والأخوال والخالات فانهم من جانب الأم فالأقوى منهم في القرابة أولى أعنى من كان لأبوين أولى ممن كان لأب ومن كان لأب أولى ممن كان لأم ذكورا أو إناثا وإن كانوا ذكورا وإناثا واستوت قرابتهم في القوة فللذكر مثل حظ الأنثيين كعمة كلاهما لأم وأخالة كلاهما لأبوين أو لأب أو لأم وإن كان حيز قرابتهم مختلفا فلا اعتبار لقوة القرابة ويكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم كعمة لأب وأم وأخالة لأم ثم ما أصاب كل فريق من قرابتي الأب والأم يقسم بينهم كالأول اتحد حيز قرابتهم

(مادة ٦٤٧) أولاد الصنف الرابع الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول أعني
أولاهم بالميراث أقربهم الى الميت درجة من أى جهة كان فان استووا في القرب
الى الميت وكان حيز قرابتهم متحدا بأن تكون قرابة الكل من جانب الاب
أو من جانب الام فن كان له قوة القرابة فهو أولى أعنى من كان أصله
لابوين فهو أولى ممن كان أصله لاب فان استووا في القرب بحسب
الدرجة وفي القرابة بحسب القوة وكان حيز قرابتهم متحدا
بأن كان الكل من جهة الاب أو من جهة الام فولد العصبية
أولى كينت العم وابن العم كلاهما لابوين أو لاب
المسال كله لبنت العم لانهم اولاد العصبية وان اختلفوا
في القرب ولكن اختلف حيز قرابتهم بأن
كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم
من جانب الام فلا اعتبار بها القوة
القرابة ولا لولد العصبية ويكون
الثلاث من يلى بقرابة
الاب والام من يلى
بقرابة الام والله
سبحانه وتعالى
أعلم

* فهرست الأحكام الشرعية في الاحوال الشخصية *

صحيحة

- ٢ الجزء الاول في الاحكام المختصة بذات الانسان
٢ الكتاب الاول في النكاح
٢ الباب الاول في مقدمات النكاح
٣ الباب الثاني في شرائط النكاح وأركانه وأحكامه
٥ الباب الثالث في موانع النكاح الشرعية وبيان المحلات والمحرمات من النساء
٦ الباب الرابع في الولاية على النكاح وفيه فصلان
٦ الفصل الاول في بيان الولي وشروطه
٨ الفصل الثاني في نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما والكبير والكبيرة المكلفين
١٠ الباب الخامس في الوكالة بالنكاح
١٠ الباب السادس في الكفاءة
١١ الباب السابع في المهر
١١ الفصل الاول في بيان مقدار المهر وما يصلح تسميته مهرا وما لا يصلح
١٢ الفصل الثاني في وجوب المهر
١٣ الفصل الثالث في الاسباب التي تؤيد لزوم المهر بتسليمه للمرأة والاحوال التي يجب لها فيها نصف المهر والتي لا تستحق فيها شيئا منه
١٥ الفصل الرابع في شروط المهر
١٥ الفصل الخامس في قبض المهر والمرأة من التصرف فيه
١٦ الفصل السادس في ضمان المهر وهلاكه واستهلاكه واستحقاقه
١٧ الفصل السابع في قضايا المهر
١٩ الفصل الثامن في الجهاز ومتاع البيت والمنازعات التي تقع بشأنهما
٢٠ الباب الثامن في نكاح الكتابيات وحكم الزوجة بعد اسلام الزوجين أو أحدهما

محتبة

- ٢٠ الفصل الاول في نكاح المسلم الكتابيات
- ٢١ الفصل الثاني في حكم الزوجية بعد اسلام الزوجين أو أحدهما
- ٢٢ الباب التاسع في النكاح الغير الصحيح والموقوف
- ٢٢ الفصل الأول في النكاح الغير الصحيح
- ٢٣ الفصل الثاني في النكاح الموقوف
- ٢٥ الباب العاشر في اثبات النكاح والاقرار به
- ٢٥ الكتاب الثاني فيما يجب لكل من الزوجين على صاحبه
- ٢٥ الباب الاول فيما يجب على الزوج من حسن المعاملة للزوجة
- ٢٦ الباب الثاني في النفقة الواجبة على الزوج للمرأة
- ٢٦ الفصل الاول في بيان من تستحق النفقة من الزوجات
- ٢٧ الفصل الثاني في بيان من لا نفقة لهن من الزوجات
- ٢٨ الفصل الثالث في تقدير نفقة الطعام
- ٣٠ الفصل الرابع في تقدير الكسوة والسكنى
- ٣١ الفصل الخامس في نفقة زوجة الغائب
- ٣٣ الفصل السادس في دين النفقة
- ٣٤ الباب الثالث في ولاية الزوج وماله من الحقوق
- ٣٤ الباب الرابع في الزوجة وماعليها من الحقوق
- ٣٤ الفصل الأول فيما على الزوجة من الحقوق لزوجها
- ٣٤ الفصل الثاني فيما للمرأة من الحقوق
- ٣٥ الكتاب الثالث في فرق النكاح
- ٣٥ الباب الاول في الطلاق
- ٣٥ الفصل الاول فيمن يقع طلاقه ومن لا يقع ومحل الطلاق وعدده
- ٣٦ الفصل الثاني في أقسام الطلاق
- ٣٦ القسم الاول في الطلاق الرجعي وحكمه والرجعة

٤٠ الفصل الثالث في تعليق الطلاق

٤٨ الفصل الرابع في تفويض الطلاق للمرأة

٤٢ الفصل الخامس في طلاق المريض

٤٤ الباب الثاني في الخلع

٤٧ الباب الثالث في الفرقة بالعنة ونحوها

٤٨ الباب الرابع في الفرقه بالردة

٤٩ الفصل الخامس في العدة وفي نفقة المعتدة

٤٩ الفصل الأول فيمن يجب عليهم العدة من النساء ومن لا يجب

٥١ الفصل الثاني في نقطة المعقدة

٥٢ الكتاب الرابع في الأولاد

٥٢ الباب الأول في ثبوت النسب

٥٢ الفصل الاول في ثبوت نسب الولد المولود حال قيام النكاح الصحيح

الفصل الثاني في ثبوت نسب الوالد المولود من نكاح فاسد أو من الوطء بشبهة

٥٤ الفصل الثالث في ولادة المطابقة والمتوفي عنها زوجها

٥٥ الفصل الرابع في دعوى الولادة والاقرار بالابوة والبنوة والاخوة وغيرها الخ

٥١ الفصل الخامس في أحكام القبط

٥ الباب الثاني فيما يجب للوالد على الرألين

٢٠ الفصل الاول في الرضاعة

٩ الفصل الثاني في مقدار الرذاع الموجب لتعريم النكاح

٩ الفصل الثالث في الزكاة

٦ الفصل الرابع في المقتضى واجبة الاداء على الآباء

٦٠ الباب الثالث في الفقه الواجبة للأربعين على الإباء

٦ الباب الرابع في نفقة ذوي الأرحام

٦ الباب الخامس في ولاية الأب

- ٧٠ الكتاب الخامس في الوصى والحجر والهبة والوصية
 ٧٠ الباب الاول في الوصى وتصرفاته
 ٧٠ الفصل الاول في اقامة الوصى
 ٧٢ الفصل الثاني في تصرفات الوصى
 ٧٦ الباب الثاني في الحجر والمراهقة والبلوغ
 ٧٦ الفصل الاول في الحجر
 ٧٨ الفصل الثاني في سن التمييز والمراهقة والبلوغ
 ٧٩ الباب الثالث في الهبة
 ٧٩ الفصل الاول في أركان الهبة وشروطها
 ٧٩ الفصل الثاني فيما تجوز هبته وما لا تجوز
 ٨٠ الفصل الثالث فيمن يجوز له قبض من الهبة
 ٨١ الفصل الرابع في الرجوع في الهبة
 ٨٢ الباب الرابع في الوصايا وفيه فصول
 ٨٢ الفصل الاول في حد الوصية وشروطها ومن هو أهلها
 ٨٥ الفصل الثاني في استحقاق الوصى لهم
 ٨٦ الفصل الثالث في الوصية بالمنافع
 ٨٧ الفصل الرابع في تصرفات المریض
 ٨٨ الفصل الخامس في أحكام المفقود
 ٩٠ الجزء الثاني في المواريث وفيه أبواب
 ٩٠ الباب الاول في ضوابط عمومية
 ٩١ الباب الثاني في الموانع من الارث
 ٩٢ الباب الثالث في أصحاب الفروض وبيان فروضهم
 ٩٣ الباب الرابع في بيان أحوال نصيب ذوى الفروض المتقدمة مع غيرهم الخ
 ٩٥ الباب الخامس في الارث بالتعصيب
 ٩٥ القسم الاول

صهيفة

- ٩٦ القسم الثاني
٩٧ القسم الثالث
٩٧ الباب السادس في الحجب
٩٩ الباب السابع في بيان مسائل متنوعة
١٠٠ الباب الثامن في العول والرد
١٠٢ الباب التاسع في ذوى الارحام وكيفية توريثهم



﴿ نمت ﴾



199

DUE DATE

~~199~~ 1995/11

444m

